

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية
قسم التاريخ و الآثار

جامعة منتوري قسنطينة

رقم التسجيل :
الرقم التسلسلي:

العنوان

الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر
المراحل البوемينية نموذجا (1965-1978)

مذكرة مقدمة لنييل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر

إشراف الأستاذ الدكتور
عبد الكريم بوصفصاف

إعداد الطالبة:
صبرينة بودريوع

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
د. عبد الرحيم سكالي	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة منتوري قسنطينة
د. عبد الكريم بوصفصاف	أستاذ التعليم العالي	مشرفا و مقررا	الجامعة الإفريقية العقيد أحمد دراية - أدرار
د. قدارة شايب	أستاذ محاضر -أ-	عضو مناقشا	جامعة 8 ماي 45 قالمة.
د. حسينة حميدي	أستاذة محاضرة -أ-	عضو مناقشا	جامعة الحاج لخظر - باتنة

السنة الجامعية: 2010-2011

الإهـداء

إلـى

أمـيـ الـغالـيـةـ،ـ أـبـيـ العـزـيزـ

زوجـيـ وـأـبـنـيـ

كـلـ أـخـوـاتـيـ وـإـخـوـتـيـ

كـلـ مـنـ سـاـهـمـ قـيـ إـتـامـ هـذـهـ الرـسـالـةـ

شكر وتقدير

يسعدني في بداية هذه الرسالة أن أتقدم بشكري الجزيل إلى أستادي الدكتور:

عبدالكريم بوصفصاف

الذي بصرني بنور بصيرته، مشرفا على هذا العمل منذ كان فكرة في ذهني حتى رأى النور

إليه أتوجه مرة أخرى بالشكر والثناء على عظيم ما قدمه لي، متمنية له دوام الصحة والعافية والمزيد من النجاحات والإصدارات التاريخية والفكرية التي أثرت المكتبة الجزائرية وأضافت لها الكثير.

كما أتقدم بشكري الخالص وإمتناني الكبير إلى الأستاذة الدكتورة :

بوبة مجاني على تشجيعها ودعمها المعنوي الذين حوتني بهما.

فهرس الموضوعات

أ-خ	مقدمة
01	الفصل الأول : بيئة الرجل
02	المبحث الأول: الحياة السياسية
12	المبحث الثاني : الحياة الاقتصادية
17	المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية
22	المبحث الرابع: الأوضاع الثقافية
28	الفصل الثاني : حياة القائد المدنية و العسكرية.....
29	المبحث الأول: مولاه و نشأته
31	المبحث الثاني: تعليمه و تكوينه.....
39	المبحث الثالث : بومدين و الثورة
41	المبحث الرابع : بومدين العسكري
49	المبحث الخامس : بومدين الرئيس
58	الفصل الثالث : الحياة الاجتماعية في الجزائر.....
59	المبحث الأول : التركيبة السكانية في الجزائر.....
67	المبحث الثاني: التعليم
72	المبحث الثالث: الصحة
77	المبحث الرابع: الحركة العمرانية
81	الفصل الرابع : الإشتراكية نظام إجتماعي
82	المبحث الأول: معنى لإشتراكية و مفهومها في الجزائر
88	المبحث الثاني: الثورة الزراعية
95	المبحث الثالث: الثورة الصناعية
105	المبحث الرابع: الثورة الثقافية
119	خاتمة البحث
124	ملحق البحث.....
148	ببليوغرافية البحث
155	فهارس البحث.....
166	فهرس الموضوعات.....

مقدمة:

جاءت الاشتراكية نظاماً يستهدف إنقاذ الأغلبية من هيمنة الأقلية، وقد تبناها وطبقها العديد من البلدان التي انفلتت حدثاً من ربة الاستعمار وكانت الجزائر من بينها، وقد تضاربت الآراء وتعددت حول نجاح هذا النظام وفشلها.

في الجزائر تبناها الرئيس الراحل هواري بومدين ورفاقه وجاءت كاختيار لا رجعة فيه لكونها تراثاً إنسانياً ووطنياً أكدت المسيرة الجدلية الوثيقة من الطبيعة الشعبية للنضال التحريري ضد الاستعمار والطابع الاشتراكي للمجتمع الجديد المزمع تبيده، فهي سلاح نظري واستراتيجي للقضاء على التخلف وتحقيق أمال الشعب الجزائري .

لا سيما وأن الاشتراكية كما ذهب البعض أنها ظاهرة طبيعية في المجتمع الجزائري ظهرت منذ قرون خلت والتي تمثلت في نظام القبيلة.

إن الحديث عن النظام الاجتماعي في ظل الاشتراكية حديث يشمل جميع نواحي النشاط الإنساني في مبادئ : العمل ، التعليم ، النشاط الاقتصادي ، الصحة ، مختلف الأمراض الاجتماعية ، فهو لا يهمل أي جانب من جوانب الحياة الاجتماعية الضرورية للإنسان ، ومن هنا جاءت أهميته ، كما أن دراسة الحياة الاجتماعية تختلف إلى حد كبير عن دراسة الأحداث السياسية لأن الأحداث السياسية سمتها التغيير والتبدل وعدم الاستقرار ، في حين تظل الحياة الاجتماعية على شيء من الثبات وعدم التغيير السريع. فتطبيق الاشتراكية في الجزائر جاء في مرحلة متميزة من مسيرة البلد لتحل مشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي .

أسباب اختيار الموضوع :

لأشك أن اختيار موضوع ما لرسالة جامعية كيما كانت درجتها يكون ناتجاً عن عدة عوامل، أثرت في الباحث وجعلته يستقر على موضوع معين، و اختياري لموضوع الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر - المرحلة البومنية نموذجا-(1965-1978) ، يعود :

أولاً: إن ولوعي بدراسة المجتمع ورغبتي في التعمق فيه يعود في الأساس إلى طبيعة علاقتي الإنسانية اليومية مع المجتمع، حيث وجدت نفسي على اتصال مباشر بمختلف أنواع أفراده وشرائحة وطبقاته، وما حوتهم في المجتمع من مشاكل، والتي كثيرة ما ارتبطت بحال البلاد الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: نظراً لتعلق جيل الاستقلال بشخصية هواري بومدين وإعجابه به كرمز وقائد وطني، لذا أردت إن أساهم ولو بشكل متواضع في إماتة اللثام عن بعض الحقائق المتواجدة وراء الأحداث السياسية المتطرفة والمختلفة في الجزائر.

ثالثاً: يعتبر هذا الموضوع من القضايا الحديثة التي تضاربت حولها الآراء وبشكل مخيف، أي من النقيض إلى النقيض، فهناك من يؤيد هذا النظام الاجتماعي ويعتبره حتمية لتخليص المجتمع أو الجماهير من التخلف، بينما يرى البعض الآخر أنه نظام أفق الأغنياء وأجاع الفقراء.

وسأحاول في هذه الرسالة توضيح الرؤية بالنسبة للواقع والأحداث والأفكار التي عرفها المجتمع الجزائري خلال حوالي عقدين من الزمن، ولعل فترة التعظيم على اسم الرئيس الذي عمت بعد وفاته والتي كانت مقدمة لمحاولة الإساءة له، هي التي ولدت بداخلي جملة من الاستفهامات سأطرق إليها في عرض إشكالية هذا البحث.

إشكالية البحث:

ترتكز إشكالية هذه الرسالة على محاولة فهم الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، ومدى توافقها مع طبيعة المجتمع من عادات وتقاليد وقيم، مع تحديد مفهوم الاشتراكية العلمية التي تحدث عنها قائد البلد، وهل كانت نعمة عليهم أم أنها زادت الأمور سوءاً وتعقيداً؟ وهل الاشتراكية في الجزائر هي عين الاشتراكية التي طبقت في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية؟ أم أن هناك تحويلات جديدة ادخلها الرئيس الراحل على هذه النظام طبقاً لقوله: إنها إشتراكية علمية، لا شرقية ولا غربية ولكنها إشتراكية جزائرية، وإلى أي مدى كانت فاعليتها في المجال التطبيقي؟ وما هي نوعية الرجال الذين قاموا بتحطيم هذا النظام في الجزائر وسهروا على تطبيقه في الميدان؟ إضافة إلى أسئلة أخرى سترد في حينها يكون الجواب عنها لاحقاً.

حدود البحث:

يمتد هذا البحث في الفترة الواقعة بين "1965-1978م" وهذه المرحلة على العموم زاخرة بالفكر الاشتراكي الثوري، فموضوعة العصر آنذاك هي الاشتراكية، وهي الحل الأمثل في نظر الكثير من السياسيين والمفكرين في العالم الثالث بصورة عامة للخروج من التخلف والتبعية والاستعمار.

مناهج البحث:

أتبع في هذه الرسالة كل المناهج التي تقتضيها طبيعة هذا الموضوع مثل:

- **المنهج التاريخي الوصفي:** لرصد المعلومات التاريخية وترتيبها كرونولوجيا وتصنيفها، فالحديث عن الحياة الاجتماعية في ظل الاشتراكية لا تتضح معالمه إلا باستكمال جميع عناصر تلك الحياة، كوصف للمجتمع وقبلها الحديث عن القائد وب بيته.

- **المنهج التحليلي:** استعمله في مناقشتي للموضوعات الأساسية، كتحليل مدى تأثير بيئة الرجل على فكره، ولماذا اختارت الاشتراكية في هذا المجتمع دون غيره من النظم، كحل للمشاكل الاقتصادية

والاجتماعية في الجزائر في هذا الوقت بالذات، وما مدى تفاعلها مع هذا النظام الاشتراكي ؟ وهل كانت بلسما لجراح شعب طالما عانى من ربة الاستعمار، أم أنها زادت من جراحه عملا ؟

- **المنهج المقارن:** يمكن إتباعه لمعرفة أوجه التشابه والاختلاف والتدخل بين ما طبق في الجزائر وفي بعض البلدان الاشتراكية الأخرى.

وهنا يمكننا القول أن حركية الأحداث وتشابكها تتطلب منا التحليل والتعليق وكذا المقارنة والاستقراء حتى تكون دراستنا مفيدة.

صعوبات البحث:

لا يوجد بحث يخلو من الصعوبات لكن لاشك في ارتباطها بإمكانيات الباحث وموضوع بحثه.

وفي دراسة هذا الموضوع واجهتني جملة من الصعاب منها، صعوبة التدقيق في الإحاطة بكل جوانب الموضوع خاصة وهو يتطرق إلى صراع بين القديم والحديث أي مثلا : كيف نلقى المجتمع الجزائري المنغلق هذا النظام المتحدث فيه؟ لاسيما وأن الدراسة الاجتماعية واسعة الأفق .

أما عن المادة الخبرية فلا يخفى على أحد من الباحثين أن ما كتب على الجزائر بعد الاستقلال حتى الآن لا يشفي غليل الباحث أو المؤرخ نظرا للتغيرات المفاجئة التي طرأت على النظام السياسي في البلاد وظهور مشاكل عالمية جديدة أثرت على مسار ثورة البناء والتشييد في الجزائر، وكادت تضعف مبادئ ثورة الفاتح من نوفمبر في نفوس جيل الاستقلال .

ومع ذلك فقد حاولت جمع المادة العلمية ودراستها دراسة محايضة بقدر الإمكان، متوكية في كل ذلك الوصول أو الاقتراب على الأقل من الحقيقة العلمية، فان وفقت في ذلك فهو المبتغى وإن أخفقت فحسبني أنني سأضيف لبنة جديدة إلى المكتبة العربية عن تاريخ الجزائر المعاصر.

أهم مصادر البحث ومراجعة :

اعتمدت في هذه الرسالة على جملة من المصادر والمراجع التي تتصل اتصالا مباشرا بالموضوع، كما اعتمدت على مراجع ثانوية لها علاقة بالمرحلة التي درستها، ولنبدأ أولاً بالمصادر.

أولاً : المصادر: من أهم المصادر التي اعتمدتها :

أ- برنامج طرابلس 1962 المنبثق عن اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انعقد في طرابلس بين 27 ماي و 04 جوان 1962 وحضره قادة الثورة (أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بقيادة يوسف بن خدة وقيادة الأركان العامة برأسه هواري بومدين)، وقد تمحور العمل حول تحديدي إيديولوجية وسياسة الجزائر الجديدة.

ب- دستور 1963 و ميثاق الجزائر 1964 وللذان يعتبران مصدراً أساسياً.

ت- خطاب الرئيس هواري بومدين .

ث- عن الثورة في الثورة وبالثورة لصاحب لطفي الخلوي، فهو عبارة عن حوار مع الرئيس الراحل هواري بومدين تطرق فيه كاتبه إلى الخلفية التاريخية والسياسية والإيديولوجية للمجتمع الجزائري الجديد وإلى تصورات الرئيس هواري بومدين لبناء المجتمع على أسس علمية حديثة .

ج- أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى، ألفه د. محى الدين عميمور، تحدث فيه عن أيامه مع الرئيس حين كان مستشاراً له .

ح- الله وللوطن لصاحب د. محى الدين عميمور، وقد جاء هذا المؤلف مدعماً برسومات كاريكاتورية، استعملها الكاتب لتمرير أفكاره سواء كرسوم قائمة بذاتها أو كرسوم متکاملة مع الموضوع المطروح.

خ- وكتاب

ORIENTATIONS POLITIQUES DE L'ALGERIE (Analyse des discours du président Boumediene « 1965-1970 »)

لصاحب خلفة معمري، تضمن تحليلاً لخطاب الرئيس هواري بومدين (1965-1970) علاوة على الوثائق والدستير الأخرى مثل: دستور 76، ميثاق 76.

أما عن المراجع فهي عديدة ومتعددة، اذكر على سبيل المثال :

- هواري بومدين رجل القيادة الجماعية لمحمد العيد مطمر، وهو مرجع بسيط في أفكاره، اعتمد أسلوباً سهلاً مبسطاً، يعتبر من الكتابات الجديدة .
 - جبهة التحرير بعد بومدين حقائق ووثائق للدكتور علي بن محمد .
 - النظام السياسي الجزائري للدكتور سعيد بو الشعير .
 - مشروع المجتمع في تصورات النخبة الجزائرية المعاصرة: بومدين ومشروع المجتمع الجزائري، كتابة د. عبد الكريم بوصفات
- La STRATEGIE DE BOUMEDIENE : Pole Palta -

أما عن الرسائل الجامعية فهناك :

- احمد بن مرسلی : "مفهوم الاشتراكية في التجربة التنموية الجزائرية"، دراسة تحليلية لخطاب الرئيس هواري بومدين 1965-1978 _ رسالة دكتوراه دولة في علوم الإعلام والاتصال -جامعة الجزائر .
- ومن الدوريات: مجلة الوحدة، الجيش، ومن الجرائد: المجاهد، النصر، الشعب.

خطة الرسالة :

ت تكون هذه الرسالة - المذكورة- من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة وملحق وبيبليوغرافيا وفهارس.

الفصل الأول: بيئة الرجل .

وقد تطرق في جملة الأوضاع السياسية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية التي شكلت في مجموعها المناخ العام لبيئة القائد هواري بومدين التي نشا فيها وساهمت بقدر كبير في تحديد مستقبل الرئيس القادم مع إبراز الأفكار الكبيرة المحركة لفكرة السياسي، ويكون هذا الفصل من أربعة مباحث:

المبحث الأول: الحياة السياسية

تطرق في جملة الأوضاع السياسية في الجزائر خلال الثلاثينيات وأهم التغيرات التي شهدتها الساحة السياسية والعوامل التي كانت سببا في ذلك بدءا من مجازر 8 ماي 45 ومختلف السياسات الفرنسية التي سدت الطريق أمام كل التيارات والأحزاب الوطنية وجعلت الباب مفتوحا على مصرعيه أمام أسلوب آخر من النضال وهو الكفاح المسلح كما تحدثت عن الصراعات التي نشأت بين تنظيمات الثورة وانفجار ذلك الصراع وما خلفه من نتائج ليكون بداية لمرحلة جديدة في تاريخ الثورة الجزائرية تركت بصماتها بعد ذلك على حركة الأحداث.

المبحث الثاني: الحياة الاقتصادية

قد عالجت فيه كيف عمل الاستعمار خلال تواجده في الجزائر على تكيف الاقتصاد الجزائري بما يخدم مصلحته الخاصة بغض النظر عن مصالح الأهالي المسلمين إذ عن تمixin ذلك خصائص ميزت الاقتصاد الجزائري نوعين من القطاعات القطاع الحديث وهو خاص بالأوربيين والقطاع التقليدي وهو وقف على الجزائريين مما خلق مشكلة كبيرة بعد استرجاع الاستقلال في ضرورة البحث عن طرق وأساليب متنوعة للتکفل وخدمة هذه الأرض ذات القطاعات المختلفة.

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية

إن حتمية الوضع السياسي والاقتصادي أدت إلى معاناة الشعب الجزائري من الثالوث الأسود: الفقر والجهل والمرض ومن بين التقلبات الاجتماعية الشاملة التي تركت بصماتها العميقة نذكر أن الجزائر ضحت بـ مليون ونصف مليون شهيد من خيرة ابنائها سقوط شهداء في معركة التحرير. وتبع ذلك حالات لا تحصى من الترميل واليتيم .

المبحث الرابع : الحياة الثقافية

وقد تحدث فيه عن إتباع الاستعمار لسياسة التجهيل في الجزائر التي مكنته من البقاء قرن وثلث قرن في البلاد، فالتفقير والتوجيه يؤديان بالفرد إلى البحث عما يسد الرمق، وذلك من شأنه أن يصرفه عن الوجهة الثقافية.

الفصل الثاني: حياة القائد المدنية والعسكرية

ويتضمن خمسة مباحث :

المبحث الأول: مولده ونشأته

تعرضت فيه لميلاد ونشأة الرئيس الراحل هواري بومدين والوسط الذي ترعرع فيه.

المبحث الثاني:

وتتناولت فيه مساره التعليمي بدا باجتيازه لمرحلة التعليم الابتدائي الفرنسي الذي انتقل على إثره إلى المدرسة الكاتانية الحرة بقسنطينة، ليغادر بعدها الجزائر إلى تونس، حيث انضم في سلك التعليم بجامع الزيتونة فترة قصيرة من الزمن، ثم واصل رحلته إلى مصر والتحق بجامعة الأزهر.

المبحث الثالث: بومدين والثورة

استعرضت فيه التحاقه بالثورة سنة 1955، وكيف أن الثورة قد صنعته وصارت الثورة صناعته وحرفته في الحياة.

المبحث الرابع: بومدين العسكري

تحدثت فيه، كيف ظل هذا الرجل يتصاعد بلا انقطاع مع الثورة ويتتصاعد به من مجرد جندي بسيط إلى قائد ولإية إلى مؤسس لجيش التحرير، إلى القوة المحركة للأحداث قبيل الاستقلال.

المبحث الخامس: بومدين الرئيس

تناولت فيه التصحيح الثوري 19 جوان 1965 ووصول هواري بومدين إلى سدة الحكم مع احتفاظه بوزارة الدفاع الوطني .

الفصل الثالث : الحياة الاجتماعية في الجزائر

ويتكون من أربعة مباحث :

المبحث الأول : التركيبة السكانية في الجزائر

وقد تناولت فيه التنوع السكاني في الجزائر في مرحلة الدراسة والتي هي في الحقيقة عبرة لما خلفه الاستعمار بعد خروجه من الجزائر، مع التطرق إلى وسائل الإنتاج وبيد من كانت؟

المبحث الثاني: التعليم

استعرضت في هذا المبحث واقع التعليم في الجزائر في مرحلة الدراسة والجهودات المعتبرة المبذولة، للخروج بمجتمع ورث الجهل والأمية عن العهد الاستعماري إلى إطارات جزائرية حملت على عاتقها مسؤولية البناء والتشييد.

المبحث الثالث: الصحة

تناولت فيه واقع الصحة بعد خروج الاستعمار الذي كان أليما جدا شانه في ذلك شأن كل الأوضاع على اختلاف أنواعها لكن مرحلة البناء كرست مجهودات معتبرة لهذا القطاع وأعطته أهمية قصوى .

المبحث الرابع: الحركة العمرانية

استعرضت فيه ما خلفه الاستعمار من أكواخ وأحياء قصديرية بداخل عن سكن محترم، ذلك الحق الذي يجب أن ينعم به المواطن بعد استرجاع أرضه المسلوبة.

الفصل الرابع: الاشتراكية نظام اجتماعي

ويضم أربعة مباحث:

تناولت فيها معنى الاشتراكية ومفهومها في الجزائر وكيف حاول الساهرون على تطبيق المساهمة في صياغة مجتمع جديد تسوده العدالة والمساواة والإخاء، وكذلك الأنماط الجديدة التي ظهرت في المجتمع كنتيجة لتطبيق الاشتراكية.

المبحث الأول: معنى الاشتراكية ومفهومها في الجزائر.

المبحث الثاني: الثورة الزراعية

المبحث الثالث: الثورة الصناعية.

المبحث الرابع: الثورة الثقافية

الفصل الأول:

بيئة الرجل

المبحث الأول: الحياة السياسية.

المبحث الثاني : الحياة الاقتصادية.

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية.

المبحث الرابع: الأوضاع الثقافية.

سأتناول في هذا الفصل الحياة السياسية والاقتصادية وكذا الأوضاع الاجتماعية والثقافية التي شكلت بتنافرها المناخ العام لبيئة "هواري بومدين" التي نشأ فيها وساهمت بقدر كبير في تحديد مستقبل الرجل مع إبراز الأفكار الكبيرة المحركة لفكرة السياسي.

المبحث الأول: الحياة السياسية

إن الحديث عن الأوضاع السياسية في الجزائر من عقد الثلاثينات إلى عقد السبعينات يجعلنا نرجع على الأيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية التي كانت ركيزتها في الدفاع عن استقلال الجزائريين واستقلال الجزائر من ثمة تشكيل المناخ السياسي الذي نشأ فيه الطفل بومدين.

فقد اعتبر الفرنسيون سنة 1930 بداية عهد جديد من الانتصارات في الجزائر ودخلوا القرن الثاني من احتلالهم وهم في غمرة من النشوة والزهو معتقدين أنهم سيظلون فيها إلى الأبد ورفع غالتهم شعارات معادية للعرب والإسلام معلنين أنهم قد اقتحموا الجزائر عنوة، وأنهم قد افتکوها من الحضارة الإسلامية وأعادوها إلى الحضارة الرومانية التي ينتسبون إليها، وكانوا في خلال ذلك يضربون بيد من حديد على كل محاولات التنظيم السياسي بين الجزائريين معتبرين كل محاولة من هذا النوع كفرانا بنعمة فرنسا على الجزائر⁽¹⁾.

وعندما هبت رياح النضال السياسي وشرعت التنظيمات السياسية والاجتماعية في الكفاح من أجل إبراز معلم الأمة، وقطع روابط التبعية لتحقيق استقلالها، بدأ الساسة الفرنسيون يتلقنون في وضع القوانين وإصدار الأوامر والمراسيم قصد تمديد فترة النوم العميق، وإطفاء النور الذي بدأت أشعته تحرك الهم والضمائر. وأول ما تجدر الإشارة إليه بهذا الصدد ذلك المشروع الذي يحمل اسم صاحبيه بلوم^(*)

⁽¹⁾ أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، ج 3، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحث والدراسات العربية، مطبعة الجلاوي: 1975، ص 14.

^(*) ليون بلوم: كاتب ورجل دولة فرنسي، ولد سنة 1872 وتوفي بعد أن عمر 78 سنة، بدأ النضال إلى جانب جان جوريه في العشرينية الأولى من القرن العشرين، ترأس حكومة الجبهة الشعبية سنتي 1936-1973، دعي بعد ذلك لرئاسة الحكومة سنة 1938 وفي أثناء الحرب لكن لفترة وجيزة، ترك مؤلفات عديدة وهامة. انظر / محمد العربي الزبيري. الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط 1 - دار البعث للطباعة والنشر قسنطينة: 1984 ص 25.

وفيوليت^(**) وهو المشروع الذي يمنح بمقتضاه حق التصويت للنخبة الذين كان عددهم في ذلك الحين يتراوح ما بين 2000 و 2500 ألف شخص باعتبار أن مطالب الجزائر لا تتجاوز المساواة السياسية⁽¹⁾.

ومن الواضح أن هذا المشروع يهدف بالدرجة الأولى إلى حرمان الشعب الجزائري من ممارسة حقوقه السياسية، وهو مخطط جهنمي كان من الممكن أن يمنع الحركة الوطنية من التطور، لأنه يمتص منها أغلبية المتعلمين والمفكرين الذين لم يكونوا ينظرون إلى بعد من الاندماج. ولحسن حظ الجزائر فإن المعمريين والرأي العام في فرنسا لم يتفطنوا لذلك في حينه، الأمر الذي أدى بهم إلى محاربة وبدل كل ما في وسعهم ليبقى هذا المشروع حبرا على ورق.

وإذا كان أوروبيو الجزائري يظنون أن رفض مشروع بلوم فيوليت نصرا لهم وإن إرغام صاحبيه على التراجع مفيدة لإبقاء الجزائر فرنسية إلى الأبد، فإن الواقع كان عكس ذلك، إذ سمح للوطنيين الجزائريين التأكد من أن حكومة الجبهة لا تسيطر على الأوضاع، وأن التقدمية الاشتراكية والشيوعية ما هي إلا شعارات للاستهلاك السياسي فقط، وعليه فإنهم راحوا يفكرون جديا في مسألة الانفصال نهائيا عن فرنسا، ولم تكن تلك هي النتيجة التي توصل لها حزب الشعب فقط، ولكن التشكيلات الوطنية الأخرى كلها باستثناء الحزب الشيوعي قد ثبت لديها أن المساواة والاندماج لا أمل في تحقيقهما ومن ثمة وجوب دفهمما مع المشروع واستبدالها بفكرة العمل من أجل إقامة دولة جزائرية مستقلة عن فرنسا⁽²⁾.

وإن حدث تغيير نوعي على الصعيد الدولي أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها فإن الإدارة الفرنسية لم تغير من سياستها إلا بصورة شكلية محاولة الإمساك بزمام الأمور في ظل تزايد النشاط التحرري في الوطن العربي من جهة ونشاط الحركة الوطنية الجزائرية من جهة أخرى التي أصدرت بيانا موحدا يوم 10 فيفري 1943 ضمن مطالب الصلاحية مستعجلة ومطالب استقلالية مؤجلة⁽³⁾.

ومن أهم ما تضمنه البيان هو تطبيق مبدأ حق تقرير المصير بالنسبة للشعب الجزائري ولجميع الشعوب المستضعفة بـإلغاء الاستعمار واستكماره باعتباره أحد أشكال الاستغلال الجماعي الذي تطبقه دولة على حساب دولة أخرى، أما المطالب الإصلاحية فقد حددت في الدستور الجديد الذي يجب أن تزود به الجزائر، ومما جاء في هذا الدستور:

(**) اسمه موريس فيوليت، كان حاكما عاما على الجزائر خلال العشرينيات، ينتمي إلى الحزب الإشتراكي الفرنسي، كان عضوا في مجلس الشيوخ وساهم في الحياة السياسية الفرنسية لا سيما فيما يتعلق بالمستعمرات، وبالخصوص الجزائر، وفيوليت هو الذي اضطهد الحركة الوطنية أثناء عهد إدارته في الجزائر وطارد ممثليها، ولكن تجربته في الجزائر ومعاصرته لذكرى الاحتلال وحرصه على لأنصياع الجزائري من يد فرنسا، جعلت منه خيرا في الشؤون الأهلية، لذلك فإن الجبهة الشعبية في فرنسا عينه سنة 1936 عضوا في حكومتها مختصا بالشؤون الجزائرية. انظر / أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق ص 16

(1) محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البحث للطباعة والنشر، قسنطينة: 1984، ص ص 24-25

(2) محمد العربي الزبيري: المرجع السابق ص ص 25-26.

(3) جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإعلام، الجزائر: 1994، ص 240

- **أولاً** : الحرية والمساواة المطلقة بين جميع سكانها دون تمييز في العنصر وإلغاء جميع القوانين الاستثنائية.
- **ثانياً** : تطبيق إصلاح زراعي واسع وإلغاء الملكية الإقطاعية.
- **ثالثاً** : الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية إلى جانب اللغة الفرنسية ومنح الحرية في تعليمها.
- **رابعاً** : حرية ممارسة العمل الصحفي باللغتين.
- **خامساً** : التعليم المجاني للأطفال من الجنسين.
- **سادساً** : حرية العبادة بالنسبة لجميع السكان وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة بالنسبة للدين الإسلامي.
- **سابعاً** : اشتراك جميع الجزائريين بشكل فوري وفعال في حكم بلادهم.
- **ثامناً**: إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين⁽¹⁾.

وقد كان رد فعل السلطات الفرنسية بعد سلسلة الاعتقالات التي تعرض لها قادة الحركة الوطنية هو عدم الاعتراف الرسمي بمطالب البيان، إذ اعتبر الحكم العام " كاترو " CATROUX تلك المطلب سابقة لأوانها⁽²⁾ أما الرجل الأول في البلاد "شارل ديغول" Charles de Gaulle فقد صرخ ببرازفيل في شهر جانفي 1944 بان هدف السياسة الفرنسية هو تأهيل الشعوب المستعمرة لأن تحكم نفسها في إطار اتحادي فيدرالي مع فرنسا⁽³⁾ ثم كان إصدار أمر 07 مارس 1944 الذي منح حق الت الجنس بالجنسية الفرنسية دون شرط التخلص عن الأحوال الشخصية لشريحة من المجتمع الجزائري قدرها 61 000 جزائري، وقد كانت تلك الإصلاحات التي أعلنتها السياسة الفرنسية بعيدة كل البعد عما جاء من مطالب في بيان الشعب الجزائري.

إن تحليلنا للأوضاع السياسية في الجزائر ولو بصورة موجزة في نهاية الحرب الكونية الثانية يوضح بجلاء أي نوع من الاستعمار قد فرض على الجزائر، كما أن معلم السياسة الفرنسية كانت بارزة وجلية، وما مجازر 08 ماي 1945 إلا نتيجة من نتائج هذه السياسة التي لم تتغير في يوم من الأيام.

في بينما كان العالم يحتفل بعيد النصر على الفاشية والنازية، قامت مظاهرات رفعت فيها شعارات وطنية مختلفة كما رفع فيها العلم الجزائري لأول مرة بألوانه الثلاثة الحالية، وقد أراد الجزائريون من وراء ذلك الاحتقار بنهائية الحرب من جهة وتنكير فرنسا بحقهم في الاستقلال من جهة أخرى⁽⁴⁾.

ولم تمر الساعات الأولى من الثامن ماي حتى حدث الاصطدام إثر اعتداء محافظ الشرطة الفرنسية في مدينة سطيف، بإطلاقه الرصاص على الشاب شعال بوزيد الذي كان يحمل العلم الجزائري،

⁽¹⁾ André Noushi : La naissance du nationalisme Algérien 1914 -1954 , Edition de minuit , Paris : 1962 P136

⁽²⁾ André Noushi : OP-Cit p. 136

⁽³⁾ IBID . P 138

⁽⁴⁾ عبد الله شريط ومحمد الميلي: الجزائر في مرآة التاريخ, ط1، مكتبة البحث. قسنطينة: 1965 ص 225

ويتقدم المظاهرون، فأرداه قتيلاً، هذا ما أدى إلى انفجار الجماهير الجزائرية التي أقبلت متظاهرة معرية عن فرحتها وانقلب الفرح إلى مأتم حين هاجمت الشرطة المتظاهرين ومعها الأوروبيون المدنيون، ولم يجد الجزائريون من وسيلة للدفاع أنفسهم إلا اللجوء إلى العصي وإلى أي سلاح عثروا عليه.

ولم يقتصر القمع الاستعماري وآلته القتل والتدمير على مدينة سطيف وحدها، بل امتد إلى أكثر مدن وقرى ودواوير جزائرية أخرى، خاصة في قالمة ونواحيها، وخراطة ودواويرها، وفج مزاله وأحوازها، واشترك الفرنسيون في هذه المجازر الإنسانية والمؤسسة الاستعمارية بدون استثناء، بما في ذلك العناصر اليسارية واليمينية على حد سواء، حيث شكلت مليشيات تقوم بإلقاء القبض واغتيال العناصر الوطنية دون محاسبة، كما اشتركت القوات العسكرية الفرنسية جميعاً في عمليات الإبادة، القوات البرية والجوية والبحرية فضلاً عن الشرطة والجندارمة وأسفرت العمليات على استشهاد ما يزيد عن 45000 من الجزائريين، واقتتاد عشرات الآلاف إلى السجون والمحشتات، وإعدام العشرات عن طريق المحاكم⁽¹⁾.

كل هذه البصمات الوحشية زادت الشعب إصراراً على التمسك بالمطالبة والحرية والاستقلال⁽²⁾.

وقد رسم فرحت عباس^(*) انطباعات الشعب أثناء مجازر 08 ماي 1945 بقوله⁽³⁾ "لقد كانت الجماهير الشعبية تلتهب وطنية وتتقد حماساً عاقدة العزم على التطلع إلى حياة مستقلة"، أما جريدة البصائر فقد قالت في عددها 175 تتكلم عن مجريات المجازرة⁽⁴⁾: « وما كاد ركب المظاهرات يتحرك في مدن سطيف وخراطة ودمدن أخرى بالجزائر حتى فوجئ بحملة عدوائية، فمزقت اللافتات وديست وحصد حاملوها بالرصاص، وانطلقت النيران بعد ذلك تحصد المتظاهرين بلا تمييز، وحلقت الطائرات

⁽¹⁾ محمد الطيب العلوى: مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر: 1985، ص ص 219-220.

⁽²⁾ صالح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م - 1962 ق.م)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر: 2003: ص 241.

^(*) عباس فرحة (1899 م - 1985 م) : ولد بجيجل من أسرة متواالية لفرنسا، تحصل على شهادة البكالوريا بقسنطينة، التحق بالخدمة العسكرية بين (1921-1923)، تابع دراسته الجامعية تخصص صيدلة بالعاصمة، دخل المعترك السياسي ضمن فدرالية النواب التي تأسست سنة 1927 وكان من أكبر دعاة المساواة والإدماج، أسس في مارس 1944 جمعية أحباب البيان والحرية التي ضمت مختلف التيارات، ألغت عليه سلطات الاحتلال القبض في يوم 31 ماي 1945 بتهمة تنظيم مظاهرات 08 ماي 1945، سنة 1946 أسس حزباً جديداً وهو الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، لم ينظم للثورة إلا بصورة اضطرارية في جوان 1955، كان أول رئيس حكومة جزائرية، له العديد من الكتب التاريخية والمقالات التي تتناول التاريخ السياسي والعسكري للجزائر أيام الاحتلال الفرنسي، انظر / عبد الكريم بوصفاصف وآخرون : معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة: 2004 ص ص 206 - 213.

⁽³⁾ فرحة عباس: حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار، ترجمة: أبو بكر رحال، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، دون تاريخ، ص 253.

⁽⁴⁾ محمد الصالح الصديق: أيام خالدة في حياة الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر: 1999، ص ص 29-30.

محملة بالقنايل والدمار تدك المدن والقرى وتسوي الأرض بجث الجزائريين... وانتهكت الحرمات حتى خيل للناس أن الحرب قد انتقلت من أوروبا إلى فرنسا...».

والحق ان هذه المظاهرات السالفة الذكر قد بدأت سلمية، أراد الجزائريون التعبير فيها عن فرحتهم بانتصار الديمقراطية على الفاشية والنازية، وعن رغبتهم في الاستقلال، إلا أن الإدارة الاستعمارية حولت هذه المظاهرات بتعسفيها إلى لهيب أشعل في نفوس الجزائريين موجة من الغضب، تحول إلى ثورة غير منظمة ولا مهيبة من قبل، لأنهم وجدوا أنفسهم في حالة دفاع عن النفس⁽¹⁾.

وقد استمرت هذه الجريمة في حق الإنسانية طيلة عشرة أيام أو أكثر حيث كانت فرق الميليشيا تحفر حفراً كبيرة وما أن يستكمل أحدها حتى ينطلق الرصاص ليسقط عشرين، فيتقدم عشرون آخرون يوارون عليهم التراب قبل أن يحفروا قبرهم بأيديهم، وهكذا توالت العمليات بهذه الوحشية وبتعزيز من الطائرات والمدفعية الجوية والبحرية كانت الأرض تدك والبيوت تهد والأرواح ترتفع والدماء تراق والأعراض تتناثر...⁽²⁾، من أهم الشخصيات الوطنية التي مثلت الاتجاه الإنماجي وأنكرت أحياناً فكرة الاستقلال، شخصية فرحات عباس ولكن مشاركته في الحرب الثانية والإهانة التي شعر بها بين زملاءه الفرنسيين ومجازر الثامن ماي 1945 كانت بالنسبة إليه منعطفاً حاسماً نحو قناعات جديدة ويظهر ذلك من خلال ما كتبه في ليل الاستعمار وما قاله: «

و بما يخص نفسي فقد قضيت بصفة نهائية على ما يسمونه "سياسة الإنماج" الرامية إلى المساواة في الحقوق، فليست كافية في حد ذاتها بل يجب تكميلها بالفكرة الوطنية المدرجة في نطق الوطنية الجزائرية والجنسية الجزائرية... مالي أنكر حقيقة ناصعة وضوح الشمس وفي رونق الضحى» لكن النطور الكبير يمكن في التقارب بين مختلف الاتجاهات السياسية، وإن كانت الحركة الوطنية قبل ذلك تتطرق من أيديولوجيات متقاربة جداً كونها -على الأقل- جميعاً تتناقض مع الواقع الاستعماري⁽³⁾.

وإذا كانت حادث 08 ماي هي الصفعة الأخيرة التي أيقظت النخبة التي كانت تجري وراء سراب الاندماج فإنها من جهة أخرى قد أدت إلى اندثار جمعية أحباب البيان التي كانت تأوي تحت سقف واحد جميع المتقاضيات الوطنية، وبعد أن حلت الجمعية رسمياً في 14 ماي 1945 ظهرت للعيان تلك المتقاضيات، ووقع التلاق بين مناضلي حزب الشعب الذين يدعون لمكافحة سائر أنواع السيطرة الأجنبية، وإلى ضرورة استعمال العنف الثوري لاسترجاع السيادة الوطنية المغتصبة، وبين بقية الأعضاء من علماء وعابسيين الذين يفضلون الأساليب السليمة المندرجة في إطار المبادئ الديمقراطية والجمهورية.

⁽¹⁾ محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص ص 221 - 222

⁽²⁾ علي تابليت : من جرائم فرنسا في الجزائر، مذابح 08 ماي 1945 وتمهيد ثورة أول نوفمبر 1954، الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، إنتاج جمعية أول نوفمبر، مطبع عمار قرفي، باتنة: 1994 ص ص 19 - 20

⁽³⁾ فرحات عباس : المصدر السابق، ص 248

⁽⁴⁾ بن يامين ستورا : مصالح الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898 - 1974، ترجمة: صادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر: 1989، ص 285

إن هذا التباين في الرأي قد أفاد السلطات الاستعمارية التي راحت تعمل على جر الأحزاب الوطنية إلى ميدان الصراعات الهامشية المتمثلة في الحملات الانتخابية على جميع المستويات، ولإبعاد شبح لاستغلال، أوجدت الحكومة الفرنسية أداة جديدة أسمتها القانون الأساسي الجزائري، وجعلت المجلس الوطني يصادق عليه يوم 20 سبتمبر سنة 1947، ومن حيث المضمن فإن هذا القانون لم يأت بجديد، بل جاء جاماً وملخصاً لمحتويات المراسيم والقوانين الاستعمارية التي عرفتها البلاد منذ السنوات الأولى من الاستعمار، هذا القانون الذي وقع عليه الرئيس الفرنسي " فانسان اوريول"^(*) يشتمل على ثمانية أبواب وستين مادة ويهدف بالدرجة الأولى إلى فضل النخبة التي تتمتع بحق المواصلة عن الجماهير الشعبية التي ترغب سلطات الاستعمار بإيقائها أداة طبيعية لخدمة المصالح الخاصة للمعمرين⁽¹⁾.

إن استقرارنا للواقع السياسي يجعلنا نفهم حقيقة التغير الذي حدث فالرغم من تضمن القانون بعض المواد التي تنص على المساواة بين المعمرين والجزائريين والقيام بإصلاحات اقتصادية وسياسية مستعجلة إلا أنه لم يلق أي تجاوب من الطرف الجزائري⁽²⁾.

والحديث عن المساواة بين الجزائريين ذلك الحين لا يمكن إلا أن يكون صورياً، لا سيما في التمثيل النيابي الذي نص عليه هذا القانون وأنشأ لذلك مجلساً جزائرياً يمثل فيه ستون جزائرية وستون فرنسيّاً، يمثل الجزائريون حوالي 9 ملايين نسمة بينما يمثل النواب الفرنسيون حوالي 850.000 مواطناً فرنسياً فقط.

لذلك حتى ولو تم تطبيق القانون حرفيًا، فإن العنصرية والاستبعاد سيفقيان قائمين خاصة وأن الأوروبيين كانوا يسيطرُون على الساحة السياسية في فرنسا وعلى الجهاز التنفيذي في الجزائر⁽³⁾.

كما أنه كان قانوننا عنصرياً بالدرجة الأولى وثانياً لأنه تضمن مواد ألغت ما فيه من مواد أخرى وللهذا فإنه يستحق فعلاً وصف "المسخ القانوني" الذي أطلقه عليه "فرنسيس جونسون" Francis Jhonson و زوجته كوليت Colette في كتابهما "الجزائر الخارجية عن القانون" فمثلاً بينما تعلن المادة الثانية حق المساواة بين جميع سكان العملات الجزائرية دون تمييز في الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة، وتعلن مادة أخرى أن "المجلس الجزائري" يتكون من مئة وعشرين (120) عضواً مقسم بالتساوي بين الجزائريين والمستوطنين ، وهذا هو منطق المساواة بين أقلية لا تزيد عن ثمانمائة وخمسون ألف (850.000) نسمة

^(*) السيد فانسان اوريول: ولد سنة 1884 وتوفي سنة 1966، اشتغل بالمحاماة التي مارسها قبل ان يغرق في بحر السياسة، كان اشتراكي المذهب، عين وزيراً للمالية بحكومة ليون بلوم سنة 1936، ثم وزيراً للعدل سنطي 1937/1938، ساهم في حرب التحرير الفرنسية، انتخب رئيساً للمجلسين التأسيسيين وللمجلس الوطني من بعدهما، ثم رئيساً للجمهورية الفرنسية من سنة 1947 إلى سنة 1954. انظر / محمد العربي الزبيري المرجع السابق ، ص 30.

⁽¹⁾ محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص ص 27 - 30

⁽²⁾ جمال قنان : المرجع السابق، ص 218

⁽³⁾ محمد العربي الزبيري : المرجع السابق، ص 31

وبين أغلبية تقدر بتسعة ملايين نسمة من الجزائريين كما سلف الذكر⁽¹⁾، وهكذا تكون المساواة التي ينص عليها القانون فريدة من نوعها، إذ تسوى حقوق تسعة من الجزائريين بحقوق أقل من واحد من الأوروبيين⁽²⁾. وإذا كان القانون الفرنسي قد منحهم هذا الحق أخيراً فإن الإدارة الفرنسية في الجزائر قد التجأت إلى تزوير الانتخابات وتعيين عمالها في المجالس المنتخبة⁽³⁾ فمثلاً الانتخابات التي جرت في شهر أكتوبر 1947 ثم انتخابات الجمعية الجزائرية سنة 1948 كانت نتائجها إلى حد ما مشجعة لكن سرعان ما تصدت لها الإدارة الاستعمارية بكل الوسائل⁽⁴⁾.

وقد انتظمت بذلك المناسبة حملة سياسية واسعة تحت شعار "رفض القانون الجزائري" وحمل الشعار عن وعي وإدراك المتطرفون من غلة الاستعمار بالنسبة للمجموعة الانتخابية الأولى، ومناضلو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بالنسبة للمجموعة الانتخابية الثانية أما المجموعة الأولى فلأنهم كانوا يدعون إلى حرمان الأهالي من كل الحقوق لأجل ذلك ناصبوه العداء و طالبوا بمحاربته وعدم تطبيقه، أما المجموعة الثانية فلأنهم كانوا يدعون إلى استقلال البلاد استقلالاً كاملاً، وإلى استرجاع السيادة في إطار دولة جزائرية تتمتع بجميع صلاحيتها، ونظراً إلى أن القانون الجديد، في حقيقته، تمهد لتحقيق ما يسمى بالاندماج التدريجي فإنهم لم يجدوا غير معاداته والمطالبة بمحاربته وعدم تطبيقه.

ولقد جاء موقف الرفض ذلك بنتائجها الإيجابية داخل المجموعتين: فمرشو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية قد أحرزوا في المجموعة الثانية، على جميع المناصب المتنافسة عليها في سائر بلديات القطر، كما أن اليمينيين المتطرفين في المجموعة الأولى، قد حققوا نصراً لم يعهدوه من قبل.

وخفقاً من أن يكون لممارسة الديمقراطية في انتخابات المجلس الجزائري نفس المفعول الذي كان لها في الانتخابات البلدية، دشن السيد/ نيجلان طريقة جديدة عرفت باسمه، أسسها على تزييف عدد الأصوات عندما يتذرع تزييف عملية الترشيح⁽⁵⁾.

والاستنتاج الذي يمكن أن نستخلصه من كل هذا هو عدم فاعلية النشاط السياسي والوصول إلى باب مسدود، فلم يبقى المجال مفتوحاً إلا للاحتجاجات الحادة ضد هذا النظام الاستعماري والتذليل بتعسفات الإدارة، فغياب الحرية والتمييز العنصري والتزوير الانتخابي والقمع الوحشي أثار ضغط جماهيري⁽⁶⁾ تولدت عنه قدرة وقوة على المواجهة التي أعدت للقيام بالثورة، ونحن إذ نذكر هذه المشاركة الجزائرية في الانتخابات فهذا لا

⁽¹⁾ رابح بلعيد : إقرار قانون جديد للجزائر، رسالة الأطلس، ع 128، الحلقة 35، مارس 1997 ص 11

⁽²⁾ محمد العربي الزبيري : المرجع السابق، ص 31

⁽³⁾ عمار بوحوش : التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت: 1997، ص 370.

⁽⁴⁾ جمال فنان: المرجع السابق، ص 218.

⁽⁵⁾ محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 32 - 33

⁽⁶⁾ André Moine : Ma guerre d'Algérie, Editions Sociales, Paris : 1979 P 23

يعني أن الحركة الوطنية قد انتهت طریقاً واحداً لتحقيق الهدف، بل يمكننا أن نميز ابتداء من سنة 1947 النشاط السياسي المؤمن بالعمل السري إلى جانب النشاط السياسي الشرعي - العلني -.

أما التيار الثالث فهو المؤمن بالجهاد وقتل العدو وستقوم به المنظمة الخاصة⁽¹⁾ في بينما كانت السلطات الاستعمارية تواصل سياسة الاستبداد وتطبق فكرة الإهانة والإذلال بواسطة الغش والتزيف، كان التيار الثوري يقوى ويتدعم داخل الحركة الوطنية⁽²⁾، وعلى العموم يمكن تقييم تجربة التعديدية الحزبية في الجزائر خلال المرحلة المذكورة أنها تجربة إيجابية وفريدة من نوعها، ربما تتفرد بها الجزائر في العالم العربي والإسلامي إن لم نقل في العالم الثالث، على الرغم من أنها تمت في ظروف الاستعمار والاضطهاد والجشع وسياسة الإبادة الجماعية الشيء الذي انتهى إلى الانسداد وإلى خدمة اختيار طريق الثورة المسلحة، وأهم ما يمكن أن نستنتج عنه ونستخلصه من هذه التجربة هو أن مختلف الأحزاب قد تعايشت مع بعضها ولم تتذكر لبعضها البعض⁽³⁾.

وحينما اندلعت ثورة 1954 اتضح جلياً أن سياسة الاندماج وفكرة المساواة أصبحت شيئاً من الماضي، فقد كان الأمل يراود الجميع بأن توجد ثورة عملاقة تكافح في الجبال والبادية والسهول والصحراء في الداخل والخارج من أجل استرجاع كرامة الشعب الجزائري وحريته المسلوبة منذ 1830م.

فحدث أول نوفمبر وقيام جبهة التحرير لا يمكن أن يعتبرا حدثان عارضان، انطلقا فجأة في غمرة أحداث أخرى دون خلفية تاريخية وبعد مستقبلٍ إنما في الحقيقة ما هما إلا ثمرة وحوصلة لنضال أجيال، فهما إلى جانب كونهما حدثين استراتيجيين بعيدي المدى فقد أخرجتا الحركة الوطنية من أزمتها وتناقضاتها وفتحا لها آفاقاً جديدة وطرق نضال صحيحة ذات بعد تاريخي عميق لا يمكن نكرانه، ولفهم هذه المبادرة التاريخية الموقفة لابد من إلقاء نظرة ولو سريعة على النضال الوطني الذي سبق ظهور هذا الحدث على الحالة المادية والمعنوية التي كان عليها الشعب عشيّة غرة نوفمبر.

لقد حوصل بيان أول نوفمبر النضال السياسي لهذه المرحلة في العبارات الآتية⁽⁴⁾: "فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية - بعد مراحل من الكفاح - قد أدركت محلة التحقيق النهائية، فإذا كان هدف أي حركة ثورية - في الواقع - هو خلق جميع الظروف الثورية ل القيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري، في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال والعمل...".

ف الخيار الكفاحسلح ليس دافعه الرومانтика السياسية أو التطرف في المواقف بل هو ضرورة حتمية فرضها ذلك التناقض المتمثل في وجود الاستعمار الناكر للشخصية التاريخية للشعب الجزائري ووجود شعور بكون الجزائر أجهضت في نموها التاريخي بسبب الاحتلال، وأنه لا سيل للتوفيق بين

⁽¹⁾ محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 79.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص 35.

⁽³⁾ الأمين شريط: التعديدية الحزبية في تحرير الحركة الوطنية 1919 - 1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1968 ص 71.

⁽⁴⁾ ينظر / نداء أول نوفمبر 1954: النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54، منشورات ANEP، ص 9.

الرغبة في استعادة الشخصية الوطنية وتميّتها، شأن كل مجتمع تحت الاحتلال الأجنبي، وهذا التناقض لا يمكن حلّه جزرياً إلا بالكافح المسلح الذي هو الأسلوب الوحيد الملائم لذلك⁽¹⁾.

وخلال ثورة التحرير المسلحة، كان لا مفر من أن تتشعب صراعات، كما هو الحال في كل ثورة بين تنظيمات الثورة بعضها مع بعض، وذلك مع كل تقدّم إلى الأمام أو انتكاسة إلى الخلف، حول المسؤوليات والاختصاصات وبالذات حول الإجابة على السؤال من يقود؟

ولم تكن محاولات الإجابة على هذا السؤال تخرّي على نحو مجرد ومنعزل داخل التنظيمات وإنما تتصل بحركة الصراع الطبقي ومساراته السياسية داخل جهاز الثورة بجميع تنظيماته ومؤسساته، وزاد من تعقيد الإجابة عن هذا السؤال اختطاف فرنسا لخمسة من عرّفوا بالزعماء التاريخيين للثورة في أكتوبر (تشرين الثاني) 1956 من ناحية ونمو وتركيز القوة الضاربة للثورة عسكرياً وسياسياً في جيش الحدود منذ نهاية عام 1959 من ناحية أخرى.

وقد ظهر الخلاف حول (من يقود؟) بين "قادة الخارج" وفي مقدمتهم الحكومة الجزائرية المؤقتة، وقادة الداخل وعلى رأسهم عداء الولايات والقوات العسكرية المحاربة من جيش التحريري الوطني. وتفرّع فيها بعد ذلك خلاف آخر حول "من يقود؟" أيضاً، بين ما يسمى بـ "المدنيين" البعيدين عن ساحة القتال و(ال العسكريين المدنيين) الذين يمارسون حرب التحرير عملياً.

وكانت الحكومة المؤقتة سـ هي من السياسيـن - ترى ضرورة إفرادها التام بالقيادة كهيـة سياسـية عـامة مـسؤـولة أـمام المـجلس الوـطني لـلـثـورـة، وـان يـخـضـع جـيش التـحرـير الوـطنـي لـتـوجـيهـاتـها السـيـاسـيـة، فـي حين أـن جـيش التـحرـير كـان يـرى أـن اـتصـالـه المـباـشـر بـالـوـاقـع الـجـزـائـري وـتـقـاعـلـه خـبرـاتـه السـيـاسـيـة وـالـعـسـكـرـيـة، أـفـدـرـ عـلـى تـحـمـل مـسـؤـوليـة الـقـيـادـة مـعـ الجـبـهـةـ، وـأنـ الـحـكـومـةـ الـمـؤـقـتـةـ لـيـسـ فـيـ حـقـيقـتـهاـ إـلاـ مـجـرـدـ وـاجـهـةـ دـولـيـةـ وـجـهاـزـ إـدارـيـ لـتـأـمـينـ السـلاحـ لـلـمـحـارـبـينـ وـهـوـ الـصـرـاعـ الـمـعـرـوفـ بـالـخـلـافـ بـيـنـ الدـاخـلـ وـالـخـارـجـ أـوـ بـيـنـ السـيـاسـيـ وـالـعـسـكـرـيـ.

وفي أـواـخـرـ عـامـ 1959ـ انـفـجـرـ هـذـاـ الصـرـاعـ الـذـيـ ظـلـ مـكـتـومـاـ دـاخـلـ الـثـورـةـ، وـانتـهـىـ بـإـقـالـةـ اللـجـنةـ العـسـكـرـيـةـ الـثـلـاثـيـةـ الـمـكـوـنـةـ مـنـ وزـرـاءـ الـحـكـومـةـ الـمـؤـقـتـةـ (ـكـرـيمـ بـالـقـاسـمـ وـبـنـ طـوـبـالـ وـبـوـ الصـوـفـ) وـعـينـ المـلـجـلـسـ الـوـطـنـيـ لـلـثـورـةـ، قـيـادـةـ جـديـدةـ لـجـيشـ التـحرـيرـ باـسـمـ هـيـئةـ الـأـركـانـ بـرـئـاسـةـ الكـولـونـيـلـ "ـهـوارـيـ بـوـمـديـنـ"⁽²⁾. وبـهـذـاـ بدـأـتـ مرـحـلـةـ جـديـدةـ فـيـ تـارـيـخـ الـثـورـةـ الـجـزـائـريـ، تـرـكـتـ بـصـماتـهاـ الـهـامـةـ بـعـدـ ذـلـكـ عـلـىـ حـرـكـةـ الـأـحـدـاثـ مـنـ ذـلـكـ الـوقـتـ حـتـىـ التـارـيـخـ الـراـهنـ.

وـقـدـ حـاـوـلـ الـاستـعـمـارـ الـفـرـنـسـيـ اـسـتـغـلـالـ هـذـهـ الصـرـاعـاتـ بـيـنـ الدـاخـلـ وـالـخـارـجـ وـبـيـنـ المـدـنـيـنـ وـالـعـسـكـرـيـنـ الـمـدـنـيـنـ. فـعـدـ الـجـنـرـالـ دـيـغـوـلـ خـلـالـ الـمـفاـوضـاتـ الـأـولـىـ الـتـيـ جـرـتـ فـيـ مـوـلـانـ عـامـ 1960ـ

⁽¹⁾ جمال قنان: المرجع السابق، ص ص 239-242.

⁽²⁾ لطفي الخولي: عن الثورة في الثورة وبالثورة، حوار مع بومدين، منشورات التجمع الجزائري اليعقوبي الإسلامي، مطبعة دار الهدى، الجزائر: دون تاريخ، ص ص 31-33.

بين الحكومة الفرنسية وأحمد بومنجل ممثل الحكومة الجزائرية المؤقتة ،إلى فتح مفاوضات سرية أخرى موازية لبعض القادة العسكريين كان أبرزهم (سي صالح) أحد القادة في الداخل ،لكن المؤامرة فشلت إذ أسرع جيش التحرير إلى العمل على محاصرتها وتحطيمها .وأعاد ديغول المحاولة لكن على مستوى آخر،وذلك بفتح مفاوضات أخرى موازية مع الزعماء الخمسة المعتقلين بقلعة "الاونوا" في فرنسا، وركز بالأخص على بن بلة، لكن جيش التحرير كان أسرع منه في الحركة باتصالاته ومناوراته مع الزعماء عامة وبين بلة خاصة، وانتهت محاولة ديغول الثانية أيضا بالفشل ،عندما أعلن الزعماء رفضهم الدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية من داخل السجن ومن فوق أكتاف المقاتلين.

والواقع أننا نخطئ لو حصرنا بباب الخلافات عند هذا المستوى، أو عند مستوى الصراعات الشخصية التي لا مفر من قيامها بين قادة الثورة ،كطبيعة إنسانية، بل يجب أن نقيم هذا كله في ضوء اختلاف التركيب الطبقي والمصالح والمتطلبات الاجتماعية للقوى التي تحالفت منذ أول نوفمبر (تشرين الثاني) 1954م لحمل السلاح ضد الاحتلال ،فضلا عن تفاوت مستويات الوعي والثقافة، فالعدو واضح وهدف الثورة واضح أيضا، فالعدو وهو قوات الاحتلال والهدف هو استرجاع الاستقلال الوطني، غير انه منذ أن بدأت الثورة تحقق نجاحات جوهرية في الميدان تصل بها إلى عتبات الاستقلال، بات المحور الذي يدور حوله تحالف جبهة الثورة الوطنية المسلحة غير ذي موضوع ،أو على الأقل غير كافي، وصار من الضروري استبداله بمحور آخر هو كيفية بناء الوطن ،سياسيا واجتماعيا واقتصاديا بعد الاستقلال؟.

ومن هنا نشب بالضرورة، الصراع داخل القوى المكونة لجبهة التحرير الوطني من فلاحين وعمال ومتقفين وعناصر برجوازية عندما بدا واضحا أن الثورة قد فرضت وجودها على الاستعمار الفرنسي والعالم كله منذ أواخر 1959م وبدايات 1960م واتخذ هذا الصراع صورا متعددة⁽¹⁾.

كان هذا هو الوضع عند إعلان الاستقلال، وخروج الزعماء الخمسة من سجنهم بفرنسا، واجتماع المجلس الوطني للثورة في طرابلس بليبيا⁽²⁾، كما أن هذا الوضع نفسه كان يعيشه هواري بومدين كقائد عسكري عملي ورجل سياسي تظيري ومستقبلي ، ولا شك انه قد استفاد الكثير من ذلك الصراع الأخوي بين الأشقاء، والذي كان يbedo في مجلمه صراعاً أيديولوجياً وطنياً لصالح الثورة واسترجاع الاستقلال الوطني، وإن كان يbedo للبعض نزاعاً فرياً يدور حول المصالح الشخصية، غير أن الدارس الواقع الثورة وتجلياتها المختلفة يفهم بصورة مباشرة أن كل ذلك كان من أجل الوصول بسفينة الثورة إلى بر النجا، ولكن الأهم من هذا كله هو أن القائد الفذ قد استفاد كثيرا.

⁽¹⁾ اطفي الخلوي: المصدر السابق، ص ص 32-34

⁽²⁾ المكان نفسه.

المبحث الثاني: الحياة الاقتصادية

الجزائر بلد زراعي هذه حقيقة قديمة قدم التاريخ ، لا تحتاج إلى دليل ولكن الجديد في الأمر هو أن مؤرخي الاستعمار يدعون أن المعمرين الفرنسيين هم الذين استصلحوا الأراضي وصيروا تربتها خصبة، وأن هؤلاء المؤرخين يتغاضون أو يتجاهلون ما ورد في تقديم السيد "تادنه" الذي قدمه حاكم الإمبراطورية الفرنسية في أيام عزها والذي جاء فيه (أن مناخ الجزائر جميل، وأرضها طيبة، توجد بها مراعي شاسعة، وسهول فسيحة، تكثر فيها منتجات أمريكا والهند، بالإضافة إلى ما ينبع في أراضي أوروبا، كما أنها تنتج كميات هائلة من القمح والشعير والصوف والجلود والشمع، أما مراعيها فتزرع بأنواع الحيوانات المختلفة مثل الأبقار والأغنام والماعز ، والبغال والحمير الممتازة).

و يبدوا كذلك أن هؤلاء المؤرخين لم يطلعوا على ما أورده السيد (شالر) في كتابه "لمحة تاريخية عن الدولة الجزائرية"، إذ يؤكد أن سهول متيجة تعتبر من أحسن الأراضي وأوسعها في العالم، وذلك نظراً لمناخها وخصوصيتها وموقعها وهي تمتد على مساحة قدرها 330 ميلاً مربعاً، إن هذه الصورة التي أعطيت لفرنسا عن الجزائر هي التي أغرت فرنسا بغزو بلادنا.

ولقد كانت الجزائر تنتج من الحبوب على اختلاف أنواعها، ما يكفي لتعذية سكانها من بشر وحيوانات، وكان الفائض حسب الشهادات الأوروبيّة المعاصرة يصدر إلى جنوب فرنسا وإيطاليا، لأنقاد الأهالي هناك من المجاعة القاتلة.

ثم جاء الاستعمار، وشرع في امتصاص خيراتنا بطريقة فوضوية ومكثفة في آن واحد إلى أن كان الاحتلال بمرور قرن من الزمن على الغزو الفرنسي، فطالعتنا بعض الصحف بحقائق مرة، لم تكن في الحسبان، مفادها أن الجزائر التي كانت تصدر القمح والشعير قد أصبحت سنة 1930 مضطرة لاستيراد المواد الغذائية الضرورية لحاجات سكانها⁽¹⁾.

مثل هذه الحقائق تفرض علينا طرح أسئلة كثيرة، وفي مقدمتها، كيف انقلب الأوضاع بهذه الصورة وبذلك السرعة؟ والجواب يكون سهلاً ومعقولاً إلا على الفرنسيين، هو أن شذاذ الأفق الأوروبيين من الرعاع والصاليل كانوا يجهلون طريقة الاعتناء بالفلاحة، ولم يكونوا يهدون لغير الإثراء بأية طريقة كانت، لأجل ذلك ركزوا مجهوذاتهم على استنزاف الثروات، كما أنهم لم يهتموا باستصلاح الأرضي البور، أو الأرضي الممتدة على ملايين الهكتارات جنوب التل شرقاً وغرباً⁽²⁾.

إذ أن أول خطوة شرعت فيها الإدارة الفرنسية هي انتزاع الأرضي ومصادرتها وتركيزها في قضية الإقطاع الاستعماري، حيث كانت البداية بأراضي البايلك وبعدها شرعت السلطات الفرنسية في شن

⁽¹⁾ محمد العربي الزييري: المرجع السابق، ص ص 39-40.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص 40.

العديد من القوانين الجائرة حتى تسهل عملية الاستيلاء على الأراضي ذات الملكية الجماعية مثل أملاك العرش وأملاك القبائل⁽¹⁾.

وبالإضافة إلى إهمال العمليات الاستصلاحية التي كانت من الممكن أن تشير الجنوب الجزائري جنة خضراء، قادرة على تغذية عشرات الملايين من البشر، فإن المعمرين قد وجهوا ضربة قاسية مازالت بصماتها واضحة المعالم على فلحتنا، وتمثل في تخصيص حوالي نصف مليون هكتار من أحسن الأراضي لزراعة الكروم المنتجة لعنب الخمور، مع العلم أن الجزائريين مسلمون ولا يستهلكون المشروبات الكحولية، هكذا قضي في ضواحي معسكر على زراعة الأرز⁽²⁾ حتى يفسح المجال لتوسيع مساحات الكروم، وكذلك الأمر في شمال شرقى الجزائر، حيث أهملت زراعة القمح وسائر أنواع الحبوب الغذائية لفائدة الكروم أيضا.

وإذا كانت مغارس الكروم قد أنشئت على حساب زراعة الحبوب، فإن اقتصار المعمرين على استغلال المساحات التي وجدوها عند الغزو، وعدم إيقافهم إلى الجنوب حيث تتراوح المياه الجوفية، مع ارتفاع عدد السكان، مما أدى إلى تزايد الحاجيات، وإلى تحويل الجزائر من بلد مصدر للحبوب إلى بلد يمد يده ليحصل على قوت أبناءه⁽²⁾.

خلال السنة الأخيرة التي سبقت اندلاع الثورة، تدهورت الأوضاع الاقتصادية في الجزائر بشكل ملحوظ، نتيجة النظام الاقتصادي السياسي الذي فرضته الإدارة الفرنسية على الأهالي الجزائريين، بحيث أفرز هذا النظام نتائج جد عقيدة أهمها أن دخل الفرد الجزائري في سنة 1948 لم يتعد: 29000 فرنك سنويا، بينما وصل دخل الأوروبي في الجزائر إلى: 360000 فرنك.

وقد استقطبت الزراعة بِمَكَانِيَّاتِهَا الضئيلة وقدراتها المحدودة أكثر من ثلثي سكان الجزائر أي 6500000 فلاح وذلك من المجموع العام لسكان البلاد الذي هو 10 ملايين وكان العامل الفلاحي لا يتقاضى سوى مائتي فرنك (200 فرنك) يوميا مقابل 12 ساعة من العمل دون أن يتمتع بأي حق اجتماعي ، أما عن المستوطنين الزراعيين، فقد تجاوز عددهم نصف مليون كانوا يشتغلون في أحسن الظروف ثلاثة أشهر في السنة، ويقيرون عاطلين عن العمل ما تبقى من السنة⁽³⁾.

وعلى هذا الأساس فان سنة 1954 قد وجدت الفلاحة الجزائرية متقهقرة بالنسبة لما كانت عليه قبل الغزو وأن تعسف الاستعمار، وعمليات الاغتصاب التي قام بها والتي تعرضت لها كافة أنحاء الوطن وكذلك روح المعمرين الانتهازية الاستغلالية كل ذلك ترتب عنه إبعاد الفلاحين الجزائريين عن التسيير في مجال الزراعة، لتحويل معظمهم إلى آلات تسخر لخدمة المستغلين الأوروبيين من جهة، ولتزويدهم بالفلاحين الفرنسيين بما يحتاجون إليه لتحسين منتجاتهم، ولتنمية طاقاتهم الإنتاجية من جهة ثانية.

⁽¹⁾ عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج 1، ط 1، دار البعث، الجزائر: 1991، ص 64.

⁽²⁾ محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص ص 40-41.

⁽³⁾ عمار هلال: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1995، ص ص 374-375.

أما سكان الريف من الجزائريين وهم الأغلبية، فإنهم كانوا يحيون حياة ضنكًا، يكتفون بالخبز والماء، والثياب الرثة في غالب الأحيان، ويسبحون بحمد المعمر الأجنبي الذي يسمح لهم ب斯基 أرض الأجداد بالعرق والدموع فتخرج له من طياتها ما يثيره.

وتجمع الإحصائيات بالنسبة للعشرينة التي سبقت الثورة، أن الأراضي الصالحة للفلاحية تبلغ مساحتها أحد عشر مليون هكتار، منها ثمانية بيد الجزائريين الذين يمتلكون تسعة أعين السكان، بيد أنها قليلة الخصوبة ضعيفة المردودية، وثلاثة ملايين هكتار بيد حوالي خمسة وعشرين ألف معمر لأن الباقى يحتكرون التجارة الخارجية والصناعة الهامة ويشغلون مناصب القيادة على اختلاف أنواعها وفي جميع الميادين⁽¹⁾.

وعلى طول المرحلة الكولونيالية ظلت الزراعة مقسمة إلى قطاعين، القطاع الحديث وهو ملك خاص بالمستوطنين، وقد استخدمت فيه الوسائل الحديثة كالجرارات والحاصلات والأسمدة، ونحو ذلك من الآلات المختلفة، بالإضافة إلى اعتماد مساحات شاسعة منه على الري، والقطاع الثاني هو القطاع التقليدي الذي كان ملكا للأهالي المسلمين، وهو قطاع ظل يعتمد على الوسائل التقليدية كالمحراث الخشبي الذي تجره الحيوانات، وعلى الحصاد اليدوي الذي يعتمد على المنجل بالإضافة إلى انحسار أراضيه في المناطق الجبلية القليلة الإنتاج والبعيدة عن مصادر مياه الري، ناهيك عن غياب الأسمدة الاصطناعية كالفوسفات والبوتاسيوم، على الرغم من أن الجزائر تحتوي على احتياطي هام من الفوسفات كان تم استخراجه من مناجم الكويف، لكنه ظل خاضعا للمؤسسات الفرنسية تلك المتواجدة بقسنطينة والتي كانت تصدر معظم إنتاجه⁽²⁾.

وعن تربية الماشي فقد عرفت تقهيرا وتخليا عن تربيتها من طرف الفرنسيين الذين هجروا تربية البقر والغنم واقتصرت على الزراعة، التي تتطلب رقاية أقل وتجدد رؤوس أموال أقل، وقد هجروا كذلك تربية الطيور والخنازير. ومجمل القول أنهم تركوا كل ما يتطلب عملية مستمرة ومراقبة دائمة، وقد تقهقرت تربية الماشية كذلك لدى الفلاحين الجزائريين، الواقع أن الخوف وترحال السكان وإنشاء المناطق المحمرة والتقطيع والتحري، ساهموا بشكل كبير في هذا التقهير، فنقصت القطاعات ومراعيها، وهكذا اضحلت تربية الماشية التي كانت تؤلف أساس دخل فلاحين كثيرين ذوي أرض صغيرة أو لا أرض لهم⁽³⁾.

وإذا كان بإمكاننا الحديث بإسهاب عن الفلاحية الجزائرية، قبل اندلاع الثورة بين الأوربيين والأهالي المسلمين، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة للتجارة الخارجية والصناعة لأنهما كانتا وقفا على المعمرين واليهود الذين يحتكرون عمليات التصدير والتوريد واستغلال المناجم على اختلاف أنواعها.

⁽¹⁾ محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص ص 41-42

⁽²⁾ André Morine : OP.Cit P18.

⁽³⁾ الحافظ ستهم: التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال، ترجمة: مروان القواتي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: بلا تاريخ، ص 08.

فالصناعة، قبل الاحتلال كانت أكثر تقدما وأحسن تنظيما، وإن كانت تقليدية لا تصاهي الأوروبية وتشهد بذلك مختلف المصادر التي تجمع أن الحرفيين في الجزائر كانوا يجتمعون في نقابات حسب التخصص بحيث تجد النجارين في شارع والحدادين في آخر والشواشين في ثالث والصباغين في رابع والدバاغين في خامس... الخ، وكانت كل نقابة تسير من قبل أمين ينتخب بديمقراطية ويختار لما له من خبرة وحكمة وحسن سلوك وللأمناء مجتمعين مكانة مرموقة لدى الحكومة المركزية أما أمين الأمناء فإنه يحضر الاجتماعات مع السلطات العليا ويشارك فعليا في اتحاد القرارات، سواء منها الاقتصادية أو السياسية، وإلى جانب هذه الصناعة التقليدية كانت الدولة الجزائرية تهتم كثيرا بالمناجم المختلفة المعادن وتولي رعاية خاصة لصناعتين كانتا أساسيتين في ذلك الحين، وهما صناعة الأسلحة والذخيرة الحربية وصناعة السفن.

وبعد الغزو وبالتدريج أهملت الصناعة في الجزائر، لتتخصص البلاد شأن جميع بلدان العالم الثالث، في الصناعة الاستخراجية وتصدير المواد، وما كادت الثورة تتطلع حتى اخفت صناعتنا، وبال مقابل تضاعفت كميات المعادن المنجمية المستخرجة فأصبحت الجزائر تصدر إلى الموانئ الفرنسية سنة 1954 حوالي ستين ألف طن من الفوسفات وثلاثة ملايين ونصف المليون طن من الحديد وأربعين ألف طن من الفحم⁽¹⁾.

ولم يكن العامل الجزائري في القطاع الاقتصادي أحسن حالا من العامل الفلاحي، فمن مجموع أكثر من نصف مليون عامل، كانوا يتقاضون شهريا حوالي ربع ما يتقاضاه العامل الأوروبي، نلاحظ نسبة ضئيلة منهم عمال دائمون في حقهم الحصول على منحة التقاعد التي تومن لهم عيشهم في الأيام الصعبة من حياتهم.

وكان التقاعد الجزائري بسبب قلة عددهم، يحتل مكانة اجتماعية مرموقة، ويتكلم عنه الناس باحترام وإذا ذكر اسمه يرد به: سي "فلان" احتراما وتقديرا له. ونلاحظ في هذا القطاع كذلك الفوارق الكبيرة بين أجور الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين، بحيث كان العامل الجزائري يتقاضي سنويا تقريرا 150.000 فرنك، بينما كان المستوطن الأوروبي يتقاضي 600.000 فرنك، والأرقام هذه تعبر عن نفسها في كل الحالات والظروف، ذلك في الوقت الذي ضربت فيه البطالة أطنابها في المجتمع الجزائري، وفرضت نفسها على أكثر من مليوني عامل جزائري⁽²⁾.

وبقدر ما أنهك الاستعمار صناعتنا قبل أن يقضي عليها، فإنه خنق التجارة الخارجية التي كانت هي الأخرى، مزدهرة قبل الغزو الفرنسي، فالمصادر على اختلاف لغاتها، تثبت أن الجزائر قبل الاحتلال كانت تقيم علاقات تجارية مكثفة مع إفريقيا جنوب الصحراء، ومع البلد العربية وأوروبا الغربية خاصة، وأن تجارتها تلك كانت مخططة وتدر على البلاد أرباحا كثيرة، تستثمر في سائر الميادين ثم جاءت آفة

⁽¹⁾ محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص ص 42-43.

⁽²⁾ عمار هلال: المرجع السابق، ص 375.

الاستعمار، وما كادت تمر السنوات الأولى من الغزو حتى أصبح ميزان التجارة الخارجية خاسراً، لأن كل عمليات التصدير والتوريد صارت مقصورة على فرنسا.

وفي العشرينية التي سبقت ثورة نوفمبر سنة 1954 م لم يعد في استطاعة أي عامل الحديث عن تجارة الجزائر الخارجية بل أكثر ما هناك عمليات احتكارية تقوم بها قلة من المعمرين يجمعون الأرباح لأنفسهم على حساب فرنسا والجزائريين في آن واحد.

وفي ميدان النقل والمواصلات، فإن فرنسا لم تزد على كونها وسعت وعبدت بعض الطرقات الرابطة بين أهم مراكز الإنتاج والمدن الكبرى أو الموانئ، لتسهيل عمليات التصدير والتوريد، وأن كتب الرحالة ودراسات المؤرخين التي عالجت أوضاع الجزائر قبل الاحتلال كلها أثبتت بان الشبكة البرية الموجودة سنة 1954 لا تختلف كثيراً في أساسها عن الشبكة التي كانت تتتوفر عليها عند ما بدأت عمليات الغزو الفرنسي⁽¹⁾. كيف لا وقد كانت فرنسا تهدف بالدرجة الأولى لتنصيب سيطرتها على الجزائر ونهب ثرواتها، وبالتالي فإن مساهمتها في مد الشبكة البرية لا يتعدى أهدافها الرامية إلى الربط بين التجمعات الاستيطانية.

إن استمرار فرنسا في اضطهاد الجزائريين جعلهم يتحدون وينظمون أنفسهم لمقاومة فرنسا ووضع حد لها بعد أن توفرت لديهم العناصر الرئيسية للكفاح المسلح والتخلص من سياسة التجويع والتفقير التي طبقت عليهم من طرف العدو الغاشم. وهكذا اندلعت الثورة التحريرية الكبرى التي نقلت المجتمع الجزائري من النفق الاستعماري الطويل إلى عالم الحرية والسيادة والاستقلال.

وكان هواري بومدين من أولئك الرجال الذين عقدوا العزم على التخلص من الكابوس الاستعماري الذي طلما جثم على صدر الأمة، فأعاد نفسه علمياً ونفسانياً، ثم ارمى في أحضان الثورة وهي في شعلتها الأولى، فكان الجندي وكان الصابط، وكان القائد، وكان الرئيس.

⁽¹⁾ محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص ص 43-47

المبحث الثالث :الأوضاع الاجتماعية:

لم تكن قيمة الإنسان الجزائري عند اندلاع الثورة أفضل من قيمة البهائم، فالإدارة الاستعمارية لم تكن توليه أي اهتمام، إلا عندما يتعلق الأمر بفرض مختلف أنواع الضرائب عليه واستدعائه للخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي، لأن الأهالي في الجزائر لم يكونوا يحكمون بالقانون العام المعروف، وإنما كانوا يخضعون لقانون الأهالي حتى سنة 1947، وعلى الرغم من أنهم منعوا الجنسية الفرنسية فإنهم ضلوا يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية، وبذلك كانت حياتهم اليومية تسير وفقاً لمشيئة المعامر الذي يخطط للمداخل والمصاريف، ويوزع المهام ويخلق الأوضاع حسب إرادته وتماشياً مع مصالحه الخاصة.

إن الشرطة والحراس في المدن، والقياد والوقافين في الأرياف، والباغسغوات كلهم يأترون بأوامر غلاة المعامرين الذين لهم اليد الطولي في التعيين والترقية والعزل، ولذلك كثيراً ما نرى فلاحاً جزائرياً يغرم لأنه ركب حماره، أو وجد يأكل الخبز والعنب في الغابة أو لأن أخباراً أفادت ذبح خروف أو ديك دون رخصة خاصة .

إن هذا التعسف، وعدم وجود السلطة المستقلة التي يحتمل إليها هما اللذان جعلاً معظم أبناء الجزائريين يفضلون العزلة والعيش على الهاشم موكلين كل ما يتعلق بمصيرهم للقضاء والقدر، راضين بحياة الحيوانات المفروضة عليهم. وكانت المرأة بالإضافة إلى ما يعني منه الرجل، تخضع لظروف قاسية هي نتيجة التأويل الخاطئ لمبادئ الإسلام السمحاء.

ولقد كانت وظيفتها تكاد تكون منحصرة في المطبخ والإنجاب، لذلك فإنها لم تكن في حاجة إلى العلم والمعرفة اللذين كان الرجل يعتبرهما معرة بالنسبة إليه، بل سخرية للرجال عامة فما بالك بالنساء، إذ أن الرجل الحقيقي، في ذلك الحين هو الفلاح والتاجر وكل من هو قادر على جلب قوته، وسد حاجيات عياله بواسطة عضلاته، أما الطالب أو المتعلم فكان يحترم حقاً، ولكنه يعيش دائماً في احتياجه وعالة على غيره.

وقد كان من الجزائريين على الرغم من كل شيء من يوفر لبنياته تعليماً قرآنياً وقلة جداً منهم من يرضى بإرسالهن إلى المدرسة الفرنسية، وسواء تعلمت المرأة الجزائرية في هذه أو تلك من المدرستين فإنها تلازم البيت نزولاً عند رغبة العائلة ووفقاً لما تنص عليه عادات وتقاليد البلاد⁽¹⁾.

إن هذا التجهيل المخطط له، في الواقع قد أدى إلى خلق مجتمع ساذج في أغليبه له نحو المستعمر شعور مزدوج بالإعجاب والكراهية، أما الإعجاب فيما توصل إليه الأجنبي من معرفة، وما حققه من تقدم وازدهار، وما أحرز عليه من ثروة ورفاهية وسيطرة على التقنيات العصرية، وأما الكراهة فنتيجة الإحساس بكون ذلك الأجنبي يمتلك خيرات البلاد، ويدرك أهلها دون أن يجد من يقف له بالمرصاد، وما من شك أن هذا الشعور المزدوج هو الذي ساعد مع مر الأيام، على ميلاد ثم تطور وتدعيم الحركة الوطنية في الجزائر.

وأدى ذلك التجهيل إلى جعل المجتمع الجزائري يتخلّى بدون وعي عن الكثير من مميزاته حتى كاد يصبح جسداً بلا روح، فاقداً لهويته الحقيقة متكتراً لأخلاقه ومبادئه، يجري وراء أنماط مستوردة لا

⁽¹⁾ محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 48-49.

علاقة لها ب الماضي ولا بحاضرنا. ولكن اخطر ما أصيّب به المواطن في الجزائر مرض يقال -عن حق- انه آفة العالم الثالث بصفة عامة، ويتمثل في عدم تقدير الوقت.

إن الوقت الذي يقضيه الأهالي في المقاهي والشوارع والساحات العمومية دون هدف ولا مقصد، مضافا إلى ساعات النوم، يمثل أكثر من تسعة أعشار حياتهم، أما العشر الباقي فيوزع على مطالب الشغل وقضاء الحاجات الضرورية لضمان استمرارية العيش، لأجل ذلك كان المناضلون الوطنيون على اختلاف مشاربهم يوجهون معظم جهدهم لتنمية المواطن إلى ضرورة استغلال أوقاتهم إلى أقصى الحدود⁽¹⁾.

ففي ذلك الوقت ضربت البطالة أطنابها في المجتمع الجزائري وفرضت نفسها على أكثر من مليوني عامل جزائري، ولم تكن حالة الأرياف الجزائرية بأحسن حال من حالة المدن، بحيث فعلت البطالة فيها فعلها، كما أن الظروف الطبيعية في أكثر الأحيان، لم تكن ماساعدة علىبقاء الفلاح في أراضيه لاستغلالها والاستقرار بها، ونتيجة لذلك تفاقمت هجرة الريفين نحو المدن وإقامة الأحياء الفقيرية فيما حولها⁽²⁾، التي ارتفعت بشكل مذهل، حيث ارتفع عدد سكان المدن المسلمين من 722.000 نسمة عام 1936 إلى حوالي 1600.000 نسمة عام 1954⁽³⁾، أما نحو أوروبا فقد ارتفعت الهجرة الجزائرية بشكل كبير خلال الفترة الممتدة من سنة 1947 إلى سنة 1954 خاصة نحو فرنسا، حيث وصل عدد الذين اختاروا الاستقرار بها سنة 1947 بحثا عن لقمة العيش إلى 44900 مهاجر ليقفز هذا العدد سنة 1954 إلى ما يقارب الخمسة أضعاف حيث بلغ عددهم 212064 مهاجر⁽⁴⁾. وفي الجناح الغربي من البلاد توجه العديد من العائلات التلمسانية والعسكرية إلى المغرب الأقصى سنة 1932، بينما توجه بعض القبائل من نواحي سطيف وبرج بوعريريج خاصة نحو تونس وسوريا منذ بداية سنة 1937⁽⁵⁾.

وعلى الرغم من بؤس الحياة إلا أنها نسجل ظاهرة اجتماعية أخرى لا تقل أهمية عما سبقت الإشارة إليه ألا وهي التزايد الديمغرافي الهائل، فبعد أن كان عدد الجزائريين سنة 1926: 5.150.800 نسمة، ارتفع سنة 1936 إلى 6.201.100 نسمة ووصل سنة 1954 إلى 8.745.000 نسمة⁽⁶⁾.

كما أن المجتمع الجزائري بعد الاحتلال انقسم إلى مجموعتين من السكان:

المجموعة الأولى: تتكون من الجالية الأوروبية التي وفت إلى الجزائر في ركاب الاحتلال وقد وصل عدد أفرادها حوالي منتصف الخمسينات من القرن العشرين إلى 800 ألف نسمة إضافة إلى 50 ألف

⁽¹⁾ محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص ص 49-50.

⁽²⁾ عمار هلال: المرجع السابق، ص ص 375-376.

⁽³⁾ شارل روبيه أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، باريس: 1982، ص 132.

⁽⁴⁾ جمال قنان: المرجع السابق، ص 211.

⁽⁵⁾ محفوظ قداش والجيلاوي صاري: المقاومة السياسية 1900-1954، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، ترجمة عبد القادر بن حراث: المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1987، ص 50.

⁽⁶⁾ عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 371.

متجلس، وتمكنـت من السيطرة على أـهم النشـاطـات الـاـقـتصـادـية فيـ الـبـلـادـ، وبـالـتـالـي أـصـبـحـتـ تحـتلـ مـرـكـزاـ اـجـتمـاعـياـ مـمـتـازـاـ نـظـراـ لـثـرـائـهاـ وـحـمـاـيـةـ دـوـلـةـ الـاحـتـالـلـ لـهـاـ، ويـتـكـونـ مـنـ بـيـنـهـاـ الإـقـطـاعـيـوـنـ فـيـ الـرـيفـ وـالـرـأـسـمـالـيـوـنـ فـيـ الـمـدـنـ، وـكـلـمـتـهاـ نـافـذـةـ لـدـىـ حـكـومـةـ الـاحـتـالـلـ فـيـ كـلـ مـاـ يـتـعـلـقـ بـحـاضـرـ الـجـزـائـرـ أـوـ مـسـقـبـلـهـاـ. وـالـطـابـعـ الـعـامـ الـذـيـ يـمـيـزـ هـذـهـ الـمـجـمـوعـةـ هـوـ الـانـغـلـاقـ عـلـىـ نـفـسـهـاـ، وـالـتعـصـبـ وـالـعـنـصـرـيـةـ الشـدـيـدـيـنـ ضـدـ الـجـزـائـرـيـيـنـ باـعـتـارـهـمـ يـشـكـلـوـنـ خـطـرـاـ عـلـىـ مـسـتـقـبـلـ وـجـودـهـاـ فـيـ الـجـزـائـرـ بـسـبـبـ مـوـقـعـهـاـ العـدـائـيـ مـنـهـمـ، وـاستـحـواـذـهـاـ عـلـىـ خـيـرـاتـ بـلـادـهـمـ.

وـعـلـىـ الرـغـمـ مـنـ أـنـ أـفـرـادـ هـذـهـ الـجـالـيـةـ يـتـنـافـرـوـنـ عـرـقـيـاـ، وـيـتـنـافـسـوـنـ اـقـتصـادـيـاـ فـيـمـاـ بـيـنـهـمـ بـسـبـبـ اـخـتـلـافـ جـنـسـيـاتـهـمـ لـأـنـهـمـ خـلـيـطـ مـنـ مـخـتـلـفـ الـبـلـادـاـلـأـورـبـيـةـ إـلـاـ أـنـهـمـ مـنـ نـاحـيـةـ الـجـزـائـرـيـيـنـ يـقـفـونـ كـتـلـةـ وـاحـدةـ بـقـصـدـ حـرـمـانـهـمـ مـنـ كـلـ تـطـورـ اـجـتمـاعـيـ، أـوـ ثـقـافيـ أـوـ اـقـتصـاديـ، يـسـتـهـدـفـ الـارـتـقـاعـ بـمـسـتـوـاهـمـ الـعـامـ، وـنـفـسـ ظـاهـرـةـ الـتعـصـبـ وـالـعـنـصـرـيـةـ ضـدـ الـجـزـائـرـيـيـنـ نـلـحظـهـاـ لـدـىـ الـطـبـقـةـ الـعـاـمـلـةـ مـنـ أـصـلـ أـورـوبـيـ، فـعـلـىـ الرـغـمـ مـنـ أـنـهـاـ تـتـعـرـضـ مـثـلـ الـجـزـائـرـيـيـنـ لـلـاسـتـغـالـلـ اـقـتصـادـيـ وـالـاجـتمـاعـيـ مـنـ الإـقـطـاعـيـيـنـ وـالـرـأـسـمـالـيـيـنـ الـأـورـوبـيـيـنـ إـلـاـ أـنـهـاـ تـتـنـظـرـ لـلـطـبـقـةـ الـعـاـمـلـةـ الـجـزـائـرـيـةـ كـمـنـافـسـ خـطـيرـ يـهـدـدـ اـمـتـيـازـاتـهـاـ مـنـ نـاحـيـةـ الـأـجـورـ، وـفـرـصـ الـعـلـمـ، وـالـضـمـانـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ، الـتـيـ يـتـمـتـعـ بـهـاـ أـفـرـادـهـاـ باـعـتـارـهـمـ يـنـتـمـوـنـ إـلـىـ أـصـوـلـ أـورـوبـيـةـ، لـذـكـرـ اـنـضـمـتـ إـلـىـ الـجـالـيـةـ الـأـورـبـيـةـ الإـقـطـاعـيـةـ وـالـرـأـسـمـالـيـةـ فـيـ مـحـارـبـةـ كـلـ إـصـلاحـ يـسـتـهـدـفـ الـارـتـقـاعـ بـمـسـتـوـىـ مـعـيـشـةـ الـجـزـائـرـيـيـنـ فـيـ أـيـ مـيـدانـ مـنـ الـمـيـادـيـنـ.

أـمـاـ الـمـجـمـوعـةـ الثـالـثـةـ: فـهـيـ تـتـكـونـ مـنـ الشـعـبـ الـجـزـائـريـ الـذـيـ وـصـلـ تـعـدـادـهـ فـيـ مـنـتـصـفـ الـخـمـسـيـنـاتـ مـنـ الـقـرـنـ الـعـشـرـينـ إـلـىـ أـكـثـرـ مـنـ 09ـ مـلـاـيـيـنـ نـسـمـةـ وـهـمـ يـحـتـلـونـ الـمـرـكـزـ الـأـدـنـىـ مـنـ السـلـمـ الـاجـتمـاعـيـ، وـيـعـيـشـونـ عـلـىـ هـامـشـ الـحـيـاةـ باـعـتـارـهـمـ مـجـمـوعـةـ خـاصـصـةـ لـلـاحـتـالـلـ مـنـ نـاحـيـةـ وـمـكـرـوهـيـنـ مـنـ الـجـالـيـةـ الـأـورـوبـيـةـ مـنـ نـاحـيـةـ أـخـرـىـ⁽¹⁾.

وـهـذـاـ مـاـ يـفـسـرـ لـنـاـ الـحـرـمانـ الـذـيـ كـانـ يـعـانـيـهـ الـجـزـائـرـيـوـنـ فـيـ كـلـ الـمـيـادـيـنـ مـاـ أـدـىـ بـالـمـنـظـمـاتـ الـدـولـيـةـ إـلـىـ القـوـلـ "أـنـ مـسـتـوـىـ الـمـعـيـشـةـ فـيـ الـجـزـائـرـ بـالـنـسـبـةـ لـلـجـزـائـرـيـيـنـ يـعـتـبرـ أـحـطـ مـسـتـوـىـ فـيـ الـعـالـمـ كـلـهـ". وـتـدـلـ إـحـصـاءـاتـ عـامـ 1954ـ مـ الـتـيـ أـجـرـتـهـاـ إـدـارـةـ الـاحـتـالـلـ عـلـىـ أـنـهـ أـقـرـبـ مـنـ مـلـيـونـيـنـ مـنـ الـجـزـائـرـيـيـنـ لـاـ يـبـلـغـ دـخـلـهـمـ الـفـرـديـ 1/7ـ مـنـ مـعـدـلـ دـخـلـ الـفـرـدـ الـمـتوـسـطـ فـيـ فـرـنـسـاـ، وـأـنـ فـرـداـ وـاحـداـ مـنـ كـلـ 400ـ فـرـدـ مـنـ الـجـزـائـرـيـيـنـ يـعـيـشـ فـيـ مـسـتـوـىـ وـدـخـلـ لـاـ يـتـجـاـزـانـ قـلـيـلاـ دـخـلـ الـفـرـدـ الـمـتوـسـطـ فـيـ فـرـنـسـاـ.

وـمـاـ سـاـعـدـ عـلـىـ تـرـدـيـ وـضـعـ الـجـزـائـرـيـيـنـ مـنـ النـاحـيـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ هـوـ إـبعـادـهـمـ عـنـ الـوـظـائـفـ الـإـدـارـيـةـ حـتـىـ أـصـبـحـوـاـ يـشـكـلـوـنـ فـيـ قـطـاعـ الـمـوـظـفـيـنـ وـالـتـعـلـيمـ 7~%ـ فـقـطـ. أـمـاـ الـوـظـائـفـ الـعـلـيـاـ وـالـمـتوـسـطـةـ فـقـدـ أـغـلـقـتـ فـيـ وـجـوهـهـمـ إـغـلـاقـاـ كـامـلاـ وـلـمـ تـقـ أـمـامـهـمـ سـوـىـ الـوـظـائـفـ الصـغـرـىـ فـقـطـ. وـفـيـ ظـلـ هـذـهـ الـأـوضـاعـ تـحدـدـ الـوـضـعـ الـطـبـقـيـ لـلـجـزـائـرـيـيـنـ وـانـحـصـرـ فـيـ طـبـقـتـيـنـ اـجـتمـاعـيـتـيـنـ فـقـطـ.

⁽¹⁾ تركي رابح: التعليم القومي والشخصية الجزائرية (1931-1956)، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر:

الأولى وهي الطبقة العاملة التي تضم الأغلبية الساحقة من الجزائريين، وهي تتكون بصورة رئيسية من العمال الزراعيين في الريف الذين يشكلون 91% من جملة سكانه ثم من عمال المدن اليدويين والمهنيين. والثانية وهي الطبقة المتوسطة التي تتكون من كبار التجار وصغارهم في المدن ومن الفئة المثقفة من ذوي المهن الحرة وبعض الموظفين في إدارة الاحتلال، وكذلك من ملاك الأرض في الريف ومجموع أفراد هذه الطبقة بصفة عامة ضئيل للغاية، لأن عددهم جمِيعاً لا يتجاوز خمسين ألف نسمة من مجموع الشعب الجزائري الذي بلغ تعداده أكثر من عشرة ملايين نسمة أي ما يقل عن 1/40 من السكان العاملين.

أما الطبقة الإقطاعية والرأسمالية الكبيرة فلا وجود لها في المجتمع الجزائري آنذاك نظراً لأن الاحتلال قد صادر الأرض من الجزائريين في الريف، كما أنه استحوذ على الملكية العقارية في المدن وعلى قطاعات التجارة والصناعة والمصارف المالية مما أغلق الباب في وجه ظهورها بين الجزائريين، وهذه ظاهرة فريدة في الاحتلال الفرنسي في الجزائر لأن الاحتلال عادة يعمل على تكوين طبقة من الإقطاعيين والرأسماليين ترتبط مصالحها بمصالحه وبالتالي يعتمد عليها في دوام سيطرته واستغلاله عندما يستدعي الأمر ذلك⁽¹⁾. ولكنه في الجزائر كون هذه الطبقة من الأوروبيين الذين جاءوا في ركاب الاحتلال أو وفروا على البلاد فيما بعد فهم الذين كانوا يسيطرون على الأراضي الفلاحية الخصبة في الريف وعلى التجارة والصناعة والعقارات في المدن كما سلف الذكر.

وبالنسبة للخدمات الطبية والمنشآت الصحية، فإن السلطات الاستعمارية لم تهتم إلا بها في المراكز الأهلية بالمعمررين، لذلك اندلعت ثورة نوفمبر سنة 1954 م والأغلبية الساحقة من الجزائريين لا تعرف الطبيب أو المستشفى أو المستوصف، ولا تستعمل الأدوية، بل أن التداوي في أريافنا وقرانا - مع العلم أن معظم الأهالي في الأرياف وفي القرى - إنما كان يتم بالطرق التقليدية، مثل استعمال الأعشاب الطبية اختلاف أنواعها وسائل الحبوب التشوية، واللجوء في كثير من الأحيان، إلى الشعوذة والتئام والكي بالنار⁽²⁾. وقد صار الجزائريون نتيجة لذلك يؤمنون بتلك الأساليب أكثر من إيمانهم بفعالية الطب الحديث، وإلى يومنا هذا ما زال هناك -وهم كثرة- ومن مختلف الفئات الاجتماعية من يفضل زيارة قبر مهجور أو شجرة متآكلة أو تعليق كتاب على المثول أمام أشهر الأخصائين في جميع مجالات الطب⁽³⁾. وباستقرارنا لهذه الأوضاع يتضح لنا كيف أن الطفل محمد بوخروبة اكتشف مبكراً أن حياة الطفل الجزائري آنذاك هي حياة المواطن من الدرجة الثانية، يعيش الذل حيثما حل وارتحل، وهو ما يفسر بدون شك تأثير هذه الأحداث على شخصية هواري بومدين.

وجملة القول أن الحياة الاجتماعية الفاسدة التي عانى منها الشعب الجزائري، هي التي دفعته إلى إتباع طريقة الثورة المسلحة والتخلص من رواسب الاستعمار البغيض، وكان الشاب محمد بوخروبة ابن

⁽¹⁾ تركي راح: المرجع السابق، ص ص 92-93

⁽²⁾ محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 47

⁽³⁾ المكان نفسه.

منطقة قالمة الشهيدة واحدا من الذين تفتحت عيونهم على الظلم والعنصرية والإقصاء والحرمان، فتغدقـت عبريتهم في مجال التنظير والتأسيس لثورة الفاتح من نوفمبر 1954، وبلغ وعيهم بضرورة استرجاع الدولة الجزائرية درجة عالية، من الاقتتاع السياسي والقومي والوطني، فسـاير سنوات الثورة الواحدة تلوى الأخرى حتى بزغ فجر الاستقلال، وانحصر المد الاستعماري في بعض المراكز العسكرية، وانسحب الآخرون من الجزائر وهو يجرون أذىـلـ الخيبة والهزيمة، ولم يترك لهم الرجل الفذ مقدار طولة يحتسون فيها أقداح الفهوة، وهم يرتشفون الغـلـيونـ، كما دخلوا سنة 1830 في لحظات الزهو ونشوة النصر، خرجوا جميعا صاغرين ونادمين ومتأسفين على فقدان الفردوس.

المبحث الرابع: الأوضاع الثقافية

إذا كان الوضع الثقافي لأي مجتمع يعتبر انعكاساً لواقعه السياسي، وبنائه الاقتصادي، وتركيبه الاجتماعي، فلا شك أن حالة الجزائريين من الناحية الثقافية تعتبر سيئة للغاية نظراً للضغط العنيف الذي تعرض لها الشعب الجزائري خلال قرن وثلاثة من الاحتلال.

والواقع أن الاستعمار، بعد أن بسط نفوذه على الجزائر، شرع في محاربة الثقافة العربية واللغة الوطنية، كما حارب الهوية الجزائرية بكل الطرق وأساليب الممكنة. ولما كانت اللغة العربية هي وعاء الثقافة العربية، فقد ركز الاحتلال حربه عليها لأنها من تم القضاء عليها يمكن القضاء على الثقافة العربية والشخصية الجزائرية بسهولة ويسر.

وتماشياً مع هذه السياسة قام بمطاردة اللغة العربية في كل مجالات الحياة الجزائر فأبعدوها أو لا عن الإدارة حيث أصبحت اللغة الفرنسية هي وحدها لغة العمل الرسمي ما عدا محاكم الأحوال الشخصية الإسلامية، حيث بقي العمل فيها يجري باللغة العربية. وكذلك في إدارة مناطق الجنوب الصحراوية التي يقطنها عدد قليل من الجزائريين، كما طاردها كذلك في معاهد التعليم، على اختلاف مراحله.

وفضلاً عن ذلك حاول الاحتلال دعم بقائه في الجزائر بالغزو الثقافي والفكري، سعيًا من وراء ذلك إلى تحطيم الشخصية القومية للشعب الجزائري حتى يجرده من أهم وأخطر أسلحة المقاومة المعنوية التي جعلته يحتفظ، رغم المحن والاضطهاد - بكيانه العربي الإسلامي.

وقد اتضحت معالم هذا الصراع في الحرب التي شنتها على اللغة العربية، والثقافة العربية، حتى أصبحتا غريبتين في بلدهما وبين أهلهما، وانفردت اللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية، بالميدان حتى أن بعض الجزائريين أصبحوا يخشون على لهجة الحديث العامية، أن تتدثر في البلاد لكثرة ما شابها من كلمات فرنسية دخلية تسربت إلى ألسنة الجزائريين بسبب سيطرة اللغة الفرنسية على شؤون الإدارة، والتعليم ووسائل الإعلام، ومختلف النشاطات الثقافية⁽¹⁾.

وقد صور لنا كاتب جزائري هذا الخوف على "لهجة الحديث بالعامية" في مقال كتبه في عام 1936 م في جريدة البصائر تحت عنوان "بعد غربة اللغة العربية أصبحنا نخسي على اللهجة الدارجة" قال موجهاً كلامه إلى شباب الجزائر .

"لئن كان منكم من جيل بينه وبين الفصحى فلا أقل من أن ينال حظه من اللغة الدارجة فإن الرطلة التي تفاحش أمرها في عموم القطر، وتشوهت بها الألسن أيمًا تشويه تركتنا خائفتين على لغتنا العامية ذلك الخيال الباقي من العربية".

وبلغة الأرقام فإنه عشية الإحتفال بالذكرى المئوية للإحتلال بلغت نسبة التلاميذ الجزائريين في المدارس الابتدائية 6%， أما التعليم الثانوي فلم يتجاوز عددهم 776 تلميذاً، أما التعليم العالي فالوضع لم

⁽¹⁾ تركي راجح: المرجع السابق، ص ص 93-94.

يكن أبداً بأحسن حال، فجامعة الجزائر التي تأسست سنة 1909 وظلت فرنسيّة الروح والأهداف لم يكن بها سوى سبعة وسبعين طالباً جزائريّاً من أصل 1813 طالب.

والحق أن سياسة فرنسا المتصلبة إزاء تعليم الأهالي لم تقف في هذا الحد بل امتدت أسلوبها الردعية إلى جعلهم جاهلين لكل منابع العلم ورواده لاسيما العربية الإسلامية، ومن ذلك أنها حاربت التعليم العربي الحر الذي تكفلت به جمعية العلماء المسلمين في مدارسها وتواديها، والذي بدأ يشهد نهضة بعد الحرب العالمية الأولى، فلم تغفل عن ذلك وراحت تصايق العلماء، ورجال التعليم وذلك بحجج مختلفة وفي ذلك يقول الشيخ الإمام البشير الإبراهيمي⁽¹⁾: "كلما زادت الأمة إقبالاً على تعلم لغتها ودينها ازدادت الحكومة في القيد تصفيقاً حتى ولو أنها نفذت تلك القرارات بحذافيرها لما بقي في الجزائر من يكتب حرف هجاء عربي".

وما يؤكد صحة ذلك هو الميزانية الضئيلة المخصصة لتعليم الأهالي، إذ لم تتجاوز ربع ما هو مخصص لتعلم الأوروبيين، أو ربع الاعتمادات المالية المدرجة للسلوك الأمن والقمع سنة 1938⁽²⁾. فلم تكن لا البلديات ولا الحكومة العامة تهتم بتعليم الأهالي ما انجر عنه تردي مستوى التعليمي والثقافي وقد وصفه توفيق المدنى بقوله: "يسير سيرة الأعرج الهرم، فجد البوادي والقرى والمدن العامرة بآلاف الأطفال، يذهبون كل غرة أكتوبر إلى المدارس فلا يجدون بها قاعده لهم، فيعودون أدراجهم وقد امتلأت نفوسهم بأسا وألما".

ونتيجة لمحاربة الاحتلال للثقافة بصفة عامة، والثقافة. العربية بصفة خاصة في الجزائر سادت الأمية بين أفراد الشعب الجزائري حتى أصبحت بعد قرن وثلث من الاحتلال تشكل 94.9% بين الرجال و98.4% بين النساء أما القلة التي أتاح لها الاحتلال التعليم والثقافة فلم تتجاوز نسبتها 5.1% بين الرجال و2.6% بين النساء. ويلاحظ أن موقف الاحتلال من اللغة العربية، والثقافة العربية كان يهدف إلى القضاء عليها تماشياً مع سياسة الفرنسة، والإدماج وقد تمثل ذلك في أنه.

قضى على معظم مراكز الثقافة العربية واللغة العربية التي تتمثل في المدارس والجوانع، والزوايا التي كانت قائمة في البلاد قبل الاحتلال، فالبعض منها حوله إلى معاهد الثقافة الفرنسية، البعض الآخر سلمه إلى الهيئات التبشيرية المسيحية التي اتخذته مراكز لنشاطها في هدم عقيدة الجزائريين والبعض الآخر قام بهدمه تحت دعوى إعادة تخطيط المدن الجزائرية، وعلى سبيل المثال كان في مدينة قسنطينة

⁽¹⁾ محمد البشير الإبراهيمي: آثار الإمام البشير الإبراهيمي، جمع وتقديم أحمد طالب الإبراهيمي، ج 3، ط 1، دار الغربي الإسلامي، بيروت : 1997، ص 218.

⁽²⁾ أحمد مهساس: التعليم والثقافة في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية، مجلة الثقافة، ع 85، وزارة المعارف القاهرة: 1985 ص ص 273-274.

⁽³⁾ أحمد توفيق المدنى: كتاب الجزائر، دار المعارف، القاهرة: 1963، ص ص 273-274.

قبل دخول الإحتلال إليها في عام 1837 م ثمانون مدرسة وسبعة معاهد، ثلاثمائة مدرسة وزاوية في منطقتها لم يبق منها بعد الإحتلال سوى ثلاثين مدرسة فقط.

وكان يوجد في مدينة "عنابة" 39 مدرسة و37 مسجداً وجاماً وزاويتان قبل الإحتلال لم يبق منها بعد الاحلال سوى 3 مدارس فقط و15 مسجداً وهكذا الأمر بالنسبة إلى مراكز الثقافة العربية الأخرى في بقية الجهات الجزائرية.

- نهب الإحتلال التراث الثقافي العربي الإسلامي الذي عثر عليه في المكتبات الجزائرية مثل المخطوطات والوثائق والكتب فقد كان ضباط جيش الاحتلال الفرنسي ورجال الدين المسيحي الذين رافقوه في عمليات الغزو (1830 - 1900) التي استمرت مدة سبعين عاماً ينهبون المكتبات الجزائرية التي يعثرون عليها في مختلف جهات القطر سواء كانت عامة أو خاصة، ويرسلون بمحفوظاتها إلى ذويهم في فرنسا أو يبيعونها لتجار الكتب الأوروبيين الذين يأخذونها إلى أوروبا⁽¹⁾.

ولا شك أن هذا النهب المتعمد للتراث الثقافي القومي في الجزائر يدخل في نطاق محاربة الثقافة العربية، والعمل على طمس معالمها لأنها هي المقوم الأساس للشخصية الجزائرية التي يسعى الاحتلال إلى القضاء عليها بجميع الوسائل.

حارب الاحتلال الصحافة الوطنية التي تعمل على تنقيف الشعب قومياً وسياسياً وتدافع عن الثقافة القومية والشخصية الوطنية كما عمل على خنق صوتها تمشياً مع سياسة محاربة الثقافة العربية.

ومن هنا كانت معظم الجرائد والمجلات العربية تكاد تصدر للقراء حتى تخفي بسرعة، والسبب في ذلك هو أن الاحتلال كان يبادر بإغلاقها أو مصادرتها وعلى سبيل المثال فإن جريدة "المنقد". للشيخ عبد الحميد بن باديس صدر الأمر بإغلاقها نهائياً بعد أشهر قلائل فقط من صدورها بحيث لم يصدر منها إلا ثمانية عشر عدداً فقط، ونفس المصير لقنته جريدة "الجزائر" للأستاذ محمد السعيد الزاهري، بل فقد كانت الصحفة العربية يصدر الأمر بإغلاقها نهائياً، في بعض الأحيان قبل أن يعرفها القراء كما وقع لجريدة "مizarab" للأستاذ إبراهيم أبو اليقظان. فقد صادرت إدارة الاحتلال عددها الأول وهو ما يزال في المطبعة ثم قررت تعطيلها نهائياً. أما جرائد "جمعية العلماء المسلمين" فقد كانت تسقط شهيدة في الميدان الواحدة تلو الأخرى بسبب نضالها عن الشخصية الجزائرية والثقافة القومية⁽²⁾.

إن إحصاء سنة 1954 يبين أن هناك قرابة مليونين طفل جزائري في سن الدراسة من ست سنوات إلى أربعة عشرة سنة (6-14) لكن المدرسة الفرنسية لم تستقبل منهم سوى نسبة قليلة جداً، حيث نجد 91,2% منهم في حالة أمية كاملة والمهم أن نسبة الأطفال المسلمين المتدرسين لم تتجاوز في أغلب الأحيان 06% لكن الحكومة الفرنسية زعمت في تقرير لها سنة 1955 أن النسبة قد بلغت 20%⁽³⁾.

⁽¹⁾ تركي رابح: المرجع السابق، ص ص 95-96.

⁽²⁾ المرجع نفسه: ص ص 97-98.

⁽³⁾ Marcel Egretant : Réalité de la nation Algérien, Editions social, Paris : 1957, p 138.

بينما إحصاء سنة 1954 يفند ذلك فكيف لنسبة المتمدرسين من الأهالي أن تتفز إلى 20% خلال سنة واحدة فقط؟ وقد كان إجمالي من يعرف القراءة والكتابة من حوالي أكثر من تسعة ملايين نسمة وهو تعداد الشعب الجزائري سنة 1954 لا يزيد عن 441.354 جزائري مسلم فقط يعرف القراءة والكتابة بالفرنسية وحوالي نصف العدد وبالضبط 242.000 يعرف العربية⁽¹⁾.

وبذلك يكون التعداد عند اندلاع الثورة التحريرية الكبرى كان الاستعمار قد انتهى تقريباً من مهمته الأساسية، الخاصة بالمسخ والتلويه والتجهيل. فالإسلام أصبح بفعل التدخلات الإستعمارية المخططة، عبارة عن مجموعة من الممارسات الطقوسية الممزوجة بالدروشة، على أرضية من الخرافات والاستبداد والتجهيل كما حارب الإستعمار العادات والتقاليд السليمة لترك المكان إلى أنماط من الحياة الغربية عن مجتمعنا.

وغرست الأممية جذورها في أوساط الجماهير الجزائرية التي كان كل فرد منها قبل الاحتلال يحسن القراءة والكتابة، ووجهت الضربات متتالية، للغة القرآن، فحرم تعليمها بحجة كونها وسيلة الدعاوة إلى الثورة على السلطات الاستعمارية، وطورد متعلموها بدعوى أنهم يناهضون الحضارة الغربية ويقرون في وجه الغزو الثقافي الذي بدأ فعلياً مع نزول الجماعة الأولى من المعمرين⁽²⁾.

ففي مجال التعليم الابتدائي مثلاً نجد أن الأطفال الفرنسيين الذين في سن الدراسة كلهم يقبلون في المدارس التي تطبق البرامج السارية المفعول في الوطن الأم، وبواسطة معلمين أكفاء تعطى لهم كافة الوسائل الضرورية لأداء رسالتهم على أحسن وجه.

أما الأطفال الجزائريون، فإن المصادر تذكر بأنهم عند ما يبلغون سن الدراسة، لا يجدون سوى مقعد واحد لكل خمسة ذكور ومقعد آخر لعدد يتراوح ما بين ستة عشرة وستة وسبعين فتاة. معنى ذلك أن طفلين جزائريين فقط من جملة حوالي ثلاثة كان يمكن لهما أن يدخلان المدرسة في سنة 1954 م. الأمر الذي يسمح لنا أن نؤكّد بأن حوالي 7% فقط من أبناء الجزائر كانت تتاح لهم فرصة التعليم، ضف إلى ذلك نسب الفشل والعجز عن مواصلة الدراسة نتيجة الفقر والإحتياج خاصة.

ولقد نجحت في ذلك إلى أقصى الحدود حتى أن الجزائر التي كانت قبل الاحتلال، توفر لكافة أبنائها جميع الشروط الالزمة للحصول على نصيبهم في العلم والمعرفة، قد أصبح شعبنا أمياً بنسبة تسعين بالمائة سنة اندلاع الثورة.

وهكذا بقدر ما كانت الجالية الأوروبية تستفيد من بناء المدارس ونشر المعرفة كان الجزائريون يعانون من سياسة التجهيل التي نجح الإستعمار نجاحاً باهراً في تطبيقها ببلادنا⁽³⁾.

⁽¹⁾ جمال قنان: المرجع السابق، ص 213.

⁽²⁾ محمد العربي الزييري: المرجع السابق، ص 44.

⁽³⁾ مرجع نفسه، ص 44-46.

وإذا كان هذا حال التعليم الإبتدائي لدى أبناء الأهالي فإننا لا نجد إلا عدداً قليلاً من استطاعوا مواصلة تعليمهم إلى الطور الثانوي، إذ لم يكون يتجاوز عددهم خلال سنة 1954: 62600 تلميذ فقط أما التعليم العالي فلا يستقبل في هذه السنة سوى قرابة ستمائة (600) طالب من الأهالي⁽¹⁾. والجدولين الآتيين يبينان لنا بصورة جلية التباين بين عدد المستوطنين والأهالي في التعليمين الثانوي والجامعي خلال الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي⁽²⁾.

السنة الدراسية	عدد الأهالي		عدد الأوروبيين	
	في التعليم الجامعي	في التعليم الثانوي	في التعليم الجامعي	في التعليم الثانوي
1940-39	89	1358	1777	16771
1944-43	228	1209	3287	16457
1950-49	306	2734	4280	20658

السنة	عدد الطلبة الأهالي في التعليم العالي.
1941	142
1950	360
1951	386
1952	442
1953	572
1954	513
1955	584

أما نوع التعليم الذي كان يخصص للأهالي فبطبيعة الحال أنه ليس ذلك الذي يجعل منهم متلقين أو إطارات أن تستغل مناصب -مهما كانت درجتها- في المؤسسات الاستعمارية، وإنما هو التعليم الذي بالكاد يسمح لهم بقراءة الأحرف وفك رموز المفردات الضرورية لحياتهم اليومية، بالإضافة عن تعلم بعض الحرف كالحدادة والنجارة والبناء... وغيرها من الأعمال التي تتطلب المجهود العضلي ليكونوا في خدمة الطبقة الكولونيالية البرجوازية التي تحكر مختلف الأنشطة الاقتصادية⁽³⁾.

وباختصار فقد كان وضع الشعب الجزائري من الناحية الثقافية سيئاً للغاية بسبب محاربة فرنسا للثقافة العربية، وفي نفس الوقت قدمت للجزائريين ثقافتها في حدود ضيقية للغاية حتى يبقى الجزائريون

⁽¹⁾ شارل روبيرو أجيرون: المصدر السابق، ص 36.

⁽²⁾ أحمد مهساس: الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة الحاج مسعود ومحمد عيسى، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، القصبة، الجزائر: 2002، ص 405.

⁽³⁾ شارل روبيرو أجيرون: المصدر السابق، ص 175.

أسرى الجهل والأمية كي يمكن استغلالهم على أوسع نطاق ممكн عن طريق محو شخصيتهم القومية وتجهيلهم⁽¹⁾.

بعد استقرارنا للأوضاع السائدة نجد أن تنشئة الطفل بخروبة ارتبطت جغرافياً بوسط فلاحي فقير عرف تاريخياً بمقاومته الباسلة للاحتلال الفرنسي في مصادرته لأراضي الأهالي في منطقة قالمة، ذات الأرضي الخصبة وهو ما جعله يشب في وسط ظروف اجتماعية صعبة خاصة وأن طفولته افترست زمنياً بالأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى سنة 1929.

فقد عاش محمد بخروبة هذه الأحداث القاسية بعيداً عن دفع الأسرة كما سنرى في الفصول القادمة وواكب عن كثب محن الأدب الفلاح الفقير، ومعاناة أسرته اليومية في مرحلة من أقسى المراحل، التي مرت بها الجزائر خلال القرن العشرين، فإذا كشف ظلم الاستعمار الفرنسي لشعبه مبكراً فانعكست جل هذه العوامل، على شخصيته وجعلت منه الطفل الصلب القوي العزيمة، الذي لا تثنيه الشدائد والصعاب عن تحقيق ما يؤمن به.

⁽¹⁾ تركي راجح : المرجع السابق، ص 98.

الفصل الثاني :

حياة القائد المدنية والعسكرية

المبحث الأول: مولده ونشأته

المبحث الثاني: تعليمه وتكوينه

المبحث الثالث : بومدين والثورة

المبحث الرابع : بومدين العسكري

المبحث الخامس : بومدين الرئيس

المبحث الأول: مولده ونشأته

لقد كان الغموض يكتنف دائماً شخص الرئيس الراحل/هواري بومدين حتى تاريخ ميلاده فقد بقي مجهولاً لمدة طويلة، ويستند إليه عموماً تارixin للميلاد: 1925، 1932م. أثني بارجس يعد الوحيد الذي ذهب إلى حد نكر اليوم والشهر الموقفيين لـ 23 أوت 1932، فيما تشير مصادر أخرى إلى أنه قد ولد سنة 1925 أو بين سنتي 1925 و1932م. إذ يشير كل من "آنيا فرنكو" و"جان بيير" إلى أن التصريح بالعديد بومدين في سجلات الحالة المدنية قد تم سنة 1932، وهذا الاختلاف حول تاريخ مولده، يعود لكون الإدارية الاستعمارية لم تكن حريصة على دقة وضبط تواريخ ميلاد الجزائريين، إذ يكفيهم تسجيلهم بغضون تجنيدهم في الخدمة العسكرية، غير أن الواقع كان عكس ذلك تماماً، إذ أن الجزائريين هم الذين كانوا يرفضون في كثير من الأحياء تسجيل أبنائهم في الحالة المدنية الفرنسية، لأن التسجيل الدقيق للمواليد كان يخدم بالدرجة الأولى المصالح الاستعمارية: كضربي الرؤوس والخدمة العسكرية⁽¹⁾.

ويعد هواري بومدين اسماً مستعاراً انتعله صاحبه لإخفاء اسمه الحقيقي "محمد بوخروبة" عندما انفصل عن الحياة المدنية المألوفة، وانظم إلى أعظم ثورة كانت في بداية تكوين ملامحها المتميزة، إذ كانت مسألة استعارة الأسماء أمراً شائعاً لمن يختار طريق التضحية والدفاع لتحرير وطنه. إذ أن هذا الاسم "هواري بومدين" مأخوذة من واليin متصرفين سيدi بومدين وسيدي الهواري وهما قطبان من أقطاب الصوفية بالغرب الجزائري⁽²⁾.

محمد بوخروبة من مواليد دوار بين عدي مقابل جبل هوارة ببلدية حساينية (كلوزال سابقاً) الواقعة غرب مدينة فالمة لمسافة 15 كلم أبوه عربي يسمى الحاج إبراهيم⁽³⁾ المتوفى سنة 1967م بن عبد الله^(*) بن سعدي بوخروبة⁽⁴⁾ وأمه ببرية من منطقة القبائل تدعى تونس بوهزيلة توفيت سنة

⁽¹⁾ رشيد مصالي: هواري بومدين الرجل اللغز، ترجمة فاطمة الزهراء قشي، محمد الأخضر الصبيحي، دار الهدى عين مليلة، الجزائر: دون تاريخ، ص ص 15-17.

⁽²⁾ محمد الصالح شيروف: المصدر السابق، ص ص 5-6. عبد الكريم بوصاصاف وآخرون: القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1978)، مشروع المجتمع في تصورات النخبة السياسية الجزائرية المعاصرة، ج 2، ط 1 منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة قسنطينة: مارس 2008. ص 02.

^(*) كان أبوه يقيم مع أفراد عائلته بكوخ متواضع مغطى سقفه بما يسمى بالديس، وهو نوع من النبات البري يستعمله جل سكان الريف عموماً في تغطية المنازل خاصة القبائل التي تعيش عيشة البداوة التقليدية.

⁽³⁾ سعد بن البشير العمamerة: هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978، ط 1، قصر الكتاب، البليدة: 1971، ص 15

^(**) إشتغل جده عبد الله بتعليم القرآن الكريم للصبية بالدوار مع ممارسته للفلاحa شبه البدائية بأرض -الكومينال-

⁽⁴⁾ محمد الصالح شيروف: هواري بومدين رحلة أمل واغتيال حلم، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر: دون تاريخ، ص 5ت.

1984م وهو شقيق لسبعة أخوة (3 ذكور وأربعة بنات)⁽¹⁾ ينحدر من عائلة جزائرية فقيرة عاشت ليل الاستعمار الغاشم بكل أتقاليه، فأبواه كان فلاحا بسيطا في هذه المدينة الفلاحية الريفية.

وقد كان الوضع الاقتصادي متدهورا نتيجة الأزمة الاقتصادية التي ألمت بالعالم بما فيهالجزائر، فكانت المنطقة تعاني الفقر، وقد شب وترعرع الطفل في منطقة قالمة التي يغلب عليها الطابع الجبلي ونشأ مع أترابه الذين كان ينتقل معهم في القرى المترامية السفوح كجبال هوارة، وعين العربي وبوهдан وسلامة عنونة، وقد ورث الطفل عن والديه الكريمين وطنية متأججة منذ نعومة أظفاره⁽²⁾ وتعود أصول عائلته إلى عرش -ورزدالين- بالعوانة إحدى دوائر ولاية جيجل حالياً وبناءً على ما هو مقيد بشجرة النسب - فإن هذه العائلة تمتد أصولها التاريخية البعيدة إلى اليمن.

إن جل أفراد عائلته كانوا سباقين للالتحاق بصفوف المجاهدين أثناء الثورة المباركة، وقبلها إنقاذه 8 ماي 1945، وقد انضم إلى صفوف جيش التحرير ستة من أفراد عائلة بوخروبة⁽³⁾، قدر له وهو في سن الثالثة عشرة أن يشهد المذابح الرهيبة التي ارتكبها غلاة الاستعمار ضد الجزائريين بقالمة وسطيف وخراطة وغيرها من المدن الجزائرية في 8 ماي 1945، فترك تلك الجرائم البشعة في ذهن الطفل أبغض الصور وأعمق الآثار في نفسه⁽⁴⁾ وفي جسمه إصابة في رجله اليسرى. كان بومدين كما يصفه أبوه خجولاً، صامتاً، لكنه قارئ ممتاز إلى درجة ينسى معها الأكل والشراب⁽⁵⁾ ولقد حافظ كابن فلاح فقير على خشونته وشدة.

كانت الحياة في تلك الفترة بالنسبة لطفل جزائري، حياة مذلة مهينة لكونه مواطن من درجة ثانية في الوقت الذي يتصرف فيه الفرنسيون كأسيداد البلاد، ولم يكن محمد بوخروبة الطفل الوحيد الذي يشعر بهذه الإهانة، لكن تعلمه بالمدرسة القرآنية بدأ يجعله داركاً لعرونته ولكرامته المسلوبة فوق أرضه الجزائرية⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ سعد بن بشير العمارمة : المرجع السابق، ص 15.

⁽²⁾ محمد العيد مطرم : هواري بومدين، رجل القيادة الجماعية، دار الطليعة الهدى، عين أمليلة، الجزائر: 2000، ص 14.

⁽³⁾ محمد الصالح شيروف: المصدر السابق، ص ص 5-6.

⁽⁴⁾ عبد الكريم بوصفات وآخرون: معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 1، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري قسنطينة: 2002، ص 156.

⁽⁵⁾ سعد بن بشير العمارمة: المرجع السابق، ص 15.

⁽⁶⁾ رشيد مصالى: المرجع السابق ص 18.

المبحث الثاني: تعلمه وتكوينه:

التحق محمد بوخروبة في بداية تعلمه بالمدرسة القرآنية بقريته وسنّه أربع سنوات⁽¹⁾ على عادة الجزائريين والمغاربة في تلك الفترة، حيث كانت الأسر ترسل أبناءها إلى المدارس القرآنية قصد تسلیحهم بمبادئ الدين الإسلامي، وتلقينهم القرآن الكريم حتى يتمكنوا من ممارسة شعائرهم الدينية لما يكبرون وتكون زادهم في المستقبل⁽²⁾ وعندما بلغ السادسة من عمره درس بالمدرسة الابتدائية الفرنسية (الببير سابقا) من سنة 1938 إلى 1946 بمدينة قالمة (إكمالية محمد عبده حاليا) وقد كان مسجلا تحت رقم 434 بالحرف اللاتيني تحت اسم بوكروبة محمد، بما أن والده كان مقينا بدواربني عدى فقد أوكله إلى عائلة (بني سماويل) في حي قندوة آنذاك (بوزيت مليكة حاليا) حيث قضى هناك عامين ليوكله أبوه من جديد إلى عائلة بلمسعود بدوار سعيد بن خلوف في حي مقادور (حي اليهود آنذاك) (شارع محمد ذبالي حالياً) ليقيم بها هي الأخرى سنتين ليوكل من جديد لعائلة خرشيش بنفس الحي، وبعدها إلى عائلة بن دفعان راح.

وبعد ثمان سنوات من الدراسة بقالمة قضتها ينتقل من بيت إلى بيت محروما من دفء والديه عاد من جديد إلى دواربني عدي بعد أن تعلم الفرنسية لكل أبناء جيله⁽³⁾.

بعد عودته إلى قريته قام بتدريس القرآن الكريم الذي أتم حفظه وهو في سن العاشرة لأبناء بلدته، غير أن هذه المهنة يبدو أنها لم تكن المرتبة التي كان ينطلي إليها محمد بوخروبة فهم للانتقال إلى قسنطينة⁽⁴⁾ لأن أباه كان مصرا على أن يلتحقه بالمدرسة القرآنية حتى يتعلم أصول الدين واللغة العربية، وفي قسنطينة دخل بومدين مدرسة الكتانية القرآنية سنة 1948 الواقعة بسوق العاصر، والتي كانت مثل معهد ابن باديس ولكنها أكثر شعبية وهي تابعة للزاوية الحملاوية وكانت فرصة لبومدين للانخراط في حزب الشعب الجزائري ومع ذلك لم يبقى في قسنطينة سوى ثلاثة سنوات وقد كان يسكن في منزل بن جول الكائن بالبطحاء، مقابل معهد ابن باديس في الطابق الأول⁽⁵⁾ والتحاقه بمعهد الكتاني مع جملة من الطلبة الذين كان منهم محمد الطاهر قادری وعبد المجيد كحل الرأس وعلى كافي، الذي قال عن بومدين في مذكراته "وفي وسط عام 1948 قدم إلى المعهد طالب تبدو على وجهه مسحة البداؤة وكأنه خائف من المدينة، كان يبلس برنوسا وكان لباسه رثاً، ووجد صعوبة في الالتحاق

⁽¹⁾ سعد بن بشير العمamerة: المرجع السابق ص 15.

⁽²⁾ إعداد قسم البحث والترجمة: "بن بلة...بومدين..." الأيام عدد 20 - 21 ديسمبر 2001 الجزائر. ص 12.

⁽³⁾ سعد بن بشير العمamerة: المرجع السابق ص 15.

⁽⁴⁾Paul Balta : La stratégie de Boumediene. la bibliothèque arabe Sindibad. Paris : 1978, P 15

⁽⁵⁾ سعد بن بشير العمamerة، المرجع السابق ص 16.

بالمعهد وقد تدخلنا لتسجيله...وحاولت إقناعه بالانضمام إلى حركتنا إلا أنه كان يمانع في كل مرة، وذات مرة صار حني بالسبب قائلاً والذي أرسلني للدراسة وليس للممارسة السياسية⁽¹⁾.

انخرط محمد بوخروبة في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية سليلة حزب الشعب وحزب النجم الجزائريين، اللذين كانوا أول من طالب باستقلال الجزائر سنة 1927 باسم حزب "نجم شمال إفريقيا"⁽²⁾.

وقد أظهر الطالب بومدين نوعاً من الذكاء والنبوغ بين أقرانه بقسنطينة وأتقن العلوم التي كانت تدرس بالمدرسة كالآداب واللغة والتاريخ والنحو والبلاغة ووجد طلاباً من مختلف أنحاء الوطن، وكان الجميع يعيش المستجدات السياسية على الساحة الوطنية وخاصة الطالب "محمد بوخروبة" وقد كان التعليم خارج الوطن يعتبر مرحلة متقدمة في الدراسة وكانت بلاد المشرق العربي قبلة الدارسين باللغة العربية⁽³⁾.

عندما بلغ سن العسكرية طلب لتأدية خدمة العلم الفرنسي في الجيش، فتقدم إلى الإدارة الفرنسية وأمضى الفحص الطبي لكنه كان مؤمناً في قراره نفسه بأنه لن يلتحق أبداً بجيش العدو وقرر الهروب خارج الوطن⁽⁴⁾.

محمد بوخروبة كان من هواة مشاهدة الأفلام المصرية في قاعة سيرتا التي أصبحت آنذاك مقر اجتماعات الحركات الوطنية التضامنية ضد الإدارة الفرنسية مما ساعده على الاحتكاك أكثر بالفكر الوطني لكن مشاهدته للأفلام المصرية جعلته دائم الحديث عن مصر، ونوعية الدراسة بالأزهر أي وجهت انتباها نحو المشرق العربي ومواضيعه الساخنة آنذاك مثل أحداث فلسطين 1948 الوضع السياسي داخل مصر والعمليات المسلحة في منطقة قناة السويس.

اكتشف محمد بوخروبة في هذه الأحداث التي عايشها بقسنطينة، الضعف العلمي للبرامج التعليمية لمعهد الكتبانية ومحظى دروسها الرجعي التضليلي للجزائريين⁽⁵⁾.

درس وفكر مسألة السفر ملياً ثم طرحها على رفيقه محمد الصالح شировوف بعد أن اجتمعاً في مكان غرب مدينة قسنطينة حيث اتخذ كل واحد منها مقعداً حجرياً حين سأله بومدين رفيقه عن

⁽¹⁾ علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 - 1962، دار الطباعة القصبة للنشر، الجزائر: 1999، ص 29.

⁽²⁾ عبد الكريم بوصفات: معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 1، المرجع السابق، ص 157.

⁽³⁾ محمد العيد مطرم: المرجع السابق، ص 28.

⁽⁴⁾ سعد بن بشير العمارة: المرجع السابق، ص 16.

⁽⁵⁾ أحمد بن مرسلاني: دراسة شخصية بومدين. مجلة المصادر، العدد الأول صيف 1419 الموافق لـ 1990 ، ص 72.

معرفته لمن أدى واجب الحج راجلاً؟ ولما أجاب رفيقه بلا أ Finch بومدين عن سؤاله بأنه يعني طلب العلم والثقافة الذي يعد في حد ذاته حجاً⁽¹⁾.

والسؤال الذي يطرح نفسه قرار الرحلة لماذا فكر فيه بومدين دون زملاءه؟ وما هي متطلبات التفكير في مسألة السفر؟

يبدو أن بومدين اختار الصخور القسطنطينية الصلبة ليتعاهد فوقها بصلابة مع رفيقه شيروف على تنفيذ الحلم.

ويمكن القول أن الحافز الرئيس لهذه الرحلة هو أن الاستعمار كان يختار أبناء القياد والباشугوات والأعيان الذين يدرسون في مدارس الفرانكو ميزيلمان ليرسلوه إلى القاهرة بمنحة عالية، مهمشين بذلك أبناء العباقرة، وقد كانت هذه العنصرية سبباً في دفع بومدين الشاب إلى المغامرة لأن الذي يمكن أن ينجز بالمال يمكن أن ينجز أيضاً بإرادة الشباب والتحدي⁽²⁾.

كما أن بومدين قد تعرض لظلم خاص من طرف الاستعمار فهو قد تلقى بعض التعليم الابتدائي بالمدرسة الفرنسية وانقطع عنها لأسباب لا تزال مجهولة والتحق بكلية الككانية وربما اختياره للككانية يعد دليلاً على موقفه السياسي خاصه وأنه من منطقة ينشط فيها حزب الشعب، وربما يعود أيضاً إلى أنه من أبناء الشعب المعدمين... فهو ابن فلاح فقير.

كما أنه كان لا يعبأ بالدروس التي قدمها مشايخ تأكلوا معرفياً من كثرة ترداد ما حفظوه من الزيتونة، لأنه التهم كل الكتب المتوفرة حينها وكان يفكر بجد في تطوير تعليمه بالرحيل إلى الأزهر لأن الشائع في ذلك الحين أن الذين يدرسون في مصر والأزهر على الخصوص هم وحدهم أعلم العلماء ولهذا كان يحلم كشاب في الحصول على ليسانس تمكنه من إشباع طموحه وكثيراً ما كان يقول لرفاقه ومعارفه ماذا سيعطينا هؤلاء المشايخ من المستقبل؟.

ولهذا اختار ابن جهته شيروف وأحد المتحمسين للمغامرة ليعرض عليه فكرة المغامرة، وربما لأن مسألة السرية هي التي جعلت بومدين يختار شيروف وحده دون سواه ثم يوسعها هو إلى الاثنين الباقيين.

والسرية تتناول إخفاء الأمر على الأولياء وعن الزملاء وعن الاستعمار أيضاً فكل هذه الأطراف يمكن أن تبطل المشروع إذا علمت به⁽³⁾.

⁽¹⁾ محمد الصالح شيروف: من قسنطينة إلى القاهرة، رحلة العذاب والأمل. مقالات عن الرئيس هواري بومدين عذابات الرحلة... وأمل المسيرة. منشورات مجلة الوحدة، ط 1، ديسمبر 1996، ص 10 - 11.

⁽²⁾ سعد بو عقبة: الأزهر لنا, مجلة الوحدة العدد 600، منشورات مجلة الوحدة، ص 7.

⁽³⁾ سعد بو عقبة: الصفور...وعهد الصخور, مقالات عن الرئيس هواري بومدين، المرجع السابق، ص ص 26 - 27.

كان يقول بومدين دائماً لنا الحق في الأزهر لأن أجدادنا بنوه ويقصد الفاطميين ، فتبني الرفيق الفكرة التي توسيع فيما بعد إلى صديقهما محمد العربي مومني ومقدم لحضر، ولم يبق فيما بعد إلا التحضير للقيام بهذه الرحلة التاريخية طلباً للعلم وهروباً من الاستعمار وأمراً في تحرير الوطن⁽¹⁾. وهكذا بدأ التحضير للرحلة في سرية تامة عن الأهل والأصدقاء والمدرسة حتى يتمكن بوخروبة وأصدقاؤه من مرادهم دون وجود من يثبط عزائمهم ولأجل ذلك فقد أعد بومدين دليلاً للسفر هو عبارة عن أسماء مدن سجلها أحد أقربائه عندما حج راجلاً يذكرها بالترتيب من مدينة قالمة إلى القاهرة⁽²⁾ وقد باع بومدين المطرح الذي كان ينام عليه وما تبعه من أفرشة وكدا كتبه وقد فعل زملائه نفس الشيء في رحبة الصوف بقسنطينة ذات صباح من سنة 1951، وقد يبدو غريباً جداً عدم حوزة أي من الأربعة على هوية تستعد للسفر إلى القاهرة على جواز السفر، وإنما كل ما حملوه هو بطاقة التعريف الرسمية وبطاقات التعريف المدرسية ومتلاها لا يتتجاوز أربعين فرنك قديماً.

اتصل الأربعية بالباهي صاحب المقهي التي كانت مركزاً لنشر الفكر الوطني، ونقطة لقاء المناضلين خاصة منهم المتقلين عبر الحدود الشرقية الجزائرية، وهذا بهدف الحصول منه على معلومات خاصة عن عبور الحدود التونسية⁽³⁾ ويدرك محمد الصالح شirof أنهم اتصلوا بشخصية حزبية بمدينة تبسة تابعة لحزب الشعب، بعد أن تحصلوا على رسالة من مركز الحزب، وبعد أن أبلغوه بالرسالة قصد مساعدتهم وإرشادهم على الطريقة التي تمكّنهم من عبور الحدود الجزائرية التونسية. وبعد عثورهم على هذه الشخصية التي قدمت لهم كل المساعدات والإرشادات الضرورية أثناء الرحلة، اقترحوا عليهم الانقسام إلى مجموعتين حتى يتمكنوا من الإفلات من رجال الحدود، كما طلبت منهم هذه الشخصية الحزبية الاتصال بشخص آخر بمدينة قابس التونسية.

كما يذكر أيضاً شirof أن عبورهم الحدود كان بواسطة الدليل (القيد) مقابل أجر وتم الاتفاق على أن يلازم "محمد الصالح شirof" و"سي محمد بوخروبة" ويكونان بذلك المجموعة الأولى، في حين يكون "سي مومني" و"سي لحضر" المجموعة الثانية، وقد كان هذا التقسيم مبني على اتفاق مسبق، ذلك أنه عندما وضعت فكرة الانقسام موضع التنفيذ، اتفق سي محمد بوخروبة وشirof على ملازمة بعضهما البعض تنفيذاً للعهد الذي أخذاه على نفسيهما بقسنطينة، وعندما شرع الأربعية في الحديث عن الانقسام انحاز شirof إلى سي محمد بوخروبة باعتبار أن سي مومني وسي لحضر يكونان المجموعة الثانية، غير أن سي مومني لم يرض بهذا التقسيم وفضل أن يكون مع شirof لكنه فيما بعد اقتنع بأن الأمر هين وأن المجموعتين ستلتقيان اثر كل مسافة كبيرة تقطعها، جمعت المجموعتين ما بقي من مال

⁽¹⁾ سعد بن بشير العمامرة، المرجع السابق، ص 16.

⁽²⁾ محمد الصالح شirof : من قسنطينة إلى القاهرة رحلة العذاب والأمل، المرجع السابق. ص 11.

⁽³⁾ أمحمد مرسلی: "دراسة شخصية بومدين"، المرجع السابق، ص 74.

وقسمته على اثنين بالتساوي، غير أن شيروف ذكر انه كان يخفي مبلغ ثلاثة فرنك قديم على الزملاء جمياً، فوجئ بهذا المبلغ سي محمد بوخروبة بمدينة طرابلس وعندما سأله عن كيفية إخفاء هذا المبلغ الهام من قسنطينة حتى مدينة طرابلس أخبره بأنه عمل بما يقوله دائماً كون الحيلة رأس مال كبير.

ويواصل محمد الصالح شيروف قوله: وبعد تعب كابدناه طويلاً أتاء رحلتنا من مدينة قسنطينة إلى مدينة طرابلس التقينا نحن الأربعة وكان اللقاء الأخير، إذ لم نلتقي بعد ذلك حتى الاستقلال⁽¹⁾.

واصل محمد بوخروبة ومحمد شيروف رحلتهما بعد الاتفاق مع المجموعة الثانية على الالتقاء في مدينة بن غازي الليبية، واستغرقت مدة رحلتهما إلى هذه المحطة شهراً كاملاً بسبب اجتناب الطريق المعبد واختيار السير بعيداً عنه بحوالي خمس كيلومترات، لقادري رجال الأمن من جهة، وتأمين الأكل لدى العرب الرحل من جهة أخرى، كما أن السير كان ليلاً تحت هدي النجوم وكان نوع العربان هو المأوى الوحيد الذي يلتجأ إليه عند الحاجة، حيث كانوا كلما قصداً نجعاً فرآ فيهم قرآنًا ليلاً على أمواتهم بل تجاوزوا إلى حد كتابة التمام والحروز لقاء ما تيسر من الدرارهم، ولقد كان محمد بوخروبة غير راضي على هذه الحال لكنه كان يعلم بذلك بمستلزمات السفر وضروراته، وكان يرد قوله "في سبيل بلوغ الأهداف يهون كل غالى". وهكذا استمر الحال حتى بلوغ مدينة بن غازي، مدينة عمر المختار حيث كان محمد بوخروبة يتمثله دائمًا، كلما تمكن العباء منه وصديقه شيروف وحز في عضدهما التعب بقوله "كيف يمكنك يا صحراء بما فيك من أحوال أن تفهمنا والغاصب المستبد لم يكن في إمكانه قهر عمر المختار فوق كثبانك المترامية، لقد كنت بالأمس عوناً للأحرار ضد الاستعمار".

بعد نزولهما بمدينة بن غازي مكتظاً بها قرابة عشرة أيام مقيمين بين إخوانهم العمال المهاجرين من تونس والجزائر في أكواخ قصديرية ينتظران وصول الرفيقين مومني ومقدم وفي اليوم العاشر بدا على محمد بوخروبة القلق والملل بعد أن قرر موافقة السفر مع رفيقه شيروف لأنه أدرك أن الرفيقين نفذ مصروفهما فعادا على ما يبدو إلى الجزائر أو تونس.

بعد أسبوعين من السير الحديث، حينما راجلوا وأخرين راكبيه، وصلاً قرب نقطة الحدود، وفي هذه المرة لم يتمكنا من إيجاد دليل يثقان به، خاصة وأنهما على أبواب الحدود المصرية التي طالما تشوقاً إليها، حينها اقترح سي محمد بوخروبة أن يبتعدا عن نقطة الحدود من الناحية الجنوبية، بعيداً عن عيون رجال الأمن بحوالي خمسة كيلومترات على أن يبحثا عن ثغرة في الأسلاك الشائكة التي تفصل بين ليبيا ومصر وقد كانت المنطقة ذات طبيعة صعبة كما أن التعب قد أخذ منها قسطاً وفيها، بحيث أصبحا شبه عاجزين على موافقة السير، لكن إرادة سي محمد بوخروبة القوية وتصميمه الأكيد

⁽¹⁾ محمد الصالح شيروف: من قسنطينة إلى القاهرة رحلة العذاب والأمل، المرجع السابق، ص ص 12 - 16.

على اجتياز الحدود ساعدهما على مواصلة السير ليلاً بعد معاناة المكان الذي يمكنهما النفاذ منه إلى أرض الكنانة⁽¹⁾.

بعد غروب الشمس بقليل توكلًا على الله وقطعوا نقطة الحدود، بعد أن أمضيا ليلة تاريخية لا يمكن نسيانها أبداً، وبعد أن أرهقهما السير الطويل كونهما ابتعدا عن نقطة الحدود بحوالي 7 كيلومترات غرباً قرراً الخلود إلى النوم بالتناوب بعدها استأنفاً السير لكن التعب بدا عليهم لذا فضلاً أن يقصد إحدى مضارب العرب الرحل، حيث تبين لهما أنهما ابتعدا عن نقطة الحدود بما قدره يومئذ بـ 16 كيلومتر، فاقتربا من خيمة كبيرة كان يجلس أمامها ثلاثة أشخاص حول موقد يعدون الشاي عليه، وبعد إشاء السلام عليهم أذنوا لهم بالجلوس ثم باتا ليلتهما تلك عندم وفي الغد استأنفاً الرحلة، لكن ما إن ساراً مسافة حتى لاحظاً رجلين يتوجهان نحوهما عندها قال سي محمد بوخروبة يبدو أنها مكيدة دبرها العرب الرحل ظناً منهم أنهم يخفيان مالاً كثيراً، ولما اقترب الرجلان منهما ألقيا السلام وطلباً منها الجلوس وبعد جلوسهما بقليل لاحظ محمد بوخروبة من خلال حديثهما معه أنهما يريدان معرفة حقيقتهما ومقصدهما، فأخبرهما أنهما يريدان زيارة بيت الله الحرام وإزاء هذا قال أحد الرجلين أنه يبدو عليهما خلاف ذلك وهنا أدرك الفتى بوخروبة أنهما من رجال الأمن لذا قال لهم ثانية إنهم تلاميذ وحجاج في آن واحد⁽²⁾ ولكي يضللهما على الموضوع قدم لهما بطاقة التعريف على أنها جواز السفر بالنسبة للدولة الفرنسية وكانت مكتوبة بالفرنسية، فكان يقرأها لهم على أنها جواز سفر، بينما بطاقة التعريف المدرسية قدمها على أنها بطاقة التعريف الوطنية، وعندما سُئل عن عدم وجود إشارة دخول على جواز السفر المزيف أي بطاقة التعريف الوطنية قال لهم أن مركز الحدود هو الذي نسي أن يطبع هذه الجوازات وليس مسؤoliته⁽³⁾.

وبعد النجاح في النفاذ من الشرطة المصرية واصل محمد بوخروبة وشحروف رحلتهما إلى القاهرة إذا سارا راجلين حتى مدينة مرسي مطروح فأقام بضواحيها حوالي ثلاثة أيام بلياليها بعدها اتجه إلى مدينة الإسكندرية على متن شاحنة متوجهة إلى هناك حيث قضيا هناك يومين كاملين ثم واصلاً الرحلة إلى القاهرة عن طريق الدلتا وقد استمرت رحلتهما من الإسكندرية إلى القاهرة حوالي 20 يوماً راجلان أحياناً وراكبان أحياناً أخرى، حتى دخلاً القاهرة التي تحملها من أجل الوصول إليها أعظم المخاطر، قطعاً خلالها ما يقارب 4500 كيلومتر غير أثناءها جلدة القدمين أكثر من خمس مرات، دخلاً إلى القاهرة راجلان بعد صلاة العصر واتجها إلى رواق المغاربة بالأزهر الشريف بعد سفر شاق دام ثلاثة أشهر كاملة⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ محمد الصالح شحروف: من قسنطينة إلى القاهرة، رحلة العذاب والأمل، المرجع السابق، ص 21-21.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص ص 21 - 24.

⁽³⁾ سعد بوعقبة: الصقور وعهد الصخور، مقالات عن الرئيس هواري بومدين، المرجع السابق، ص 33.

⁽⁴⁾ محمد الصالح شحروف : من قسنطينة إلى القاهرة رحلة العذاب والأمل، المرجع السابق، ص ص 24 - 25.

وكانت القاهرة آنذاك تعيش أوقات حاسمة في تاريخها فحكم الملك فاروق أشرف على نهايته، وحركة الضباط الأحرار ستتبثق بعد عام فقط لتغيير وجه مصر.

التزم بومدين بالدراسة فقط وكانت بطاقة تحمل رقم 521 وذلك عام 1951، إذ قسم وقته بين تحصيل العلوم والنضال السياسي، كما انه كان يلتهم كل ما تقع عليه عينه من الكتب ويستبعض الكتب الجديدة وكان معجباً بعبد الناصر ونهرها وتيتو وبن بلة، وكان يقرأ كتابات عبد الناصر عن فلسفة الثورة، كما انه كان يحضر المحاضرات والنشاطات الثقافية وخاصة تلك التي تنظمها الجماعات الإسلامية وكان يقرأ روايات ساطع الحصري وكتب السيد قطب "في ظلال القرآن" وكتاب العدالة الاجتماعية في الإسلام، وروايات جورجي زيدان التاريخية، كما كان يحب الكتابات المناهضة للظلم وقد قضى بومدين أربعة سنوات كاملة عضواً في جمعية ثقافية لليهود المسلمين، كما كان عزوفاً عن السينما ودور اللهو يستمع إلى محاضرات حسن البنا وللواء صلاح حرب خاصة في جمعية الشباب المسلمين، وكان يستمع أيضاً إلى محاضرات دار الحكمة.

وهذا التوجه ينفي عنه رحمة الله الإشاعات التي أصبح يروجها بعض المغرضين من أنه كان شيئاً ملحداً... وهو الذي بني في عهده من المساجد ما لم يبنه أي حاكم مسلم في التاريخ⁽¹⁾.

وقد تهيكل محمد بوخروبة في مكتب المغرب العربي الكبير الذي من بين مؤسسيه علال الفاسي من المغرب وصالح بن يوسف من تونس وأحمد بن بلة وأبيت أحمد من الجزائر.

ونتيجة لغيابه عن الدراسة بقسطنطينة أثناء سفره إلى القاهرة كاتب مدير مدرسة الكتانية والد بومدين ليبلغه عن اختفاء ابنه عن المدرسة، أما السلطات الفرنسية فقد أشرعت هي الأخرى الشاب محمد بوخروبة للالتحاق بالخدمة العسكرية فلم يرد، ومع مطلع عام 1952 قامت السلطات الاستعمارية باستدعائه ثانية لأداء الخدمة العسكرية بمدينة قالمة، فلم تتعثر له على أثر وكثف أعون الاستعمار التفتيش عنه من خلال اتصالهم عدة مرات بوالده إبراهيم بوخروبة بمسقط رأس هذا الأخير الذي ضجر من محاولات إزعاجه فلم يجد بدا من إفشاء سر ابنه وقال لهم انه هاجر إلى مصر وعندما أبلغت السلطات المحلية الاستعمارية السفارية الفرنسية بالقاهرة، وكان الملك فاروق مازال في الحكم آنذاك، فاستدعته السفارية الفرنسية بالقاهرة، غير أن بومدين لم يستجب لمختلف الاستدعاءات ومطاردة الاستعمار له تجاوزت الاستدعاء العسكري على حرمانه من تسلم حوالته المالية باسمه في القاهرة مما اضطر والده أن يلجأ إلى زميله عجالي عبد المجيد الذي كان يدرس بالقاهرة، باعتبار أن سفره خارج الوطن كان مرخصاً وقد رد بومدين عن وصول هذه الحوالات بر رسالة بتاريخ 24 مارس 1952⁽²⁾.

⁽¹⁾ سعد بوعقبة: بومدين عضو في الإخوان المسلمين، الوحدة العدد 600، منشورات مجلة الوحدة 1990. ص 7.

⁽²⁾ سعد بن البشير العمارة، المرجع السابق، ص ص 18-19.

وتماشياً مع طلب السفارية الفرنسية قررت السلطات المصرية طرده وإرجاعه إلى الجزائر قبل أن تتفز خطتها جاءت ثورة 23 يوليو 1952 وأطاحت بحكم الملك فاروق وتغيرت الأحوال السياسية بمصر في صالحه.

بقي بومدين أربع سنوات كاملة في القاهرة عاشهما في فقر مدقع رفقه خمسة من الطلبة، نحيفا متقد النظر ووجهه أشبه بوجه الزاهد، ولم تزد الصعوبات المادية التي لاقاها في القاهرة سوى حدة في ملامح وجهه، وكانوا يسكنون في غرفة صغيرة تابعة بمكتب تحرير المغرب العربي الذي يشرف عليه عبد الكريم الخطابي عندما كان محمد خضر وآيت أحمد وأحمد بن بلة يمثلون حركة الانتصار للحربيات الديمقراطية بالخارج.

وكانت مرحلة القاهرة مرحلة حاسمة في حياة محمد بوخروبة بحيث جعلت منه الإنسان الذي لا يهمه العمل السياسي، كونه أصبح أكثر ميلاً للعمل الميداني، مفكراً في العمل المباشر لتحرير الجزائر عن طريق العمل الثوري، السبيل الوحيد بالنسبة إليه وإلى الجزائريين الفارين مثله من متابعة السلطات الفرنسية للعودة إلى أرض الوطن، خاصة وأنه عايش عن كثب سقوط الملك فاروق سنة 1952 من طرف قبل جماعة من الضباط العسكريين⁽¹⁾.

وهكذا أعدت الظروف محمد بوخروبة ليكون ثورياً مقاوِماً للاحتلال أولاً ثم رئيساً وزعيمًا للجزائر المستقلة.

⁽¹⁾ سعد بن البشير العمامرة: المرجع السابق، ص ص 19 - 20.

المبحث الثالث: هواري بومدين والثورة :

لقد أثرت الأحداث التي عاشها هواري بومدين في القاهرة على شخصيته، ورسخت فيه قناعة تحرير الجزائر بقوة السلاح، حيث أصبح ذلك هدفه الأساسي قبل الدراسة في الأزهر، التي تخلّى عنها سنة 1954 م، وكانت البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني قد طلبت من علي مماري في إطار التحضير لثورة أول نوفمبر 1954م، اختيار ثمانية عناصر جزائرية لإجراء تدريب مكثف على عمليات التخريب والألغام وكان من بينهم محمد بوخروبة، وجاءت الفرصة التي طالما انتظرها وأمثاله، فلم يتردد لحظة في اعتمادها فالتحق مع صديقه على مماري حينما دقت ساعة الصفر في ليلة من ليالي شهر ديسمبر 1954⁽¹⁾.

وبعد اندلاع ثورة نوفمبر العظيمة في الجزائر كان بومدين مهيئا لاحتضانها والعمل على الانضمام إليها، وهكذا عقد اجتماع يوم 20 جانفي 1955 في منزل فتحي الدبيب (المكلف بمتابعة احتياجات الثورة الجزائرية من قبل الرئيس جمال عبد الناصر) للتفاهم على تفاصيل عملية إرسال الأسلحة إلى الجزائر وقد حضر هذا الاجتماع كل من السادة أحمد بن بلة، ومحمد بوضياف وعبد الكبير الفاسي وحسين خيري والقططان اليوغسلافي الأصل ميلان باتيش الذي سيقود السفينة من شاطئ البحر المتوسط غرب الإسكندرية حتى موقع الإنزال في الناظور على شاطئ المنطقة المسيطر عليها من قبل الأسبان.

تبين فيما بعد أن السفينة المتبقية عليها لم تكن سوى اليخت الخاص بالملكة دينا الزوجة الأولى للملك حسين بالأردن، وأن حسين خيري استأجره منها دون أن يطلعها على سبب الرحلة مدعيا بأنها رحلة ترفيهية لبعض الأثرياء العرب.

تم إعداد اليخت دينا وأصبح جاهزا للقيام برحلته البحرية في منتصف شهر مارس 1955، سافر أحمد بن بلة إلى إسبانيا لإبلاغ مسؤول الجهة الغربية بكل التفاصيل وإعداد كافة الإجراءات لضمان سرية تفريغ الشحنة وسرعتها، أبحر اليخت دينا من ميناء بور سعيد وعلى ظهره سبعة جزائريين من الذين أتموا تدريبهم ووقع عليهم الاختيار لتولي بعض الأعمال القيادية في وهران وهم: 1 - عرفاوي محمد الصالح، 2 - مماري علي، 3 - بوخروبة محمد، 4 - عبد العزيز مشربي، 5 - عبد الرحمن محمد، 6 - حسين محمد، 7 - شنوت محمد.

انتقلت هذه المجموعة إلى اليخت دينا الذي أبحر في طريقه إلى الناظور في الصباح الباكر من يوم 27 مارس 1955 دون أن يشعر به أحد، وبذلك يكون هواري بومدين قد غادر القاهرة في طريقه

⁽¹⁾ أحمد بن مرسلاني: دراسة شخصية بومدين، المرجع السابق، ص 75.

إلى الجزائر من أجل العمل على الانضمام إلى الثورة ومقاومة العدو الغاصب لتحرير من براثن الاستعمار⁽¹⁾.

وصل محمد بوخروبة إلى الجزائر وكانت الثورة قد انطلقت بها والقادة الذين يلقبون بالتاريخيين لهم نفوذ كبير ومكانة ثابتة أمثال كريم بلقاسم، محمد بوسيف والعربي بن مهيدى... إلخ. وقد دخل بوخروبة في الاتصال مع المناضلين وقادتهم بالداخل فالنقى محمد بوسيف الذي كان تولى المسؤولية السياسية والعسكرية مع العربي بن مهيدى في كل الغرب الجزائري وفي المناطق الحدودية بالغرب، وجد نفسه قد أُسندت له بسرعة بعض المسؤوليات، وستsem خصاله كمتف ورجل عمل وصاحب قدرة على التنظيم في صعوده السريع.

لقد وجد محمد بوخروبة نفسه في منطقة وهران حيث لا يعرف أحداً وبعيداً عن جهته وأهله، ولعل تخوفه من الجهوية التي كان يمقتها جعله قليلاً الكلام كثوماً متحفظاً ومتاحلاً بذلك بأولى قواعد دخول المقاومة التي تستوجب حتى تغيير الأسماء، وذلك ما اعتمدته فعلاً محمد بوخروبة لأن هذا التستر أمر ضروري يحمي المناضل وفي نفس الوقت يحمي محيطه العائلي، فأصبح لا وجود إذا لمحمد بوخروبة بالنسبة للجميع وبالنسبة للحالة المدنية فهو بعد اليوم هواري بومدين⁽²⁾.

بعد ثلاث سنوات 1955 - 1958 خلف "هواري بومدين" عبد الحفيظ بوصوف على رأس الولاية الخامسة، فاستقر بوجدة واختار للعمل معه في التخطيط والتنظيم جماعة من الشباب الجزائريين النابغين المولودين بالمغرب الأقصى والموظفين مع حكومته مثل: "شريف بلقاسم" و"عبد العزيز بوتفليقة" و"أحمد مدغري" و"أحمد قايد"، الذين قاموا إلى جانبه بأعمال مجيدة لصالح الثورة التحريرية⁽³⁾.

وجملة القول أن بومدين بعد هذا المسار الشاق يكون قد بدأ في تحقيق أحالمه التي طالما راودته لطرد الاستعمار من البلاد واسترجاع استقلال وطنه المغتصب.

⁽¹⁾ سعد بن بشير العمamerة: المرجع السابق، ص ص 22 - 23.

⁽²⁾ رشيد مصالي: المرجع السابق، ص ص 28 - 29.

⁽³⁾ عبد الكريم بوصفات: معجم أعلام الجزائر بين القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 1، المرجع السابق ص 158.

المبحث الرابع: هواري بومدين العسكري:

بدأ هواري بومدين تجربته القتالية الأولى بالمشاركة في فرق المتطوعين الذين كانوا يهاجمون المعسكرات البريطانية المتعددة يومئذ على طول قناة السويس، وكان عدد من الملاحظين السياسيين العرب يرون في شخصه مجرد سكرتير عادي ومشغل تلفون بسيط بمكتب المغرب العربي دفعته غيرته الإسلامية إلى مشاركة إخوانه أحرار مصر في نضالهم للقضاء على الوجود العسكري البريطاني بها ولكنه سرعان ما أظهر وطنيته وثوريته ضد الاستعمار الفرنسي في بلده.

وكما سبق ذكره في المبحث السابق وبعد التحاقه سنة 1955 بالمغرب الأقصى قادماً إليه بحراً على ظهر اليخت الذي وضعته الملكة دينا تحت تصرف الثورة الجزائرية وبعد إقامة قصيرة به اتصل بالمجاهدين في ولاية وهران بعدما انتحل اسم هواري بومدين الذي لم يعرف بعد ذلك إلا به⁽¹⁾.

في هذه الفترة التقى بومدين بالمسؤول السياسي على الغرب المجاهد العربي بن مهidi حيث عين نائباً له وفي سنة 1956 انعقد مؤتمر الصومام بمنطقة إيفري بالقبائل الصغرى ما بين 14 و23 أوت 1956 وقد مثل منطقة الغرب في هذا المؤتمر العربي بن مهidi ولم تمض سنة واحدة على انعقاد مؤتمر الصومام حتى ظهرت على الساحة السياسية والعسكرية عدة معطيات أدت إلى إحداث تغيرات في قيادة جبهة التحرير الوطني وذلك للأسباب الآتية:

1. اختطاف السلطات الفرنسية لخمسة من أعضاءبعثة الخارجية يوم 22 أكتوبر تشرين الأول 1956 عندما تم تحويل الطائرة المقلة لهم والمتوجهة من الدار البيضاء بالمغرب إلى تونس لحضور مؤتمر تونس لدعم الثورة الجزائرية.

2. اعتقال محمد العربي بن مهidi واستشهاده على يد الكولونيل بيغار يوم 4 مارس 1957⁽²⁾. لذلك الأسباب وغيرها فقد دعا المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى عقد مؤتمر دورته الثانية في القاهرة من 20 إلى 28 أوت 1957 اشتراك اثنان وعشرون عضواً من بينهم العقيد هواري بومدين.

وبعد هذا المؤتمر تغير مسؤولي الولايات ليصبح بومدين في سنة 1957 قائداً للولاية الخامسة برتبة عقيد وعمره لا يتجاوز 25 سنة وقد خلف بوصوف الذي عوض بن مهidi في لجنة التنسيق والتنفيذ. وأقام بومدين مركز قيادته في مدينة وجدة على الحدود المغربية الجزائرية حيث كان يتمتع بحرية عمل كبيرة مركز قيادته لم يكن موجوداً داخل التراب الجزائري⁽³⁾.

⁽¹⁾ عبد الكريم بوصفات وآخرون، معجم اعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 1، المرجع السابق، ص ص 157 - 158.

⁽²⁾ سعد بن البشير العمامرة: المرجع السابق. ص ص 25 - 26.

⁽³⁾ المرجع نفسه، ص ص 26 - 27.

وسيسخر في هذا المركز قدراته كقائد للولاية الخامسة وكرجل تنظيم وستتجلى هنا أيضاً كفاءته في تجنيد إطارات جيش التحرير الوطني وحسن استغلال قدراتهم⁽¹⁾.

كان الهواري يعمل في صمت وحذر ومهارة لوضع الخطط و اختيار الوسائل الكفيلة لإنجاح النضال الثوري على عكس القائد عمروش بمنطقة القبائل والقائد صالح بوبنيدر (صوت العرب) في الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) اللذين كانت أعمالهما تقترب بشيء غير قليل من الجلبة والضوضاء⁽²⁾.

ولم يكن بومدين كباقي قواد الولايات يخاف الشباب ويحاف الذين نالوا حظاً من الدراسة كما أن مميزاته كمناور وتكتيكي كانت تبرز في كل مرة يكتشف فيها الأزمات والصراعات التي كانت تقع في القمة و يجعل نفسه بمنأى عنها⁽³⁾.

اهتم هواري بومدين بإقامة نظام محكم من المخابرات العسكرية حيث أشرف على تخرج دورات من الشباب المتعلّم في مجال الاتصال والبث والاستقبال وهي بداية تأسيس نظام المخابرات العسكرية لجيش التحرير الوطني⁽⁴⁾.

ونذلك لإدراكه مدى أهمية ميدان المواصلات السلكية واللاسلكية، فكان يستفسر عن طول الموجات المستعملة وعن نوعية التجهيزات وعن الأرقام باختصار كان يظهر اهتماماً بتلك الاتصالات⁽⁵⁾.

وأدرك الفرنسيون خطورة الرجل عندما تنبهوا إلى دور مراكز التصنّت التي أقامها بوجدة حيث تمكنت وحدة من الولاية الخامسة أن تهاجم العدو على إثر التقاطها معلومات أرسلها العدو بالراديو وحدتها قيادة الولاية الرابعة وقد استقبل بومدين رؤساء المحطات ونوابهم وهم على أبهة الانطلاق إلى المناطق وقال لهم: "أنتم إطارات متميزة تحمل بندقية وجهاز الراديو في آن واحد ومن هنا تدركون الأهمية التي توليها القيادة لمهمة المواصلات، يجب أن تكونوا يقطنون فيما يتعلق بأمن التجهيزات وأمان الرمز، لا يجوز أن تقع الوثائق التي بحوزتكم بين يدي العدو مهما كانت الظروف" وكانت للعقيد اتصالات مع الولاية الثالثة والرابعة وال السادسة خاصة أنه تولى مهمة العمليات الحربية في الجهتين الشرقية والغربية.

وقد كان الجيش يتكون من ثلاثين ألف مقاتل معظمهم من أصول ريفية يتمتعون بكفاءة عالية وتسلیح حديث، أشرف على تنظيمهم وتدريبهم وهناك إجماع عام على أن هذا الجيش بعدما تولى بومدين قيادته تحول إلى تنظيم عسكري سياسي يضم أهم وأقوى مؤسسة من مؤسسات الثورة⁽⁶⁾. في

⁽¹⁾ رشيد مصالي: المرجع السابق، ص 30.

⁽²⁾ عبد الكريم بوصفات: معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 1، المرجع السابق، ص 158 – 159.

⁽³⁾ رشيد مصالي: المرجع السابق، ص 30.

⁽⁴⁾ محمد العيد مطرم: المرجع السابق ص 36.

⁽⁵⁾ عبد الكريم حساني: أمواج الخفاء (د. ط) منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995. ص 65.

⁽⁶⁾ لطفي الخلوي: المصدر السابق، ص 31.

سنة 1958 أصبح هواري بومدين قائد الأركان الغربية وكانت له في المعارك التي خاضها ضد العدو الفرنسي ودفاعه عن موقع جيش التحرير الوطني موافق دلت على بسالة شديدة وصبر جد⁽¹⁾.

ولما انعقد الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس في 16 ديسمبر 1959 - 18 جانفي 1960 أبرزت هذه الدورة الاختلاف الكبير حول سير الثورة ومشاكل التنظيم وفيما يخص القضايا ذات الطابع التنظيمي والعسكري فقد اتخذ المجلس قرارات هامة وهي:

- إزالة وزارة القوات المسلحة وتعويضها بلجنة وزارة الحرب CIG تتكون من كريم بلقاسم، بوالصوف، بن طوبال.
- إنشاء هيئة أركان أسندت مسؤوليتها إلى "بومدين" وتتكون من علي منحلي، قايد أحمد وعز الدين زرارى.

وبدأت هيئة الأركان عملها في 23 جانفي 1960⁽²⁾ انتقل هواري بومدين على إثر ترقيته إلى قرية "غار الديماء" الواقعة بأراضي تونس على بعد 15 كيلومتر من حدودها مع الجزائر حيث كان يوجد المقر العام للقيادة العليا لجيش التحرير الوطني وأخذ يمارس منه مسؤولياته الجديدة.

وقد لاحظ الأشخاص القليلون الذين قدر لهم في ذلك الوقت زيارة ذلك المقر العام أنه صار بالإضافة إلى طبيعته العسكرية مخبراً للاشتراكية الجزائرية المقبلة ففيه كانت تدرس كتب فرانتر Sarter فانون France Fanone وشيقى غيفارا Chigui vara وأفكارهما، ويشهد بذلك سارتر وجانسون Jonson وأصبحت صور فيدال كاسترو Fidel Castro قائد الثورة الكوبية معلقة على الجدران في كل مكان بالمركز.

أما الإذاعة التي كان يبثها هذا المقر العام فإنها صارت أشد انتقاداً للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وقد تساعل المحللون السياسيون عن السبب الذي جعل بومدين يولي السياسة كل هذا الاهتمام ويسصرف إليها كل هذه العناية لكن منهم من استنتاج أن تكون الزيارة القصيرة التي قام بها بومدين إلى العراق في عهد عبد الكريم قاسم قد حررت في نفسه الشعور بالدور الذي يتبعه على الجيش أن يقوم به في الميدان السياسي⁽³⁾.

عند استقرار العقيد هواري بومدين بمقر قيادته الجديدة "غار الديماء" ترك بوجدة عبد العزيز بوتفليقة وشريف بلقاسم وأحمد دراية وبذلك تعتبر نتائج دوره المجلس الوطني للثورة الجزائرية تحولاً جدياً في العلاقات بين أجهزة الثورة تميز ببروز الحقائق الآتية:

⁽¹⁾ عادل نويهض: معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحديث, ط2، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت: 1980، ص47.

⁽²⁾ علي كافي: المصدر السابق. ص 258.

⁽³⁾ عبد الكريم بوصفات: معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين, ج1، المرجع السابق، ص 159.

1. تزاييد نفوذ جيش التحرير في الحدود بقيادة بومدين ومساعديه حيث أنشأ هيئة الأركان العامة للجيش فهو أشبه ما يكون بانقلاب داخل المجلس الوطني للثورة، حيث كان الصراع على أشدّه بين السياسيين (أغلبية أعضاء الحكومة) والعسكريين.

2. تضاعل دور الحكومة المؤقتة التي عرفت تعديلاً في تشكيلتها وتقليلها في عدد وزرائها الذين أصبح عددهم (12 وزيراً) بعد أن كانوا (19 وزيراً) وأصبحت الحكومة مقيدة في تحركاتها بوجود هيئة أركان قوية ذات نفوذ في وسط الجيش، حيث قال أحد الضباط من الأوراس عن دعمه لبومدين (إننا لا نعرفه ولكن تعلقنا به لجرأته).

لقد ظلت هيئة الأركان العامة بعد اكتمالها^(*) تنتظر تطبيق قرارات مؤتمر طرابلس لاسيما المتعلقة بدعم الجيش مادياً وبشرياً، لكن بدون جدوى وكلما زاد تجاهل الحكومة لهذه القرارات زاد تعلق هيئة الأركان العامة بها وإلحاحها على تطبيقها. وأخيراً لم ينتظراً بومدين ومساعديه الحكومة المؤقتة، فشرعوا في تطبيق بعض التوصيات المتعلقة بالجيش مثل تجنيد الطلبة واللاجئين⁽¹⁾.

وقد اهتمت القيادة بتنظيم عمليات هجومية على خطى شال ومورييس وعلى المراكز الأمامية للقوات الفرنسية، شاركت فيها جل الوحدات من المنطقتين الشمالية والجنوبية وتركزت الهجمات على ناحية سوق أهراس والذرعان واستمرت تلك الهجمات لمدة أسبوعين، ورغم ضراوتها وما لحق بالمراكز العسكرية الفرنسية من خسائر كبيرة إلا أن تلك الفيالق لم تتمكن من العبور عدا فيلقاً واحداً من المنطقة الشمالية استطاع اجتياز خطى شال ومورييس والعبور إلى الجزائر، وقد أسفرت هذه المعركة عن خسائر كبيرة في صفوف الجانبيين كما أسر بعض المجاهدين.

قرر "هواري بومدين" تكثيف الهجمات بوحدات ضاربة ابتداءً من جوان 1960 والتي استمرت عدة شهور، وهذه العمليات تدخل في إطار الرد اللازم على سياسة "ديغول" إزاء وفـد الحكومة المؤقتة الذي يتكون من محمد الصديق بن يحيى وعلي منجل، وقد سقط في هذه الهجمات ما يزيد عن 650 شهيداً عدا الجرحى، وربما كثرة هذه الخسائر جعلت قيادة الأركان تغير من خططها وعملياتها في اختراق وعبور الخطوط المكهربة، وبعد أن زاد عدد القوات الفرنسية وتعززت حراسة الخطوط بقوات

^(*) اختار العقيد هواري بومدين في عضوية هيئة الأركان العامة للجيش كل من الرائدين علي منجي وسليمان (قائد أحمد) وكان الأمر يستدعي عضواً رابعاً تغدو اختياره، وظلت المسألة معلقة بين الأخذ والرد حوالي شهرين إلى أن تم اختيار الرائد عز الدين بافتراح من بومدين أين حدثت بعدها هيئة الأركان العامة مركزها بغار الديماء بالحدود التونسية الجزائرية، انظر / سعد بن البشير العمارة، المرجع السابق، ص 30.

⁽¹⁾ سعد بن البشير العمارة، المرجع السابق، ص ص 30 - 31.

ضخمة وبآلات وأجهزة متقدمة كالرصد والكشف والتمير، ومنذ ذلك الوقت بقيت عمليات الحدود محدودة إلى حين⁽¹⁾.

وفيما يخص منطقة الحدود مع ليبيا التي تولى الإشراف عليها محمد قشى استطاعت في مدة قصيرة قيادة الأركان أن تقيم سلطة مركزية قوية بحيث أصبحت وحدات الجيش منضبطة⁽²⁾.

لعل اهتمام قيادة الأركان بالرجل وترقيته كان مطابقاً لإحدى المبادئ العامة في سياسة جبهة وجيش التحرير الوطني مبدأ "الرجل المناسب في المكان المناسب" فالرجل يمتاز بالوطنية العالية وبعد النظر، وطول النفس، والصدق في القول والصرامة في المواقف هذه الخصال انغرست فيه بالثورة وبين أحضانها بعيداً عن التأثير الفكري الاستعماري، وذلك سر هام من أسرار نجاح الرجل في مختلف المهام المسندة له عبر المراحل المتعاقبة للثورة التحريرية⁽³⁾.

وبشهادة واتفاق الجميع فإن بومدين لم ينجح فقط في تجميع وتكوين الجيش بل ما قام به يعتبر في حد ذاته معجزة وعامل النجاح أيضاً يرجع للجماعة التي وضع بها بومدين الثقة ووجدها بجانبه، فبومدين جمع صفوف الجيش في هيكل قيادي منظم وموحد بعدما سبقته محاولات فاشلة منها قيادة العمليات العسكرية من ثلاثة أشخاص (هـ دهليس - محمد السعيد - بومدين)⁽⁴⁾.

وبمرور الزمن وقعت خلافات بين اللجنة الوزارية وهيئة قيادة الأركان مما تسبب في وقوع أزمة سلطة حقيقة بين عسكريين قدامى هم العداء: كريم بلقاسم، بن طوبال وبوالصوف، وعسكريين جدد وهم أعضاء هيئة قيادة الأركان، فعندما شعر العداء الثلاثة بأن هيئة الأركان قد شرعت تدريجياً في سحب البساط من تحت أقدامهم أخذوا يضغطون على رئيس الحكومة لـإعطاء الأوامر لهيئة قيادة الأركان بضرورة الدخول إلى الجزائر في أجل أقصاه 31 مارس 1961 م.

⁽¹⁾ محمد العيد مطرم، المرجع السابق، ص ص 38 – 40.

⁽²⁾ عمار بوحوش: المرجع السابق، ص ص 492 – 493.

⁽³⁾ م. بوκحيل: هواري بومدين بين عمل الثورة وثورية العمل، مقالات عن الرئيس هواري بومدين، المرجع السابق، ص 73.

⁽⁴⁾ سعد بن البشير العمامرة: المرجع السابق، ص 30.

ويرى قائد الأركان هواري بومدين أن تصرفات اللجنة لم تكن إلا لتحقيق رغبة أعضائها للاحتفاظ بالسلطة مهما كان الثمن، أو كان مخطط اللجنة يهدف إلى القضاء نهائياً على هيئة الأركان، أما باستشهادهم أثناء الدخول على الأسلاك الشائكة المكهربة والملغمة، أو بفرضها من قبل قوات الولايات في الداخل، والتي لن توافق على الانضواء تحت لوائها، ولذلك رفضت قيادة الأركان أوامر اللجنة ولم تهتم بتطبيقها.

ولقد تأزمت الأمور بين هيئة الأركان واللجنة الثلاثية لاسيما حادثة الطيار الفرنسي، الذي سقطت طائرته في قبضة جيش الحدود وأسر قادتها، ولكن الحكومة المؤقتة قامت بتسليميه إلى السلطات الفرنسية بعد ضغوطات من الحبيب بورقيبة، فغضب قائد الأركان من هذا التصرف واستقال هو ومساعدوه يوم 15 جويلية 1961 م.

وكان الهدف الأساسي من هذه الاستقالة هو وضع رئيس الحكومة المؤقتة أمام الأمر الواقع وذلك ليترك الجيش بدون قيادة، وفي الوقت ذاته السعي إلى تخليص قيادة الأركان من سلطة الحكومة المؤقتة عليها، وعندما حاول بن يوسف بن خدة الذي خلف عباس فرحات على رأس الحكومة المؤقتة تشكيل لجنة مؤقتة على رأس قيادة الأركان العامة رفض ضباط جيش الحدود هذه اللجنة وطالبوها بإعادة بومدين إلى رئاسة الأركان، فاستعمل بومدين هذه المطالبة المكتوبة كذرعة للاستقلال عن الحكومة المؤقتة، لأنه استلم القيادة من العسكريين وليس من الحكومة المؤقتة⁽¹⁾. وبذلك أصبح هواري بومدين مسؤولاً أمام الضباط وليس أمام الحكومة المؤقتة وحول بذلك جيش الحدود إلى قوة متقللة لها وزنها وكلمتها، بل وقد طالب بومدين الحكومة المؤقتة بتصفية الباءات الثلاثة^(*).

ومما لا شك فيه أن الصراع بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة، قد أدى إلى زعزعة الحكم أثناء الثورة وإلى الخلافات الحادة بين الأجنحة المتصارعة بعد استرجاع الاستقلال الوطني، وعندما تردد بن يوسف بن خدة بالتفاوض مع فرنسا خشية معارضة قيادة الأركان قال له بومدين ذات مرة: "إذا وجدت الفرصة مواتية للتفاوض فلا تتردد ونحن لسنا أطفالاً، فإذا توصلتم إلى اتفاق من المحتمل أن تتفذ بعض بنوده، لكن هذا لا يعني أننا نرفضه". وبناءً على هذه التوصية لبومدين، استأنفت الحكومة المؤقتة التفاوض مع فرنسا والتي انتهت بتوقيع اتفاقيات إيفيان في 18 مارس 1962 م. وبينما كانت المفاوضات تجري بين الطرفين، كانت هيئة قيادة الأركان تخطط لكيفية الوصول إلى السلطة، لأنها كانت تدرك أن الثورة الجزائرية قد دخلت مرحلتها الأخيرة.

⁽¹⁾ عبد الكريم بو الصفاصاف وآخرون: القيم الفكرية والانسانية في الثورة الجزائرية (1954 - 1978) ، المرجع السابق ص 8 - 10 .

^(*) الباءات الثلاثة هم : كريم بلقاسم ، لخضر بن طوبال ، عبد الحفيظ بوصوف .

لقد ظهرت فكرة الوصول إلى السلطة عند بومدين منذ تقديم الاستقالة من قيادة الأركان في 15 جويلية 1961 م، ولعل ما يؤكد ذلك المذكرة المرفوعة من الهيئة إلى رئيس الحكومة، والتي يطرح فيها أعضاء هيئة قيادة الأركان أهمية الاحتكام إلى السجناء الخمسة، لأن الأحداث ولحسن الحظ قدرت لهم هذه المهمة الدقيقة والشاقة، خاصة وان قيادة الأركان كانت تعتبر المجلس الوطني للثورة تنظيمًا تجاوزته الأحداث، لذا فإنه لم يعد قادرا على حل الخلافات المطروحة على الساحة الجزائرية، وقد بعث بومدين إلى بوضياف في رسالة جاء فيها: "قد قررنا تحمل مسؤوليتنا وبودنا أن نعمل معا"⁽¹⁾، والرسالة عبارة عن عرض صريح بالتحالف لقب الحكومة المؤقتة والباءات الثلاثة، ولما اطلع بن بلة على الرسالة أخذ يسعى بكل جدية إلى التحالف مع بومدين، وكان بومدين يرغب في الاعتماد على محمد بو ضياف لكن بعد عملية الانتقال المباشر بالسجناء قرر استعمال احمد بن بلة لأن بومدين كان يعرف أن بن بلة بدون نقل سياسي لا يستطيع أن يوجه الأحداث في صالح قيادة الأركان، وبومدين يحتاج إلى دمية يحركها بسهولة ويخلص منها عندما تؤدي دورها وتصبح بدون فائدة.

لقد كان بومدين معروفا من الحكومة المؤقتة إبان الثورة بأنه تقدمي، ولذلك كانت حذرة منه وقد نفى بن بلة وقف الجيش إلى جانبه في بداية الاستقلال قائلا: "هالتنا الخلافات والانقلابات الحادة بين أعضاء الحكومة والمؤامرات التي يحيكونها ضد بعضهم البعض بهدف أن ينفرد كل منهم بالسلطة كما أن كل وزير عمد التي تجنيد عدد من الإتباع الانهازيين، وغير الثوريين، ليقاوم بهم الآخرين، كما انفصل هؤلاء تماما عن الثورة وواقعها، وأصبحت لهم مصالح متناقضة مع مصالح الشعب والثورة وعندما واجهناهم بهذه الحقائق كلها وقلنا لهم أنكم خنتم الثورة تفجرت الأزمة بيننا وبينهم"⁽²⁾. ويحدد بومدين طبيعة الأزمة السياسية، التي وقعت في الجزائر غداة الاستقلال بأنها كانت بين ساسة تقليديين ومحترفين وبين اتجاهات ومصالح مناضلين ثوريين بقوله: "وصار هنا جيش التحرير وكل المناضلين المسؤولين برأينا، وقلنا أننا لا نستطيع أن نعمل مع هؤلاء الساسة المحترفين الذين خانوا الثورة، فقررنا تقديم الاستقالة، إلا أن المناضلين رفضوا الاستقالة وطلبو منا الاستمرار في الخدمة وتولي مسؤوليتنا على أساس الخطط التي قررناها وهي القيادة الجماعية"⁽³⁾.

بعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي وتسليم مهام الهدنة التنفيذية المؤقتة وكذلك سلطات الحكومة المؤقتة وإعلانه قيام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قام أعضاء المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني المنبثقين عن مؤتمر طرابلس بترشيح السيد احمد بن بلة كأول رئيس حكومة بعد الاستقلال، وعليه فقد توجه السيد احمد بن بلة إلى مقر المجلس الوطني يوم 26 سبتمبر

⁽¹⁾ عبد الكريم بوصفات وآخرون: القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1978)، المرجع السابق، ص ص 11-10.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص ص 12-11

⁽³⁾ المرجع نفسه، ص ص 13-12

1962م للحصول على موافقة المجلس على ترشيحه لهذا المنصب ، وقد صوت لصالحه 141 نائباً مع رفض 13 نائباً، وفي مساء يوم 28 سبتمبر 1962م وعلى الساعة 35 د عقد المجلس التأسيسي دورته الثالثة للاستماع إلى خطاب رئيس الحكومة ومنح الثقة لأعضاء حكومته المكونة من ثمانية عشر وزيراً والتي عين فيها العقيد هواري بومدين وزيراً للدفاع الوطني⁽¹⁾.

وفي جو من الصراع الإيديولوجي والسياسي على مراكز السلطة في البلاد تم الاستفتاء على الدستور وانتخب احمد بن بلة رئيساً للجمهورية الجزائرية غير أن القيادة الجماعية أصبحت تقسم بين كل من القيادة التاريخية "بن بلة" والقيادة الفعلية "بومدين" والتي أصبحت تمثل أقوى قوة في البلاد وأكثرها شعبية وقدرة على ممارسة السلطة وقيادة الجماهير ، وأكملت نتائج الاستفتاء على الدستور وعلى انتخاب بن بلة رئيساً للجمهورية وصودق على الدستور بأغلبية 98% وانتخب بن بلة بأغلبية 99%⁽²⁾.

⁽¹⁾ سعد بن البشير المعammer : المرجع السليق ص 52.

⁽²⁾ عبد الكريم بوالصفصاف وآخرون: القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1978، المرجع السابق ص 13.

المبحث الخامس: بومدين الرئيس.

أخذت السلطة الوطنية من خلال التحالف الذي تم في مؤتمر طرابلس⁽¹⁾ بين كل من القيادة التاريخية والقيادة الفعلية للثورة، تحقق نجاحاً نسبياً ملحوظاً في حل مشاكل وصراعات مخاض ولادة الجزائر الجديدة.

وأثبتت مسار حركة الأحداث على مدى حوالي العامين أن هذه الصياغة للقيادة - سياسياً واجتماعياً - هي أقدر وأفعى صياغة تقدمية ممكنة، في الواقع الجزائري، واتفق على تقسيم العمل بين بن بلة وبومدين.

اختص الأول - فضلاً عن رئاسة الدولة - بتحفيز السياسة الخارجية للبلاد، والإشراف على تجربة التسيير الذاتي وإعادة بناء جبهة التحرير الوطني كحزب طليعي. وقد اختار بن بلة لمعاونته الحاج بن علا بعد استقالة محمد خضر.

واختص الثاني بتنظيم "البيت الداخلي" وتضمن ذلك تطوير الجيش الشعبي فنياً وسياسياً إلى المستوى الذي يتلاءم والمهام الموكولة إلى القوات المسلحة في "جمهورية ديمقراطية وشعبية" وليدة، كما أنيط به العمل على تكوين جهاز دولة حديث ثوري، وذلك على أنقاض الجهاز الإداري الاستعماري المخرب، في ظروف افتقدت فيه الجزائر الحد الأدنى اللازم من العناصر الإدارية والفنية الوطنية.

وانصب الجهد القيادي المشترك في مسارين أساسيين:

- ✓ مقاومة وتصفية جيوب المعارضة والثورة المضادة المسلحة في البلاد.
- ✓ الأعداد لمؤتمر وطني عام لحزب جبهة التحرير، يقوم تنظيمياً بانتخاب أجهزته القيادية: اللجنة المركزية، المكتب السياسي، الأمين العام، كما يقوم فكرياً وسياسياً، بتطوير "برنامج طرابلس" على ضوء ما مرت به البلاد من تجارب وذلك بتبني ميثاق جديد أكثر تقدماً⁽¹⁾.

وكان واضحاً أن المؤتمر الوطني العام للحزب الذي تحدد لاجتماعه شهر إبريل 1964 سوف يحسم قضايا عديدة كانت موضع النقاش وال الحوار في المجتمع والسلطة، ويباور في شأنها خططاً ملزمة للجميع، ويضع وبالتالي نقطة انطلاق جديدة في حياة الجزائر المستقلة.

وفي الطريق نحو المؤتمر تدعم المركز الخاص لكل من بن بلة وبومدين في السلطة على نحو ابرز ظاهرتين متميزتين:

⁽¹⁾ لطفي الخولي : المصدر السابق ص 58 - 59

الأولى كسب بن بلة الذي كان ينفرد داخليا وخارجيا - بالتعبير عن مواقف واتجاهات الجزائر الثورية شعبية عارمة والثانية اكتساب بومدين الصامت، قدرًا متزايدًا من الاحترام والثقة بين الكوادر المدنية والعسكرية الوطنية وذلك بحكم كفاءته وقدراته التنظيمية وتواضعه الثوري⁽¹⁾.

وقد عقد المؤتمر في تاريخه في 14 ابريل 1964 وانتخب بن بلة أمينا عاما للمكتب السياسي بترشيح من بومدين، وتم انتخاب لجنة مركزية من 60 عضوا، ومكتب سياسي من 15 عضوا. كما أقرت وثيقة فكرية سياسية جديدة عرفت باسم "ميثاق الجبهة" أو "ميثاق الجزائر".

وبذا أن الاتفاق كان تاما بين كل من بن بلة وبومدين داخل المؤتمر، حتى طرح فجأة مشروع تكوين "ميليشيا شعبية مسلحة" تابعة للحزب ومنفصلة عن الجيش الوطني الشعبي، تكون مهمتها تأمين مسيرة البلاد نحو الاشتراكية والدفاع عنها ضد المتآمرين.

وعارض بومدين هذا الاقتراح، على أساس أنه يخلق قوة مسلحة بجانب قوة الجيش الوطني الشعبي، تسلبه مهامه الأساسية، وتشكك في قدراته وولائه للثورة واتجاهاتها الاشتراكية، وحذر من ازدواجية القوات المسلحة وخطرها على استقرار البلاد، وطالب بوحدة القوات المسلحة من خلال جيش وطني شعبي منضبط عسكريا، وفي الوقت نفسه يكون مسايرا لخط الحزب وميثاقه، ومنفذ لقراراته ومسؤول في النهاية أمام المكتب السياسي⁽²⁾.

غير أن بن بلة ناصر فكرة إنشاء ميليشيا مسلحة خاصة بالحزب ومنفصلة عن الجيش، وأن المعركة مع قوى الثورة المضادة تتطلب ذلك، ووافقت أغلبية المؤتمر في النهاية على إنشاء الميليشيا، وأمنت بومدين لقرار المؤتمر لكنه حرص في الوقت نفسه على أن يسجل المخاطر التي لا مفر منها والتي ستترجم عن ذلك في الجزائر.

كان قرار الميليشيا هو بداية الخلاف الذي راح يتزايد داخل كيان السلطة والقيادة، وكأن بومدين قد أعرب لأول مرة عن رغبته في الاستقالة، عندما ظهر وجود عدم تجانس في الفكر والموافق داخل القيادة، لكن بن بلة رفض الاستقالة بشدة، وتتابعت الأحداث على نحو حمل بومدين على التراجع عن الاستقالة⁽³⁾.

إن رفض بومدين اقتراح بن بلة القاضي بإنشاء ميليشيا شعبية تابعة للحزب لحماية مسيرة الثورة الاشتراكية يرجع إلى أن بومدين قد استخلص من مختلف التجارب العالمية، أن تعدد الجيوش يؤدي إلى الاصطدامات والحروب الأهلية، وإن وحدة الجيش وتماسكه يعتبر الشرط الأساسي لحماية الدولة من الفوضى والاضطرابات، وبما أن المؤتمرين صوتوا لصالح فكرة بن بلة، فقد أسرع بومدين

⁽¹⁾ لطفي الخلوي : المصدر السابق ص 59.

⁽²⁾ المصدر نفسه، ص ص 59 - 61.

⁽³⁾ المصدر نفسه، ص 62.

إلى وضع حلفائه ورجالاته خلسة على رأس هذه الميليشيات لأنه تقطن بسرعة إلى الأهداف البعيدة التي كان يرمي بن بلة إلى تحقيقها خاصة بعد أن اكتشف أنه كان يشتري أسلحة وأجهزة لهذه الميليشيات دون إخبار بومدين قائد الجيش.

حقاً أنَّ احمد بن بلة كان يهدف إلى تكوين جيش موازي للمؤسسة العسكرية بهدف التحرر من قبضة الوصاية التي كان يفرضها وزير الدفاع هواري بومدين على الرغم من المظاهر العسكرية لهذه الحركة فان أصحابها وبقيادة هواري بومدين قدمت تبريرات مختلفة لإبعاد الصفة العسكرية عنها، إذ قدمته على انه تصحيح ثوري يهدف إلى إعادة السيادة، وقد أدى الصراع بين بن بلة وبومدين إلى قيام حركة التصحيح الثوري 19 جوان 1965⁽¹⁾.

وهذا التدخل حسب اعتقادهم لا يعد انقلاباً عسكرياً بل هو ممارسة ثورية لمسؤولياتهم من قبل الشعب "فالجيش الوطني الشعبي لن يتخلى عن الشعب الذي هو منه والذى يستمد منه قوته وجوده" وقد برر هواري بومدين هذا العمل بقوله: "...نعم نزلت الدبابات إلى بعض الشوارع ولكن هذه 24 ساعة فقط ضماناً لصد أي محاولة للتخييب وانسحب على الفور بعد أن لاذى المخربون بالجحور خوفاً من الشعب وإرادته الكاسحة، بل والأكثر من كل هذا فإنَّ البيان أعطى للحركة طابع الإنقاذ من الخيانة العظمى لطموحات الأمة فاستدعى الأمر تحرك بعض الوطنيين إذ لا يحق لأحد اهانة الأمة"⁽²⁾ لقد تصافرت جملة من الأخطاء الرئيسية نسبت لبن بلة، أذرعها بومدين وكشفها لمجلس الثورة.

- أولاً: الحيلولة دون تكوين حزب ثوري طليعي يضم كل المناضلين من أجل بناء الجزائر المستقلة على أساس اشتراكي حقيقي، وتخريب كل جهد بناء في سبيل ذلك.
- ثانياً: عدم تكوين الدولة الجزائرية الثورية وتجميد كل محاولة لإحداث إصلاح جدي في الأجهزة الإدارية بما يعزل عن مراكز السلطة كل العناصر الانتهازية والتي ارتبطت بمصالح المستعمر.
- ثالثاً: إبعاد وتصفية العناصر النضالية التي أسهمت إيجابياً في الثورة وتمكين العناصر الانتهازية وغير الثورية من مراكز السلطة والإثراء الشخصي على حساب الشعب.
- رابعاً: إهانة حريات المواطنين والقبض عليهم وتعذيبهم بدون مبررات وأسباب واضحة، إلا للإرهاب والدعاوة الشخصية.
- خامساً: بعثرة أموال الدولة والشعب في غير فائدة الدولة والشعب، بل واستخدامها لأغراض مناوراته ومساوماته السياسية من أجل استمتاعه بالحكم الفردي الديكتاتوري.
- سادساً: فشل السياسة الاقتصادية عامة والسياسة الزراعية خاصة، نتيجة تدخلاته التعسفية وإخفائه للأخطاء المرتكبة.

⁽¹⁾ عبد الكريم بوالصفصاف وآخرون: القيم الفكرية في الثورة الجزائرية (1954 - 1978), المرجع السابق، ص 14

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص ص 14 - 15

- سابعاً: القيام بعمليات تخريبية عمدية متتالية ضد وحدة القوى الثورية للمناضلين والوحدة الوطنية ووحدة الجيش الوطني الشعبي خاصة.

- ثامناً: الانحراف بخط الثورة السياسي، من القيادة الجماعية إلى التسلط والتحكم الفردي⁽¹⁾. كل هذه الأسباب مهدت لقائد العسكري بومدين إجراءات عملية تغيير على مستوى هيكل الدولة بابعد بن بلة واعتلاء مكانه.

ومن هنا فان كل من اعتبر استيلاء بومدين على السلطة حركة تصحيحية يؤمن ان الجيش الوطني الشعبي هو سبيل جيش التحرير وان ما قام به يعتبر تصحيحاً لسياسة بن بلة التي انحرفت عن المسار الحقيقي للثورة⁽²⁾.

وللتدليل على أن حركتهم هي حركة تصحيحية يقولون بأن أغلبية النواب ساندوا في لائحة الحركة التي أطاحت رئيس الجمهورية الذي جمد مؤسسة الجمهورية وغير سيرها العادي واعتبروا الحركة بأنها عملية تساهم في تحرر المؤسسات واستعادة سيرها العادي الذي عرق بواسطة إقامة سلطة شخصية تدريجياً، وهذا المعرقل هو رئيس الجمهورية، فمن خلال بيان 19 جوان وتصريحات أعضاء الحركة نستطيع من الناحية السياسية التأكيد على أن القائمين بالتصحيح متشبثين باختيارات الثورة داخلياً وخارجياً، كما اعتبروا حركتهم شرعية ومشروعية لكونها وضعت حداً لتصرفات لشرعية⁽³⁾.

بدأت العملية على الساعة الثامنة من مساء يوم 19 جوان 1965 م، وفي لحظة تغيير الحراسة تمكنت قوة ترتدي ملابس الحرس الوطني أن تحل محل الحرس القديم، والمتوالي حراسة مبني الفيلا "جولي" التي يقيم فيها بن بلة، وفي الساعة الواحدة صباحاً يوم 20 جوان، كانت الدبابات قد احتلت كافة المرافق الحيوية لمدينة الجزائر، كمبني الإذاعة الجزائرية، قصر الحكومة، وجميع الأماكن الإستراتيجية الحاكمة، وأُوكل إلى ثلاثة من كبار الضباط مهمة القبض على الرئيس بن بلة وهم: الطاهر الزبيري، الكولونال عباس والكومدان السعيد عبيد وفهم العاملون بالفيلا من طريقة دخول الضباط الثلاث وهم محاطون بالجنود المدججين بالسلاح، الهدف من تواجدهم ليقوموا بإيقاض بن بلة، الذي خرج من غرفة نومه، ليجد نفسه وجهاً لوجه أمام الطاهر الزبيري والسعيد عبيد وعباس وهم يحملون مسدساتهم موجهة إليه حيث خاطبه الطاهر الزبيري بلهجته العسكرية قائلاً له "سي احمد لقد أقالك مجلس الثورة، البس ثيابك واتبعنا، كل مقاومة مستحيلة ولا فائدة منها". بن بلة لم يلفظ بكلمة واحدة، نزل الطوابق الأربع لينقله السعيد عبيد إلى مكان مجهول⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ لطفي الخولي، المصدر السابق، ص ص 88 - 89.

⁽²⁾ جمال بلعربي: بومدين الحلم، جريدة الأيام العدد 20-21، 20 ديسمبر 2001، ص 12.

⁽³⁾ سعيد بو الشعير: النظام السياسي الجزائري، ط 2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر 1993، ص 64.

⁽⁴⁾ علي رحاليلية: ليلة سقوط الرئيس، الخبر الأسبوعي، العدد 15 من 16 إلى 22 جوان 1999 ، ص 9.

وتم بعد ذلك الإعلان عن حركة الانقلاب المتمثلة في التصريح الثوري بواسطة التصريح الصادر باسم مجلس الثورة، تمت قرائته من قبل العقيد هواري بومدين يوم 19 جوان 1965 م⁽¹⁾.

ووضح فيه أن هدف هذه الحركة الأول هو الرغبة في وضع القيادة الجماعية محل الزعامة الفردية وتطبيقاً لهذا المبدأ كون هواري بومدين مجلس الثورة الموسع الذي ضم 26 عضواً بعضهم من أعضاء الحكومة السابقة كما استبقى بعض الوزراء الذين عملوا مع الرئيس السابق احمد بن بلة أمثال بوتفليقة وبشير بومعزه⁽²⁾.

وسواء كان ما قيل حقيقة أم خيالاً فان العقيد هواري بومدين رفض خلال اجتماع مجلس الثورة الذي تكون غادة الانقلاب أن يفرض دكتاتورية شعبية مثل التي فرضها سلفه بن بلة ومارسها. لم يظهر بومدين في الساعات الأولى التي أعقبت الانقلاب بمظهر القائد المترعم له، بل بقي في وزارة الدفاع يشرف بنفسه من وراء حجاب على تنفيذ الخطة المرسومة وإحالة السلطة من أيدي أنصار الرئيس المعزول إلى أيدي أخرى موثوق بولائها له، ولم يذكر اسمه كمترعم لهذا الانقلاب إلا بعد بضعة أيام من وقوعه، كما انه لم يتقد بصفة رسمية مسؤوليات جديدة إلا يوم السبت 10 تموز "يوليو" عندما اجتمع مجلس الثورة واختاره رئيساً له ورئيساً للحكومة مع احتفاظه بوزارة الدفاع الوطني⁽³⁾.

لم يتحرك الشعب الذي كان يصدق ويتحقق بحياة بن بلة، الذي كان يتلاعب بعواطفه ويمكن أن نسجل فقط محاولة تحرك لطلبة يساريين قمعوا بسرعة في العاصمة، وكذلك حدوث مظاهرات في عناية استطاع النقيب محمد عطايلاية قمعها بسرعة إطلاق النار على المتظاهرين، فقتل الكثير منهم في ظروف غامضة.

ووصف الحزب الشيوعي الجزائري الذي تحول إلى حزب الطليعة الاشتراكية انقلاب بومدين بالفاشية والرجعية وقال عنه انه يدخل في إطار الإطاحة بما اسماه بالأنظمة التقديمة في العالم، وشبها بما جرى في اندونيسيا بإسقاط سوكارنو أو في غانا بعد الإطاحة بنكرودما وانشاء الشيوعيون منظمة المقاومة الشعبية ORP الإرهابية للإطاحة بنظام بومدين باستعمال العملسلح فألقى بومدين القبض على الكثير من الشيوعيين ومنهم المؤرخ ومساعد بن بلة محمد حربي.

وقف الشيوعيون ضد الانقلاب ليس لأن بن بلة شيوعياً مثلكم، بل اعتبروه فرصتهم للتغلغل داخل أجهزة الحكم والسيطرة عليها، ففي عهد بن بلة استولى الشيوعيون على وسائل الإعلام والمؤسسات الاقتصادية وحافظوا على سيطرتهم عليها بعدما أخروا هويتهم الشيوعية في عهد بومدين⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ سعد بن البشير العمامرة: المرجع السابق ص 63.

⁽²⁾ محمد العيد مطرم: المرجع السابق ص 53.

⁽³⁾ عبد الكرم بوالصفاق: معجم إعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 1، المرجع السابق ص 163.

⁽⁴⁾ راجح لوبيسي: الجزائر في نوamaة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر: 1999، ص ص 100-101.

كما أن العديد من المحللين السياسيين وقفوا موقف المشكك في مقدرة الرئيس الجديد على الإمساك بمقاييس حكمها لمدة طويلة، وعلى سلوك النهج القوي الذي ينسىها ماضياً تعاشاً، تمثله عقود عديدة قاستها تحت الحكم الفرنسي، فقد حسروا أن شخصاً مثله حفظ القرآن الكريم في سن العاشرة وتعلم في المدارس الدينية الحرة والرسمية ويترسم بالخجل ولا يرغب في التظاهر والظهور، لن يستطيع أن يفهم متطلبات الحياة العصرية أو لن يقبلها فكره الجامد كما كانوا يعتقدون، لقد تناهى هؤلاء أن هواري بومدين كان من عباقرة المغرب العربي الذين انطلقوا في دراساتهم من كتاتيب القرآن الكريم، وأنه قد استفاد من رحلته إلى المشرق العربي، كما استفاد كثيراً من تجربة سنوات الثورة التحريرية، التي برزت فيها قدراته الفكرية والسياسية بالإضافة إلى إمكاناته العسكرية.

لم تلبث الأيام أن بددت شكوك أولئك المحللين السياسيين، لما بدأ قائد حرب العصابات السابق يظهر لهم شيئاً على غير الصورة التي كانوا يتخيلونها عنه وعن أسلوبه في الحكم، وإنما في شكل الرئيس المتبصر الوعي بواجباته لمسؤولياته مظهراً ومخبراً⁽¹⁾.

بومدين كان من أشد المعادين للشيوخية ولمح في خطبه وحواراته إلى انحراف بن بلة عن المبادئ الإسلامية والقيم الحضارية للأمة، وأشار في بيان 19 جوان 1965 م إلى ذلك بالقول "إن النهضة مجتمعنا لا يمكن أن يتم إلا بتمكننا بمعتقداتنا واحترام تقاليد شعبنا وقيمه ومثله العليا".

وعندما سرد بومدين أسباب إقالة بن بلة أشار إلى تغلغل الشيوخيين في أجهزة الدولة وهم الذين وقفوا ضد الثورة المسلحة فقال "... لن نسمح لنفر من الذين عادوا الثورة واستمروا في معاداتها سواء أكانوا شيوخين أو غير شيوخين بتخربيها أو تنظيم مؤسسات أو منظمات خارجة عن إطار حزب جبهة التحرير الوطني، وفي الحزب والدولة وجميع المؤسسات جزائريون ماركسيون بل وكان بعضهم أعضاء في الحزب الشيوعي الجزائري وتاريخه المعادي للثورة معروفة للقاصي والداني" وضيف "إنه لن نسمح من الآن بمسرحية المغامرين اليائسين الفاشلين في بلادهم والذين يرتدون مسوح الاشتراكية بآن يجعلوا من أنفسهم أساندة للشعب الجزائري وحزبه"⁽²⁾.

بدأ بومدين في تطبيق برنامجه السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي على الرغم من الصعاب التي كانت تواجهه بعد انتفاضة 19 جوان 1965 م، وهذه الوهلة الأولى لتسليم زمام أمور الدولة، بدأ بومدين في بناء أركانها وتطبيق برنامجه الشامل بمحطات ستبقى خالدة في التاريخ المعاصر لبلادنا.

⁽¹⁾ عبد الكرم بوالصفصاف: مجمع إعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 1، المرجع السابق ص 164

⁽²⁾ محمد الشريف عباس: من وحي نوفمبر، مدخلات وخطب، ط 2، منشورات وزارة المجاهدين، 2000 ص 90.

ويتلخص التفسير الحقيقى لـ 19 جوان في أنه: "لا زعامة ولا ترمع، إنما انسجام وتناسق بين القيادة والقاعدة، ومشاركة القاعدة للقيادة في جميع القرارات التي تتخذ، والتي تهم مستقبل البلاد في جميع الميادين⁽¹⁾".

فمنذ بيان 19 جوان 1965 م قطعت الجزائر مرحلة كبرى، وكان ثمن ذلك في غالب الأحيان تضحيات جسيمة، أكدت فيه القيادة الثورية عزمهَا وتصميمها على تحقيق الاشتراكية على صعيد الواقع وقد قامت هذه القيادة بإقامة دولة منظمة قوية وديمقراطية⁽²⁾.

ولأن بومدين لم يكن رئيساً عادياً، فقد كان غيابه ولو لأيام يتطلب البحث عنه والسؤال. ولأنه كان وخلال سنوات حكمه قد ملأ الدنيا بموافقه الثابتة التي تعبّر عن الجزائر الثائرة والمستقلة، فقد كان ضرورياً الإحساس بغيابه، وأنه كان زعيماً بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى فلا بد أن يشعر القادة وغير القادة بان غيابه ليس عادياً، وبما أن بومدين كان له أصدقاء كثيرون وله أعداء أيضاً كثيرون، فقد التزم الأصدقاء الصمت بحثاً عنه، حتى يعرفوا أسباب الغياب، ولكن الأعداء -خصوصاً دول الغرب فقد سارعت إلى إعطاء تأويلات وتفسيرات معظمها يتعلق بالدولة الجزائرية وليس ببومدين. فقد تعمدت الكتابات الغربية نشر الإشاعات والاتهامات بارتکاب بومدين عدة تناقضات والسبب في ذلك يعود إلى المرض الذي أصيب به "والدستروم" الذي بدأت أول آثاره تظهر على الرئيس الراحل من 1973، واتخذت شكل حالات من التعب المجهول الأسباب، وحالة فقر الدم بدا أنه لا مبرر لها، إضافة إلى الهزال الذي ضرب جسم بومدين النحيل أصلاً، وإذا صدق مثل هذه الأقوال فان بومدين قاوم المرض لمدة فاقت الخمس سنوات، وهذا يعني أن جميع القرارات التي أصدرها في تلك الفترة يعاد فيها النظر، ولكن المتبعين بإمعان لخطابات وقرارات بومدين يدركون جيداً أن الرجل كان في كامل قواه العقلية والصحية، إذن فما أهداف الكتابات الغربية ؟⁽³⁾.

كثيراً من الذين تكلموا عن مرض بومدين أشاروا إلى أن حالته الصحية ساءت كثيراً في 24 سبتمبر 1978 بعد عودته من دمشق وهي آخر قمة عربية⁽⁴⁾.

إذ اختفى عن الأنظار، فلم يلفت اختفاءه نظر أحد في أول الأمر، ولكن لما طالت الأيام وتلاحت الأسابيع بدأ الهمس ثم الكلام الصريح يجري بشأن هذا الاختفاء، خصوصاً بعد غيابه عن حضور الحفلات التي تقاد عادة يوم 1 "تشرين الثاني" نوفمبر تمجيداً للثورة التحريرية الجزائرية بمناسبة ذكرها السنوية.

⁽¹⁾ جمال بن حمودة: ماذَا فعلتم بالجزائر، المجاهد الاسبوعي، العدد 1663 19 جوان 1992 الجزائر، ص 06.

⁽²⁾ وزارة الاعلام والثقافة، عشر سنوات من الانجازات 1965 19 جوان 1975 19 جوان 1975 الجزائر: 1975، ص 216.

⁽³⁾ خالد عمر بن قهه: اغتيال بومدين الوهم .. والحقيقة، دار الغد العربي - العباسية القاهرة 1996، ص ص 46 - 47

⁽⁴⁾ فاصدي مرباح: موته لم يكن لغزاً، مجلة الفجر، العدد 90 ص 18.

لكن تبين في الحين أن الرجل مصاب بمرض خطير وانه يعالج بالاتحاد السوفياتي، وأخيراً أعيد الرئيس "هواري بومدين" إلى بلده من موسكو في حالة خطيرة يوم الثلاثاء 14 "أيلول" سبتمبر 1978، ومع ذلك لم تعلن الحكومة الجزائرية نبأ مرضه إلا في يوم 18 من الشهر نفسه، واثر ذلك استدعاء كل الأطباء لعلاجه من مختلف البلدان الاشتراكية والرأسمالية، فقضوا عدة أسابيع يبذلون جهوداً دون جدوى مضنية لإنقاذ حياته إلى أن فاضت روحه بمستشفى "مصطفى باشا" في الساعة الثالثة و55 دقيقة من صباح يوم الأربعاء 27 "كانون الأول" ديسمبر 1978 م. وقد أشيع في ذلك الوقت أن المخابرات الأمريكية هي التي تكون قد ضربته في دمشق بأشعة الليزر، غير أن كارلوس (KARLOS) قد بعث برسالة للسيد عبد العزيز بوتفليقة وهو في حملته الانتخابية لرئاسة الجمهورية في ربيع 1999 مفادها أن أجهزة المصادر الإسرائيلية هي التي إصابته بأشعة غير مرئية أصيب على إثرها بسرطان الدم.

وقد خرجت الجماهير الشعبية في الجزائر يوم تشيع جنازته عن بكرة أبيها لـلقاء النظرة الأخيرة على جثمانه في قصر الشعب باكية منتحبة عن فقيدها العظيم.

شارك في تشيع الجنازة كل دول العالم بوفود رفيعة المستوى ماعدا المملكة المغربية، التي أراد ملكها أن يبعث وفداً من قبله برئاسة الوزير الأول "احمد عصمان" ولكن الجزائر رفضت استقبال الوفد المغربي بحجة أن أجهزة الإعلام المغربية كانت تكيل الشتائم للرئيس بومدين حتى في الوقت الذي كان يعاني فيه سكرات الموت⁽¹⁾.

ووري جثمانه التراب في مقبرة العالية بالعاصمة حيث مر المركب الجنائزي من المسجد الكبير بساحة الشهداء، شارع شي غيفارا، ثم شارع زيغود يوسف، شارع العقيد عمروش، نهج حسيبة بن بوعلي، ساحة أول ماي، حي العناصر، حي حسين داي، شارع طرابلس، حي الحراش المنازل الخمسة ثم مقبرة العالية، وفي جو من الأسى والحسنة تبكي الجزائر رئيسها الراحل - هواري بومدين - هذا القائد العظيم الذي حنكته تجارب كفاحه الطويل ضد المستعمر العاشم وجعلته شعلة تنير الطريق أمام الأجيال القادمة وتبقى ساطعة في أذهان كل المواطنين⁽²⁾.

وأبنه وزير خارجيته في ذلك الوقت "عبد العزيز بوتفليقة" بخطبة راقية أبكى الشعب الجزائري كله، لاسيما الفلاحين والموظفين والعمال والطلبة، الذين كان يراهن أثناء حكمه مدة ثلاثة عشرة سنة على إخراجهم من دائرة التخلف والفقير والجهل⁽³⁾.

⁽¹⁾ عبد الكريم بوصطفاف: معجم الإعلام الجزائريين في القرن التاسع عشر والعشرين, ج 1، المرجع السابق ص 172-174.

⁽²⁾ زعوري عبد الحميد: "بو مدين رمز نضال الشعوب، جريدة النصر، الجمعة 29 ديسمبر 1978 ص 02.

⁽³⁾ عبد الكريم بوصطفاف: معجم الإعلام الجزائريين في القرن التاسع عشر والعشرين, ج 1، المرجع السابق ص 174.

ومما جاء فيها: "لقد تواضع الإخوة والرفاق وتواضع الأصحاب والخلان وأثروني على أنفسهم لأقول كلمة الامتنان باسم الجميع وباسم شعبك العظيم في عيون الكادحين الذين جعلت منهم عمالا منتجين... أنتي أراها في هيبة جيشنا الوطني الشعبي الذي حملته لواء جيش التحرير الوطني يا قائد جيش التحرير... لقد كنت يا بومدين مدعم وحدثنا في كل الظروف، لقد كنت يا بومدين قائد نضالنا ونضالاتنا التي أرهبت الأعداء وسررت الأصدقاء.

أن هذا الجماهير التي أقبلت من كل حدب وصوب لتحصر على فرافق وتحترق لوعة على ارتحالك... كيف تغيب عن الأذهان لحظة واحدة وكل ما في البلاد ينطق باسمك يا بومدين... أيها الراحل العزيز لا نريد اليوم أن نرثيك لأن الرثاء للأموات وأنت مازلت بيننا وستبقى بذكرك وأثارك وما ثرك إلى الأبد على قيد الحياة، أنت حي في قلوب الجماهير، أنت باق في نفوس الملايين... أنتنا نعاهدك على أننا سنضل على نهجك سائرين ولخطاك متبعين وعلى الأمانة ساهرين.... ودائما يا من علمتنا كيف يموت الإنسان العظيم في صمت ووفار، كيف يحترق إلى النهاية لبidd الظلام. الوداع، الوداع، أيها الأخ الرفيق، أيها الحبيب، أيها الصديق ولا حول ولا قوّة إلا بالله، إنا الله وإننا إليه راجعون⁽¹⁾.

كان الرئيس هواري بومدين رجلاً عظيماً ويكفي دليلاً على عظمته أنه استطاع أن يمسك بمقاييس الحكم في الجزائر مدة 13 سنة حاول خلالها مخلصاً أن يجعل منه بلداً مهيباً الجائب مسماً الكلمة، ينعم أهلها بحياة الرخاء والمساواة من خلال تقديم صناعي وازدهار فلاحي وتطور علمي من خلال ثلاثة مشاريع كبرى عرفت باسم أعمدة البلاد الثلاثة، الثورة الصناعية، الثورة الزراعية، والثورة الثقافية⁽²⁾ وهو ما سنتناوله بالتفصيل في فصولنا اللاحقة.

⁽¹⁾ محمد كيموش: "كلمة تابين الراحل في مقبرة العالية" جريدة النصر السبت 30 ديسمبر 1978، ص 03.

⁽²⁾ عبد الكريم بولصفصاف: معجم الأعلام الجزائريين في القرن التاسع عشر والعشرين، ج 1، الرجع السابق، ص ص 174.

الفصل الثالث

الحياة الاجتماعية في الجزائر

المبحث الأول : التركيبة السكانية في الجزائر

المبحث الثاني: التعليم

المبحث الثالث: الصحة

المبحث الرابع: الحركة العمرانية

المبحث الأول: التركيبة السكانية في الجزائر

لا بد من الوقوف عن كتب في هذا المبحث ومعرفة ولو بإيجاز بعض الجوانب من الحياة الإجتماعية والإقتصادية للشعب الجزائري وعلاقته بالإستيطان الفرنسي حتى نتمكن فيما بعد من عرض التركيبة السكانية في الجزائر في الفترة الاستعمارية، وكيف أصبحت بعد استرجاع الاستقلال باعتبار أن هذه التركيبة السكانية هي نتاج لحركة الإستيطان الفرنسي وبالتالي نتمكن من تحديد طبيعة معالمها الإجتماعية حتى الإقتصادية.

فالمعروف أن الجزائر في الفترة الاستعمارية كانت بونقة للكثير من الشعوب الأوروبية مشكلة بذلك خليطا من أبناء العنصر اللاتيني من إيطاليا واسبانيا بالإضافة إلى سكانها الأصليين⁽¹⁾، وهذا باعتبار أن الاستعمار الفرنسي للجزائر كان استعمار إسكان Colonialisme de peuplement وليس مجرد استعمار استغلال Colonialisme d'exploitation ونتيجة لهذا انتقل عدد كبير من الأوروبيين واستوطنوا الجزائر. وقد رافقت حركة الإستيطان منافسات فكرية، ظهور نظريات متعددة حول المناطق الأصلح للاستيطان الأوروبي، فقد قام الطبيب ريكو « Ricoux » وبوردييه « Bordiet » بدراسة خطوط الحرارة المتساوية ونصحا الأوروبيين بالاستقرار في شمال خط العرض 25°، وهو الخط الذي يمر بمدينة معسكر غربا إلى باتنة ثم عين البيضاء شرقا، وكان يعني ذلك الاستقرار في المناطق السهلية الشمالية التي تحدّها جبال الأطلس التلي، وإقامة نوع من الحدود بين المناطق العربية والأوروبية وناديا بحفر خنادق حول السهول الخصبة كسهل متيبة، وطرد سكانه خارجه⁽²⁾.

ومن ناحية الوضع الإجتماعي فقد انقسم المجتمع في الجزائر بعد الاحتلال إلى مجموعتين من السكان: المجموعة الأولى: تتكون من الجالية الأوروبية التي وفت إلى الجزائر في ركاب الاحتلال وقد وصل عدد أفرادها سنة 1956 إلى 800 ألف نسمة وتمكنوا من السيطرة على أهم النشاطات الإقتصادية في البلاد، وبالتالي أصبحوا تحطّلون مركزا اجتماعيا ممتازا نظرا لثرائهما وحماية الدولة لمصالحهم، وتتقسم هذه الجالية إلى طبقة إقطاعية في الريف تسيطر على أجدود الأراضي وأصحابها وطبقة برجوازية في المدن، كما كان لهذه الجالية كلمة نافذة لدى حكومة الاحتلال في كل ما يتعلق بحاضر الجزائر أو مستقبلها.

والطابع العام الذي يميز هذه المجموعة هو الانغلاق على نفسها، والتعصب والعنصرية الشديدان ضد الجزائريين باعتبارهم يشكلون خطرًا على مستقبل وجودها في الجزائر بسبب موقفها العدائى منهم، واستحواذها على خيرات بلادهم⁽³⁾.

⁽¹⁾ أحمد توفيق المدنى : هذه في الجزائر، مؤسسة الإمام الشيخ عبد الحميد بن باديس، الجزائر: 2008، ص 25.

⁽²⁾ محمد السويدي: التسخير الذاتي في الجزائر وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1986، ص ص 119-120.

⁽³⁾ تركي رابع: المرجع السابق، ص 90.

وبالرغم من أن أفراد هذه الجالية يتذمرون عرقياً، ويتنافسون اقتصادياً، فيما بينهم بسبب اختلاف جنسياتهم لأنهم خليط من مختلف البلدان الأوروبية، إلا أنهم كانوا يقون ضد الجزائريين موقفاً موحداً ومتناقضاً، بقصد حرمانهم من كل تطور اجتماعي، أو ثقافي أو اقتصادي، يستهدف الرفع بمستواهم العام، بالإضافة إلى ظاهرة الكراهية والعنصرية للأهالي المسلمين، والحق أن الطبقة من أصل أوروبي في الجزائر، على من أنها تتعرض للاستغلال الاقتصادي، والاجتماعي من طرف الإقطاعيين والرأسماليين الأوروبيين، فإنها تكن حقداً وعداوة للعمال الجزائريين الذين كانت أجورهم زهيدة إذا ما قورنت بأجور العمال الأوروبيين، وتعتبرهم منافساً خطيراً يهدد امتيازاتها من ناحية الأجور، وفرص العمل، والضمانات الاجتماعية، لذلك انضمت إلى الجالية الأوروبية الإقطاعية والرأسمالية في محاربتها لكل إصلاح يستهدف الرفع من مستوى الجزائريين في مختلف الميادين: المادية والأدبية⁽¹⁾.

إن التقرير الرسمي الذي نشرته جريدة "دربيجل" التي تصدر في ألمانيا الغربية يشير إلى أن عدد سكان الجزائر يزيد عن ثمانية ملايين نسمة وأن عدد المستعمرات الفرنسيين نحو الملون، كما أن دخل الفرد الواحد من هذا المليون يبلغ أو يزيد عن عشرة أضعاف دخل الفرد الواحد من الملايين الثمانية وهم أهل الجزائر الأصليون، وأن 80% من الأراضي الزراعية يملكونها الفرنسيون وحدهم ومتوسط دخل الأسرة الواحدة من المزارعين الجزائريين لا يزيد عن 20 ألف فرنك في العام⁽²⁾.

المجموعة الثانية : فهي تتكون من الشعب الجزائري الذي يصل تعداده نهاية الخمسينيات من القرن العشرين إلى أكثر من عشرة ملايين نسمة وهم يحتلوا المركز الأدنى من السلم الاجتماعي، ويعيشون على هامش الحياة، باعتبارهم مجموعة خاصة للإحتلال من ناحية، ومكرهين من الجالية الأوروبية من ناحية أخرى⁽³⁾.

هذه الأخيرة التي كانت تجمعها رابطة مقدسة ذات شعار مربع⁽⁴⁾: الاستبداد^(*)، الاستحواذ^(**)، الاحتقار^(***)،

⁽¹⁾ تركي راجح: المرجع نفسه، ص 91.

⁽²⁾ مارسيل أجريتو: الوطن الجزائري، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة: 1959، ص 03.

⁽³⁾ تركي راجح: المرجع السابق، ص 91.

⁽⁴⁾ أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص 25.

^(*) الاستبداد: جعل هذه الطائفة تستأثر وحدها بكل مقاليد الحكم في البلاد، فهي الدولة وهي الإدارة وهي الحكومة، أنظر /أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص 25

^(**) الاستحواذ: جعل هذه الطائفة تستأثر بكل شيء في القطر الجزائري، فلها الحكومة ولها الإدارة ولها المجالس المنتخبة، ثم لها وحدها الأرض الزراعية الخصبة في كل البلاد الجزائرية، ولها كل البنوك، وكل الشركات وجميع رؤوس الأموال ولها كل المناجم وكل المعادن، وكل حركات التجارة بين صادر ووارد، ولها كل الصناعات القليلة التي وجدت في البلاد، أما أهل البلاد فقصارى أمرهم أن يكونوا في أرض أبنائهم أجراء، أنظر: المرجع نفسه، ص 26.

^(***) الاحتقار: هذا العنصر أصبح يعتقد اعتقاداً دينياً أن الله خلقه وفضله في أرضالجزائر على العالمين، ولا يكتفي بالاستبداد في الحكم، ولا بالاستئثار بسائر وسائل الثروة والعمل والإنتاج، بل يعزز ذلك بصفة ملزمة هي احتقار المسلم وأمتهانه، والإمعان في إذابته والتقوّن في تلقيبه بالألفاظ الجارحة، أنظر المكان نفسه.

التكيل (***)، وهذا ما يفسر لنا الحرمان الذي كان يعانيه الجزائريون في كل الميادين، مما حدا بالمنظمات الدولية إلى القول بأن مستوى المعيشة في الجزائر بالنسبة للجزائريين يعتبر أدنى مستوى في العالم كله، وما ساعد على تردي وضع الجزائريين من الناحية الاجتماعية هو إبعادهم عن الوظائف الإدارية في البلاد حتى أصبحوا يشكلون في قطاع الموظفين والتعليم نسبة 7 % فقط، أما الوظائف العليا والمتوسطة فقد أغلقت في وجههم إغلاقاً محكماً ولم تبق أمامهم سوى الوظائف الصغرى فقط⁽¹⁾. وفي ظل الأوضاع السابقة الذكر نحدد الوضع الطبقي للجزائريين الذي انحصر في طبقتين اجتماعيتين فقط:

- الأولى: وهي الطبقة العاملة التي تضم الأغلبية الساحقة من الجزائريين وهي تتكون بصورة رئيسية من الفلاحين في الريف الذين يكونون 91 % من مجموع سكانه ثم من عمال المدن اليدويين والمهنيين⁽²⁾ وقد وجدت بين العمال الريفيين فئتان اجتماعية: فئة المزارعين المأجورين، وفئة الخماسين. فقد أدخل المستعمرون الفرنسيون مؤسسة الزراعة كبديل أكثر اقتصادية عن نظام المشاركة في المحصول (الخمسة)، فالنظام الأخير كان يمكن أن يكون باهظ التكاليف خاصة إذا كان الخمسون يفلحون أرضاً جيدة، أما المزارعون الذين كان يستأجرهم المستعمرون الفرنسيون، فكان يتم التعاقد معهم سنوياً فقط، كما كان العمل الريفي المأجور يتتألف من عمال موسميين وشبه دائمين و دائمين، كما وجدت تحت الخماسين فئة جديدة هم الذين كانوا يعيشون على إحسان أقاربهم وأصدقائهم، وغالباً ما كان هؤلاء يملكون قطعة أرض صغيرة للغاية يزرعونها بالفول ويربون عليها الدواجن وقليلاً من الماعز⁽³⁾.

- والثانية: هي الطبقة المتوسطة التي تتكون من كبار التجار وصغارهم في المدن ومن القلة المتنقة من ذوي المهن الحرة، وبعض الموظفين في إدارة الاحتلال، وكذلك من ملاك الأرض في الريف، ومجموع أفراد هذه الطبقة بصفة عامة ضئيل للغاية، لأنهم جميعاً لا يتجاوز عددهم في نهاية الخمسينيات من القرن العشرين خمسين ألف نسمة من مجموع الشعب الجزائري أي ما يقل عن 1/40 من السكان العاملين.

أما الطبقة الإقطاعية أو الرأسمالية الكبيرة فلا وجود لها في المجتمع الجزائري خلال الفترة الاستعمارية لأن الاحتلال قد صادر الأراضي من الجزائريين في الريف كما أنه استحوذ على الملكية

(****) التكيل: تعلم هذه المجموعة أن حكمها الغاشم المبني على القوة والاستبداد لا يمكن أن يستمر وأن يدوم إلا ما دام المسلم الجزائري، جاهلاً، فقيراً، مهملأ، فقد الصوت والمكانة، فهم يسرفون في سياسة التجهيل والتغافل، ويوصدون أبواب العلم والمعرفة في وجه الجزائريين، ويحاربون العربية والدين الإسلامي، أنظر المكان نفسه.

(¹) أحمد توفيق المدنى: هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص 25.

(²) تركي رابح : المرجع السابق، ص 92.

(³) مغنية الأزرق: نشوء الطبقات في الجزائر، دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي السياسي، ترجمة سمير كريم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان: 1980، ص ص 63، 64.

العقارية في المدن وعلى قطاعات التجارة، والصناعة، والمصارف المالية⁽¹⁾. أما بلغة الأرقام فإن الجدول الآتي يبين تطور عدد سكان الجزائر من سنة 1851 إلى غاية سنة 1977⁽²⁾.

السنة	العدد
1851	2324.000
1856	2310.000
1861	2737.000
1866	2656.000
1872	2134.000
1891	3577.000
1911	4741.000
1921	4923.000
1926	5151.000
1931	5588.000
1936	6202.000
1948	7460.000
1954	8745.000
1960	10800.000
1966	12018.000
1977	18250.000

ومن خلال استقرائنا لهذا الجدول نميز ثلاثة مراحل لتطور سكان الجزائر، مرحلة التراجع 1851-1872، مرحلة النمو البطيء 1872-1960، ومرحلة النمو السريع 1960 فما فوق. ومن حيث عدد السكان حسب الفئات فقد سجل الإحصاء الرسمي الذي وقع في أكتوبر سنة 1948 أن سكان القطر الجزائري كان يومئذ: 7.679.000 من المسلمين و 922.270 من غير المسلمين.

وبما أن مصلحة الإحصاء ثبتت أن عدد المسلمين يزداد كل سنة 165000 وعدد غير المسلمين يزداد كل سنة 18000 نسمة فيكون عدد السكان هذه السنة كما يلي:

مسلمون	9.000.000 نسمة
فرنسيون أجانب	0.866.000 نسمة
يهود جزائريون متفرنسون	0.200.000 نسمة
مجموع السكان	(3) 10.066.000 نسمة

⁽¹⁾ تركي رابح: المرجع السابق، ص 93.

⁽²⁾ المحافظة الوطنية للإحصاء.

⁽³⁾ أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المرجع السابق ص 18.

وبعد الاستقلال فإن أول عملية إحصاء عام لسكان الجزائر كانت في الفترة ما بين 4 و 17 أبريل عام 1966 حيث بلغ مجموع السكان حوالي 12.101.994 نسمة بزيادة قدرها 9.605.927 نسمة أو ما يعادل حوالي أربعة أضعاف عدد السكان منذ 110 سنة مضت وبزيادة إجمالية تقدر بحوالي 385 %، مع ملاحظة أن الزيادة السنوية في الفترة ما بين عامي 1958 و 1964 قد وصلت إلى 9 % في مقابل 3.5 % كمتوسط للزيادة السنوية في الفترة ما بين عامي 1856 و 1966 ويبين الجدول الآتي عدد السكان في الولايات الجزائرية على ضوء النتائج التي سجلها تعداداته سنة 1966⁽¹⁾.

الجزائر العاصمة	1.648.168 نسمة
الاوراس	765.052 نسمة
الأصنام	789.583 نسمة
مستغانم	778.863 نسمة
وهران	958.366 نسمة
الساورة	211.374 نسمة
تيارت	361.962 نسمة
تلمسان	444.118 نسمة
عنابة	949.989 نسمة
قسنطينة	1.513.068 نسمة
المدية	870.163 نسمة
الواحات	505.553 نسمة
السعيدة	236.959 نسمة
سطيف	1.237.927 نسمة
تizi وزو	830.758 نسمة
المجموع الكلي	12.101.994 نسمة

وقد خص الرئيس هواري بومدين هذه، العملية "افتتاح عملية الإحصاء" بخطاب ألقاه يوم 03 أبريل 1966 قال فيه⁽²⁾. وقد عرفت بلادنا في الماضي عملية الإحصاء هذه إحدى وعشرين مرة، ولكن هذه العملية ستشمل جميع الجزائريين، وهم مواطنون أحرازا في بلاد مستقلة، ولهذا فإن هذه العملية تكتسي صبغة حدث سياسي عظيم واضح للجميع، وأهمية هذه العملية بالغة بل وهي أساسية لمستقبل البلاد، وذلك لأن معرفة إمكانياتنا البشرية شرط ضروري يتوقف عليه وضع جميع أنواع التخطيطات والمشاريع سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو إدارية أو غيرها.

وأن أهم رأس مال تكسبه بلاد ما هو سكانها، إذ أن الإنسان هو الذي يضع البرامج ويخطط المشاريع حسب إمكانياته وحاجته ويحقق هذه المشاريع والبرامج.

كما يبين نفس الخطاب إمكانية عملية الإحصاء من تقدير حاجات المسكن والوظيف والتعليم فضلا على التعرف على حالات السكان، وما جاء فيه⁽³⁾: "فهذا الإحصاء سيتناول مثلاً عدد السكان، ونسبة

⁽¹⁾ يسري عبد الرزاق الجوهرى: الجزائر بلد المليون شهيد، دار الطلبة العرب، بيروت : 1969، ص ص 39-40.

⁽²⁾ وزارة الإعلام والثقافة: خطاب الرئيس بومدين، 10 جوان 1965، 19 جوان 1970، ج 1، دار البعث، قسنطينة: 1970، ص 271.

⁽³⁾ المصدر نفسه، ص 242.

الذكور والإناث منهم، وأعمالهم ومهنهم، والتوزيع الجغرافي لهم، وعدد الأولاد الذين هم في سن التعليم ومشاكل السكن ونسبة ازدياد السكان وغيرها من المسائل التي سيعرض لها هذا الإحصاء العام، وهي كلها نقاط تجب على الحكومة معرفتها لإيجاد الحلول المناسبة لمختلف المشاكل التي تواجهونها.

فعلى سبيل المثال نود أن نذكر أن الحكومة لا يمكن أن تحل مشكلة السكن إلى إذا توفرت لديها المعلومات الديمografية عن عدد وعدد السكان، كما أن الوظيفة العمومية مثلا لا يمكن أن تقدر عدد الوظائف التي يجب إيجادها في المستقبل، إلا إذا كانت تعرف نسبة ازدياد السكان، ووزارة التعليم بدورها محتاجة في وضع برامجها بخصوص عدد المعلمين إلى معرفة عدد الأطفال الذين هم في التعليم...».

ويلاحظ على التوزيع الجغرافي للسكان في الجزائر حسب نتائج إحصاء 1966 ما يلي:

1- أن أغلب السكان أو ما يقرب من $\frac{3}{4}$ مجموعهم يقطنون المناطق الشمالية في حين يتاثر العدد الباقي في الواحات المناطق الصحراوية.

2- يرتكز ما يزيد عن $\frac{1}{3}$ من السكان 4.119.602 نسمة في الجزائر العاصمة ومنطقة قسنطينة ووهران، ولذلك ترتفع الكثافة في المناطق الساحلية لتصل إلى أكثر من 100 شخص في كم^2 ، بينما تبلغ الكثافة العامة في الجزائر 5 نسمة في كم^2 .

3- يبلغ مجموع عدد سكان الواحات والساورة اللتان تحتلان معظم الجزء الجنوبي من الجزائر أي الإقليم الصحراوي حوالي 717.927 نسمة أي ما يوازي 5.9% من جملة السكان، وقد تصل الكثافة السكانية في المناطق التي تقع جنوب سلسلة الأطلس الصحراوية إلى حوالي 0.4 نسمة في كم^2 ، وتصل في غربادية جنوب الجزائر العاصمة إلى 1.7 نسمة في كم^2 ، وفي عين الصفراء 1.7 نسمة في كم^2 .⁽¹⁾

ومن خلال استقرارنا لجملة المعطيات السابقة، يمكن اعتبار المجتمع الجزائري النموذج الأصلي لمجتمع تحددت الطبقة المهيمنة فيه بفعل الأسلوب الخاص للهيمنة الاستعمارية الفرنسية، فقد كانت الفلسفات والإيديولوجيات والقيم المتباعدة والمتصارعة غالبا في السمة المميزة للمجتمعات في مرحلة ما بعد نهاية الاستعمار، فقد تعايشت الصراعات المختلفة في تشكيلات فريدة وأثرت في مجتمعات ما بعد نهاية الاستعمار.

وبغض النظر مما إذا كانت الحكومات الاستعمارية قد انتهت طريقة مباشرة أو غير مباشرة في السيطرة، فإنها شاركت جميعا في الافتراضات نفسها المتعلقة بتفوق القيم الغربية والالتزامات الأخلاقية لفرض جزء على الأقل من هذه القيم على إفريقيا⁽²⁾.

⁽¹⁾ يسري عبد الرزاق الجوهرى: المرجع السابق، ص 40.

⁽²⁾ مغنية الأزرق: المرجع السابق، ص ص 214-215.

ولقد كانت الجزائر منذ ما قبل الاستقلال وما تزال إلى الآن تعاني من التأثيرات السلبية لصراعات التنظيمات السياسية التي تطرح مشاريع مجتمع متناقض تزيد من خلالها قولبة المجتمع. (المشروع الوطني، المشروع الإسلامي، المشروع اللائكي).

لقد حاول احمد بن بلة تطبيق ما ورد في مؤتمر الصومام لا سيما لما أصبح رئيساً للدولة الجزائرية في بداية الإستقلال الوطني، على الرغم من أن إيديولوجيته تمزج بين البعد الثقافي العربي الإسلامي وبين التنظيم الاشتراكي للاقتصاد والمجتمع⁽¹⁾.

غير أن هواري بومدين لخص ملامح مشروع المجتمع الجزائري بعد التصحيح الثوري سنة 1965 في المحاور الآتية:

- 1- العمل على وحدة جميع القوى الثورية في الجزائر.
- 2- وحدة جميع المناضلين دون تمييز أو تفريق، فمن حقهم جميعا العمل والمساهمة في بناء الجزائر، وليس من حق أي كان أن يصدر جهودهم.
- 3- عزل كل السياسيين المحترفين ومدععي الرسائلات المقدسة والزعامة التاريخية، عن تخريب حياة الشعب الجزائري وتراثه، والوقوف ضد كل محاولة إحياء الزعامة الفردية.
- 4- المضي على أساس خطة مدروسة في بناء الجزائر بناء اشتراكيًا حقيقياً وتطوير الاقتصاد الوطني وتنميته باستمرار زراعياً وصناعياً.
- 5- العمل سريعاً وبحزم على إعادة تنظيم البيت، تنظيمياً دقيقاً يتلائم مع خطورة المرحلة ومقاييس العصر.
- 6- إعادة بناء الحزب الطليعي الثوري، الذي يقود معركة بناء الاشتراكية بناء حقيقياً، يعبئ كل طاقات المناضلين بلا استثناء، يوجه ويربني ويرشد ويقود، لا يحل محل الدولة تابعاً لها، أو ملذاً للتصفيق والهتاف بهذا أو ذاك.
- 7- تكوين الأجهزة الضرورية الفنية والقادرة على تطبيق الاشتراكية في مختلف الميادين.
- 8- بناء دولة الجزائر الثورية الاشتراكية وتدعمها بإطارات مدرية واعية مسؤولية من المناضلين.
- 9- تدعيم الشرعية الثورية وضمانات الديمقراطية الاشتراكية ومؤسساتها في البلاد.
- 10- العمل وفق خطة علمية واسعة النطاق على التعريب لجميع الأوجه المختلفة في الجزائر في أسرع وقت ممكن.
- 11- القيام ثورياً بمسؤولياتنا اتجاه وطننا العربي الشامل بجميع أجزائه.

⁽¹⁾ قدا درة شايب: مشروع المجتمع الجزائري في تصور أحمد بن بلة: كتاب القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1978) مشروع المجتمع في تصورات النخبة السياسية الجزائرية المعاصرة، المرجع السابق، ص 154.

لقد سار بومدين في اتجاه الاهتمام بالجماهير وتوفير الرفاه الاجتماعي لها وكان يفضل تحسين أوضاع المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مشاركتهم في الحياة السياسية، ويعتبر رفع مستوى المواطن في الحياة الاجتماعية أولى من الديمقراطية السياسية، التي تشغله عن خدمة الأرض والصناعة والثقافة والعملان⁽¹⁾.

لقد جاء في الميثاق الوطني لسنة 1976 بأن الاشتراكية في البلدان المتقدمة تستفيد من مكسب تاريخي ضخم يتمثل في المجتمع البورجوازي وفي تقنياته ومهاراته وتقاليده الديمقراطية، أما في البلدان المختلفة فعلى الاشتراكية أن تخلق بنفسها كل شيء كما في ذلك المجتمع في شكله العصري لجعل من الأمة جماعة حرة كل مواطنها أحراز⁽²⁾.

والواقع أن المجتمع الجزائري يتميز بتحولات كبيرة، فالجماهير الشعبية من العمال وفلاحين، قد أخذ يتسع دورها الاقتصادي والاجتماعي، وتزداد أهمية وزنها السياسي، بفعل التغيرات البنوية التي أحدثتها القيادة الثورية، ومن ناحية أخرى هناك نزعة بورجوازية جديدة، برزت على الخصوص من خلال المحاولات ذات الطابع المصلحي المتصل برأس المال الأجنبي، وهي محاولات لا يمكن بأي حال من الأحوال الاستهانة بما لها من نشاط سياسي وإيديولوجي. وفيما بين هاتين النزعتين المتطرفتين ما تزال الفئات الوسطى متقطعة على كل التيارات غير أن أغلبيتها تساند الاختيارات الوطنية للبلاد.⁽³⁾

فتنتظيم الدولة والمجتمع في فترة معا بعد الاستقلال، كان منسجما مع جوهر أهداف الكفاح التحريري، المعلن عنه منذ الحركة الوطنية، فمثلاً كانت رحلة الثورة الجزائرية شاقة، فكذلك كانت رحلة البناء والتشبيب حبل بالتطورات فهاهي الجزائر، تحاول استيعاب ما جرى ويجري لها وتحاول في الوقت نفسه رسم طريق المستقبل الصعب.

⁽¹⁾ عبد الكريم بوصفات وآخرون: مشروع المجتمع في تصورات النخبة السياسية الجزائرية المعاصرة، المرجع السابق، ص ص 33-44.

⁽²⁾ جبهة التحرير الوطني: الميثاق الوطني 1976- المعهد التربوي الوطني - الجزائر: 1976، ص ص 45-46.

⁽³⁾ المصدر نفسه ص 48.

المبحث الثاني: التعليم

بعد الاستقلال كانت الأممية منتشرة لدى الأغلبية الساحقة من الشعب، حيث قدر عدد الأميين بـ 95,1% من مجموع المواطنين الجزائريين (الرجال)، والتعليم لا يكاد يوجد له أثر في المناطق الريفية، أما المدن والقرى فقد ظهر على متغيرها ذلك الاستلاب الناجم عن نشر لغة وثقافة الفرنسية. ولذلك وجدت الدولة الجزائرية الفتية نفسها أمام مأزق خطير إن لم يحسن رجالها التصرف مع هذا الوضع الشاذ، فلا شك انه سييفى على التبعية الثقافية للمحثل القديم والاعتماد على الفتاة المتقدمة ثقافة تغريبية في بناء منظومة تربوية جزائرية ينطوي على خطر مؤكد أفله الإفضاء إلى حالة من التعقيد تتميز بانقطاع الاتصال بين الفئات المتعلمة وباقى فئات الشعب، كما انه يؤدى إلى انعكاسات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية سلبية، وهذا بدوره يتحول إلى خطر حقيقي يهدد مسيرة الثورة نفسها.

وهكذا فإن إزالة الرؤوس الاستعمارية، لاسيما فك القيود على اللغة العربية واعتمادها لغة التعليم والعمل والتعامل والثقافة، قد كانت مهمة مستعجلة أُسندت إلى المنظومة التربوية بعد الاستقلال.

إن تعليم اللغة العربية في المدارس، وجزأة المكونين، ولاسيما في المواد الحساسة للعلوم الاجتماعية كال التاريخ، والجغرافيا، والفلسفة، وال التربية الدينية والأخلاقية والوطنية، كانت من التدابير المستعجلة التي اتخذت لتصحيح المنظومة الموروثة عن الاستعمار، وفيما عدا ذلك بقيت على شكلها القديم ولم يتغير شيء.

استمر الإصلاح التدريجي للمنظومة التربوية وتكييفها تدريجيا مع حاجات المجتمع، ومتطلبات النشاط الاقتصادي، ومقتضيات الأهداف المحددة لها، والتي تتمثل في الديمقراطية والتعريب والاتجاه نحو العلوم والتقنيات الحديثة ولقد أستكمل هذا العمل بامتداده إلى تربية الكبار وتعليمهم ولا سيما الأميين منهم بغية الوصول بهم إلى مستوى من التعليم الوظيفي يمكنهم من النهوض الصحيح بدورهم كمواطنين والقيام الكامل بوظائفهم باعتبارهم منتجين ومسيرين.⁽¹⁾

يمكن تلخيص وضع التربية الوطنية عام 1964 من خلال الجدول المبين أعلاه.

جدول يبين مؤشرات تربوية لعام 1964

السنّة	المجموع	الابتدائي	المتوسط	الثانوي	الديني	العالي
1049435	74384	5823	1994	3565		
% نسبة الإناث	30.0	21.9	13.03	22.0		

⁽¹⁾ مخلوف حمودي: المنظومة التربوية من أين؟ وإلى أين؟ الرئيس هواري بومدين التربية والتعليم، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، دار الهدى للطباعة والنشر - عين مليلة 30 جوان 2004م - ص ص 43-44.

نلاحظ أن المنظومة التربوية بدأت تنسع على مستوى القاعدة (التعليم الابتدائي) في حين لم يسجل التعليم الثانوي سوى 5823 تلميذاً وهو عدد بسيط يخبرنا عن وضعية التعليم الثانوي غداة الاستقلال، يبدو أن الجزائريين لم يكن في مقدورهم الوصول لهذه المرحلة لعدة أسباب بشرية وإقتصادية وهيكيلية، كما أن تعاقب المراحل التعليمية يحتم على المنظومة بكاملها انتظار سنوات متتالية لتصل دفعات التلاميذ للمراحل العليا من التعليم. لكن المنظومة التربوية كانت تشكو من مردودية متدينة يبيّنها مستوى تسرب التلاميذ ونسبة رسوبيهم العالية في السنة الدراسية وهو ما يطرح إشكالية كبيرة فيما يتعلق بالعدد الإجمالي للتلاميذ الذين يصلوا إلى المراحل العليا من التعليم.

ولا شك أن الرئيس هواري بومدين قد تتبه لأهمية التعليم في الجزائر، وقد أدرجت التربية ضمن السياسة التنموية المعروفة في عهده، وينعكس ذلك من خلال المبالغ المخصصة ضمن المخططات التنموية الجزائرية لقطاع التربية بشقيها البناء والتجهيز.

وقد استطاعت الجزائر أن تحسن مؤشرات التربية في ظرف 10 سنوات وذلك بتبني التربية كأولوية في السياسة الاقتصادية، لكن هذه المؤشرات الخاصة بالأطوار ما قبل الجامعية، ومهما كان التطور المسجل، لم يمثل ضغطاً على التعليم العالي الذي كان شبه منعدم غداة الاستقلال⁽¹⁾.

إن السياسة البومندينية في مجال التعليم العالي أخذت أهميتها منذ 1970 تاريخ إنشاء وزارة التعليم العالي لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة، وإنشاء هذه الوزارة لم يكن نتيجة ضغوط أعداد الطلبة إنما كان يندرج في إطار إستراتيجية كبيرة وواضحة، وكانت تكمن هذه الإستراتيجية في إنشاء قطاع بكامله على الرغم من بساطة الشبكة المؤسساتية الجامعية التي كانت تتمثل في جامعة الجزائر وفرعيين بسيطين في كل من قسنطينة ووهران.

ولكي تتولد لدينا فكرة عن التعليم العالي في الجزائر نعرض بعض المؤشرات المتعلقة بهذا المجال الخاصة في الفترة الواقعة 1962 - 1971 وهو ما يعكسه الجدول المبين.

التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 1962-1971.

الأساتذة مرحلة التدرج			الدراسات العليا	طلبة التدرج			السنة
نسبة التأثير	نسبة الأجانب	المجموع	المجموع	نسبة الأجانب	نسبة الإناث	المجموع	
9.1	72.5	298	غير معروف	22	21	2725	63 - 62
10.2	غير معروف	764	231	23	21	6883	66 - 65
13.9	غير معروف	724	289	13	23	9794	69 - 68
14.2	50.0	1718	423	10	22	19311	71 - 70

⁽¹⁾ عبد الكريم بن أعراب: التعليم العالي في عهد الرئيس هواري بومدين، الرئيس هواري بومدين التربية التعليم، المرجع السابق، ص 98

إن عدد الطلبة كما يبينه الجدول في الطور الجامعي ترايد بوتيرة متسرعة، عدد الطلبة الأجانب كان حوالي 22 وتتفاصل في نهاية السينين، مرحلة الدراسات العليا أو ما يعرف باسم مرحلة ما بعد التدرج ازداد العدد بها لكنها لم لا تستطيع تلبية حاجيات التأثير الذي كان يعتمد بشكل شبه محلي على الأساتذة الأجانب، هذه المعطيات تثير لنا الطريق لفهم القرارات التي اتخذت عام 1971⁽¹⁾ والمتمثلة في إصلاح التعليم العالي.

إن الوثيقة المسماة "إصلاح التعليم العالي" التي أعلن عنها الوزير محمد الصديق بن يحي في 23 جويلية 1971 هي بمثابة ميثاق حددت فيه إستراتيجية بكمالها لمستقبل التعليم العالي في الجزائر وشملت بالدرجة الأولى مجموعة إجراءات متعلقة بمختلف التخصصات وبالدخول الجامعي 1971 - 1972 شملت الإجراءات الخاصة بالدراسات في الطب، الدراسات في الصيدلية، الدراسات في طب الأسنان، الدراسات في العلوم، الدراسات في الجغرافية، الدراسات في الهندسة المعمارية، الدراسات في العلوم الاقتصادية والعلوم القانونية، الدراسات في الآداب والعلوم الإنسانية، من هذه المجالات يمكن لنا أن نتصور التخصصات المدرّوسة في عام 1971 بالجامعة الجزائرية التي نذكر أنها كانت تقتصر على الجزائر العاصمة وملحقي قسنطينة ووهران قبل 1971.

إن مستوى التطوير لمستقبل الجزائر كان عالياً ولا زالت كل المجتمعات والمنظمات الدولية تحلم بتطبيق المعادلة الواردة في وثيقة إصلاح التعليم العالي وهي "تكوين كل الإطارات التي تحتاجها التنمية الوطنية بأقل كلفة وبنوعية عالية" أما ميدانيا فقد عملت الدولة الجزائرية على تجسيد هذا المشروع والوصول إلى إنجاز الطموحات والأهداف المسطرة واتخذت قرارات عدة نوجزها فيما يلي:

- ديمقراطية التعليم : للوصول إلى تعميم التعليم في شتى أطواره جعل بومدين من ديمقراطية التعليم مبدأ من المبادئ الأساسية للسياسة التربوية.

- مجانية التعليم: لعل قرار مجانية التعليم هو بمثابة اللبنة الأساسية التي بنيت عليها أركان الثقافة الوطنية الجزائرية للمجتمع الجزائري وجسد من خلالها مبدأ الإنفاق وهو ما سمح لكل شرائح المجتمع الالتحاق بالجامعة. أما تعريب التعليم فقد مثل محورا أساسا في إستراتيجية التعليم العالي وكل المراحل التي سبقته، وقد تم الاعتماد على أساتذة متعاونين في مختلف مراحل التعريب من الابتدائي إلى الجامعي ولضمان تكوين نوعي فقد لجأ بومدين في هذا الإطار إلى التعاون الدولي واستقادت الجامعة الجزائرية خلال فترة بومدين من نخبة عالمية على الرغم من الظروف الصعبة، ويرجع الفضل إلى هذه النخبة في تكوين الجيل الأول من النخبة الجزائرية التي تولت الإشراف على كل المراكز القيادية في جميع قطاعات الدولة فضلا عن استعمال الفضاءات المتاحة، ربط الجامعة بالدولة، التكوين العالي في الخارج، فتح قنوات جديدة بالإضافة إلى البكالوريا للالتحاق بالجامعة قصد السماح لمختلف فئات المجتمع بالدخول للجامعة⁽²⁾.

⁽¹⁾ عبد الكريم بن أعراب: المرجع السابق، ص ص 101 - 102.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص ص 104 - 107.

مهما كانت النهاص المسجلة في فترة بومدين في المجال التعليم العالي، يجب الاعتراف بأن الجامعة استفادت من أساتذة أكفاء من مختلف البلدان، ومن تنظيم بيداغوجي كان له الفضل الكبير في تحصيل علمي جيد، كما أن فترة السبعينيات كانت تخرّج بجو ثقافي عالمي في الجزائر، وكانت عنوانين الإصدارات الوطنية والمستوردة على مستوى الدوريات تميّز بالتواصل والمستوى الرفيع سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، باللغتين العربية والفرنسية، تتناول موضوعات علمية تتماشى وحياة الجزائر الجديدة، وهو ما جعل من الطالب الجزائري أكثر إطلاعاً وأوسع ثقافة عامة، بشهادة جميع الدول: الفنون والمسرح والسينما والعروض بأنواعها ميزت الجو المرافق والملائم لفترة التكوين لأجيال السبعينيات⁽¹⁾.

ولقد جاء في الميثاق الوطني الصادر سنة 1976⁽²⁾ "إن تعليم التعليم وديمقراطيته، وإفساح المجال لأكبر عدد من الشبان في مرحلة التعليم التقني والعلمي ، التكوين المهني للعمال، توفير الظروف والمنشآت اللازمة لتطبيق مبدأ مجانية العلاج الطبي، وكذلك تنمية أسباب الترفيه والأنشطة الرياضية، تشكل أهدافا ذات أولوية في إطار سياسة تنمية البلاد".

وهناك جملة من القضايا التي تستجيب لهذه الأهداف، فيما يتصل بالتعليم والتكوين:

- تم تأسيس المدرسة الأساسية ذات السنوات التسع.
- الشروع حسب إمكانيات الأمة في إقامة منشآت التعليم التحضيري قصد إعداد الأطفال للمدرسة الأساسية والمساهمة فيما تبذل الدولة في ميدان مساعدة الطفولة.
- يتضمن التعليم الثانوي فروعاً تحدد وتتنوع بكيفية تفتح أفق التكوين لجميع الأطفال المتخرجين من المدرسة الأساسية، طبقاً لمؤهلاتهم وأدواتهم.
- بناء جامعات ومرافق جامعية بكيفية تتعدد معها عبر التراب الوطني مراكز توزيع العلم والثقافة والتقانة.

وفي موازاة بناء الجامعات والعمل الدائم على تجديد وضبط برامج تعليمية، تتكيف مع رقي البلاد وتطورات احتياجاتها، سوف يتم تشجيع وتنظيم البحث العلمي بالاتصال مع تطور وجزأرة سلك الأساتذة الجامعيين وتأطير مجموع فروع الأنشطة في البلاد.

- الاضطلاع ببرنامج واسع للتكوين العالي، يتضمن إنشاء عدد معتبر من مراكز التكوين القادرة على تخريج كل سنة كحد أدنى مائة ألف عامل متخصص، حتى يتم تزويد الاقتصاد بما يحتاجه من أيدٍ عاملة مكونة.
- وجوب انتهاج كل مؤسسة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية سياسية ترقية داخلية تنظم بكيفية شاملة.

⁽¹⁾ عبد الكريم بن أعراب: المرجع السابق، ص 108.

⁽²⁾ جهة التحرير الوطني: المصدر السابق، ص 269.

- مضاعفة الجهود الرامية إلى تحقيق جرأة سريعة لسلوك التعليم في جميع مستوياته، حتى يصبح تكوين شبيبتنا مهمة ضرورية، يضطلع بها اضطلاعا كاملا، سلك تعليمي جزائري صرف⁽¹⁾. إن الصيغة الإجبارية التي تبنتها الدولة الجزائرية للتعليم ومجانيته سمح ولا يزال للأطفال باختلاف انتماءاتهم الاجتماعية من الالتحاق بالمدرسة وهو ما يترجم التزايد المستمر لعدد الأطفال الجزائريين في سن التمدرس المسجلين بالمؤسسات التربوية الجزائرية بعد الاستقلال، ناهيك عن تقطن الشعب الجزائري إلى أهمية التعليم للفرد والمجتمع على السواء.

⁽¹⁾ جبهة التحرير الوطني: المصدر السابق، ص ص 269 - 271.

المبحث الثالث: الصحة

لقد جاء في الميثاق الوطني سنة 1976 أن الدولة تتتكلف في ميدان الصحة بحماية وصيانة وتحسين مستوى صحة السكان، وبالإضافة إلى ذلك فإن نشاط الصحة العمومية يجب أن يساهم في رقي الإنسان وإعداده ليعيش في عالم هو في تحول مستمر نفسياً واجتماعياً وثقافياً.

وعلى هذا الأساس يجب أن يكون نشاط الصحة العمومية عاملاً أساساً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، ويجب أن ينطبق هذا النشاط على الفرد وعلى محطيه أيضاً.

ويتمثل الطب المجاني قاعدة نشاط الصحة العمومية في الجزائر، وإن تطبيقه الفعلي على مستوى مجموع السكان يستلزم توسيع الهياكل الصحية وتوزيعها عادلاً عبر كل أنحاء البلاد كما يستلزم إعادة تنظيم مهنة الطب وتوزيع الأدوية التي يجب أن توجه أساساً نحو القضايا الصحية للمجتمع. وي يتطلب أيضاً متابعة الجهود المعتبرة الجارية وتوسيعها من أجل تخرج الأطباء وتكوين عمال الصحة وبناء المستشفيات وإنتاج الأدوية وتوفيرها، وأخيراً فإن نشاط الصحة العمومية وخاصة تطبيق العلاج المجاني بكيفية لائقة يتطلب إتحاد التدابير الآتية:

- مضاعفة بناء المستشفيات والمرافق الطبية الاجتماعية والمخابر الضرورية في جميع أنحاء البلاد، خاصة في المناطق الريفية وحول مراكز التنمية التي هي بصدده الإنجاز في إطار توسيع الفلاحة والتصنیع وتعزيز البنية التحتية ومضاعفة الهياكل الإدارية، كما أن المؤسسات والمنشآت المماثلة الموجودة حالياً في المدن يجب توسيعها ومضاعفتها بما يتلاءم مع تزايد سكان هذه المدن.
- توزيع الأطباء وعمال الصحة توزيعاً مناسباً بكيفية يتحقق معها تأثير صحي متوازن في مجموعة التراث الوطني مع إعطاء أولوية خاصة إلى مناطق التي ما تزال تعاني من نقص التأثير الطبي⁽¹⁾.
- مضاعفة الجهود المبذولة في مجال تكوين الأطباء وعمال الصحة بكيفية تستهدف الوصول إلى توفير طبيب لكل ألفي نسمة وإلى توفير فرقـة على الأقل لكل بلدية صغيرة أو لكل حـي بالنسبة للمدن، وينبغي أن يهدف هذا التكوين إلى رفع المستوى نوعياً.
- تطوير حماية الأمة والطفولة والرقابة الصحية في المدارس والأنشطة المتعلقة بالغذـية، وطبع العمل ومكافحة الآفات الاجتماعية ونشر الطب الوقائي بكيفية تسمح بإعطاء الصحة العمومية مضموناً بارزاً.
- توضع في نطاق طب العمل، هياكل مختصة متصلة بالمشاكل الجديدة التي تظهر مع زيادة الإصابات البدنية مثل الحـائق الخطـيرة أو النفـسـية مثل تلك التي تترتب على حوادث الشـغل ومثل الأمـراض المهـنية الكـبرـى التي ترتبط على وجه الخـصـوص ببعض الأنشـطة الصـنـاعـية.

⁽¹⁾ جبهـة التحرـير الوـطنـي: المـصـدر السـابـق، صـص 271 - 271.

- تدخل الدولة لفائدة المتخلفين عقلياً أو بدنياً بكيفية تستهدف علاجهم وإعادة دمجهم اجتماعياً، بفضل التعليم وتكوين مكفيين حسب ظروفهم الخاصة.

ويجب أن يحرص هذا التدخل بصورة خاصة، عندما يتعلق الأمر بالأطفال لإعدادهم لمهام يمكنهم الإطلاع بها وزيادة على هذا يجب أن يراعي التشريع، فيما يضعه من إجراءات تتعلق باليد العاملة، المتخلفين ذهنياً وبدنياً، يجب أن تنشأ مراكز تكوين مهني ملائمة لتعليم هؤلاء المتخلفين خاصة⁽¹⁾.

إن المجهود الضخم الذي تقوم به الثورة في مجال التكوين على جميع المستويات وفي مجال الصحة نجد في ذلك تكميله الطبيعية التي تمنح للعنابة بالبدن وصيانته نفس الأهمية التي تمنحها لازدهار الفكر⁽²⁾.

وبالرغم من مجانية العلاج والإسهامات الكبيرة المبذولة في هذا المجال إلى أن الوضع كان صعباً نوعاً ما وهذا يرجع إلى مشكلات تنظيمية أكثر مما يرجع إلى نقص للإمكانيات البشرية والمادية وهذا ما توضحه لنا لغة الأرقام من خلال الجدول المبين أدناه الذي يبيّن تطور وعلاقة عدد الأسرة بعدد السكان⁽³⁾.

	1977	1966	
الجمهورية الجزائرية	1/390	1/300	
الجزائر العاصمة	1/259	1/160	
سطيف	1/731	1/710	
وهران	1/277	1/172	
قسنطينة	1/313	1/348	
المدية	1/893	1/485	

ولإذا علمنا بصلاح هذا المؤشر فإن الجدول يبيّن تدهوراً نسبياً لوضع، وهذا التدهور جليٌّ خاصة في المدن الكبرى بسبب زيادة عدد سكانها الذي لم تتبعه زيادة موازية للمرافق، لكن من المفارقات العجيبة أن ركود المرافق في المدن التي تتوفر على جامعات قد رافقته وفرة نسبة للعمال الصحيين كما يتبيّن من الجدولين الآتيين:⁽⁴⁾

⁽¹⁾ جبهة التحرير الوطني: المصدر السابق، ص 272 - 273.

⁽²⁾ المصدر نفسه ص 275.

⁽³⁾ عبد اللطيف بن أشنهو: التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980, ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1982، ص 406.

⁽⁴⁾ المكان نفسه.

6	5	4	3	2	1	
1.77	0.4	4.1	79812	57009	181391	الجزائر
0.63	1	5.8	32190	127384	254786	وهران
2.28	0.4	6.5	19691	38281	229731	قسنطينة
0.80	1.5	13.7	15074	66324	331621	الجلفة
0.75	1.2	19.3	8807	21388	59887	تلمسان
0.28	1.7	8.5	10034	24884	69123	تيارت
0.38	1.4	16.8	12922	11711	37474	سعيدة
1.5	1.6	24.9	9544	33404	50106	ورقلة
0.77	0.65	11.2	13197	28203	114288	ج الجزائرية

- عدد السكان لكل مستوصف 1
- عدد السكان لكل مركز صحي 2
- عدد السكان لكل قاعة استشارة أو معالجة 3
- عدد الأسرة لكل طبيب 4
- عدد المقاعد لكل طبيب أسنان 5
- عدد المساعدين الطبيين لكل مركز صحي 6

(*)

المجموع	المواطن	شبه عموميين	الصحة العمومية		
3097	341	712	2044	- الجزائريون بمن فيهم: جامعيون مقيمون	الجزائر
638	24	91	797 1247 523 136	- الأجانب بمن فيهم جامعيون	قسنطينة وهران
1265	797	190	278	الجزائريون	ولايات
1365	13	82	1261	الأجانب	أخرى
6336	1175	1075	4106	المجموع	

(*) جرى هذا التقدير على أساس النسب الحقيقة لعام 1977 بأرقام عام 1979، لنظر عبد الطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 408.

فالجدول الأول يبين اكتظاظ المرافق الصحية في ولايات كالجزائر أو وهران وقسنطينة بالإضافة إلى العدد الضعيف جداً من الأسرّة أو المقاعد للأطباء أو أطباء الأسنان بالمقارنة مع الولايات الأخرى وهذا يرجع بالذات للتركيز الكبير للأطباء الجزائريين في مراكز المستشفيات الجامعية، كما يظهر الجدول الثاني الذي يبين أن 71,4% منهم يوجدون في ثلاث مدن جامعية بينما يوجد 28,6% منهم فقط في الولايات الأخرى من بينهم 100 يؤدون واجب الخدمة الوطنية⁽¹⁾.

إن هذا التمركز البشري قد أثر على نوعية ما أنجز في إطار سياسة المستوصفات ومراكز العلاج التي اقتضتها الطب المجاني. إذن من المفروض أن قوام النظام الجديد هو المركز الصحي ولكن هذا النظام لم يوضع موضع التنفيذ، فإجمالاً هناك مركز صحي واحد لكل 28200 نسمة عوضاً عن مركز لكل 2000 إلى 5000 نسمة على حسب تطلعات هذا النظام، وعلى صعيد عام ينبغي له 18 مليون نسمة^(*)، 4500 مركز صحي عوض له 620 الموجودة، و 4500 مساعد صحي عوض له 478 الموجودين و 4500 قابلة ريفية عوض له 1193 العاملات الموجودات.

وهذا يقتضي تحمل مستشفيات الدوائر أو الولايات أعباء زيادة على أعبائها الثقيلة، إذ أن هذه البنى ليست مهيئة لمواجهة طلب الإسعافات الأولى مع مفارقة ندرة مراكز العمل الذين يعملون فيه⁽²⁾. في هذه الجو يصبح الضغط الاجتماعي قوياً لمصلحة تنمية الطب الخاص كحل للندرة الكمية والنوعية للعلاج الذي يعرضه الطب العام، وليس مدهشاً في مثل هذه الظروف أن نلاحظ بعض المؤشرات التي تكشف عن ركود الحالة الصحية الكلية للسكان، فمعدل المواليد الذين كانوا يولدون ميتين 4.6% علامة على أن وضع بعض الولايات كان يبعث على القلق مثل بجاية 12.4% أو الجلفة 10.1% أما معدل الذين يموتون بعد أو أثناء الولادة فيبلغ 6.3%.

أما بالنسبة لتطور الأمراض المعدية التي من المفروض التصريح بها إجبارياً فإن الجدول التالي يبيّن المصابين بها بين سنتي 1967-1977⁽³⁾.

⁽¹⁾ عبد اللطيف بن أشنھو: المرجع السابق، ص 409.

^(*) 18 مليون نسمة تقدير عدد سكان الجزائر سنة 1977 وبالتحديد فهو 18.250.000، حسب إحصاءات المحافظة الوطنية للإحصاء.

⁽²⁾ عبد اللطيف بن أشنھو : المرجع السابق ص ص 409-410.

⁽³⁾ المرجع نفسه، ص ص 411-412.

1977-1974	1973-1970	1969-1967	
3166	1107	967	التفوئيد
2075	633	999	الزحار
948	1650	1066	إلتهاب السحايا
11434	4306	3266	الحصبة

وصفةُ القول أن التغطية الصحية للبلاد كانت غير مرضية نظراً لغياب حلول للمشكلات الأساسية أو عدم كفايتها على الرغم من نمو عدد الأطباء والمجهود النسبي فيما يتعلق بالمرافق المادية⁽¹⁾ ولا يمكن أن نغفل تأثير الزحف الريفي الكبير في ذلك، إذ أخذت المدن الكبرى كوهان والجزائر العاصمة، وقسنطينة في عشرية السبعينيات حظها من الفوضى التي رافقته في حين استفاقت مدن أخرى منه لتعمر، حيث كانت غير مؤهلة كالمسلية، والمدية وبجاية وتizi وزو.

وعلى الرغم من كل المعطيات السالفة الذكر فإن النصوص العامة التي تضمنها الميثاق الوطني سنة 1976 هي نصوص فريدة من نوعها في المجتمع وتضفي عليه نقلة جديدة في كل المجالات الاقتصادية واجتماعية وثقافية، فالتعليم المجاني والعلاج المجاني والسكن الاجتماعي وغيره تعد مكتسبات اجتماعية لم يكن يحلم بها الشعب الجزائري في ظل الاحتلال الفرنسي الذي ترك الجزائر بعد خروجه أمام تحديات جديدة تتمثل في آثار الحرب ومخلفات الدمار والخراب، فاتخذت السلطات آنذاك إجراءات مستعجلة للhilولة دون استفحال المشاكل ومخلفات المستدمر الفرنسي.

⁽¹⁾ عبد اللطيف بن أشنهو: المرجع السابق ص 412.

المبحث الرابع: الحركة العمرانية

كانت الأغلبية الساحقة من المجتمع الجزائري قبل استرجاع الاستقلال الوطني تعيش في وضعية سكنية سيئة يرثى لها، إذ بقي الجزائريون يعيشون في الأكواخ والمغارات حتى السبعينات من القرن العشرين، كما أن توفير سكن محترم ومرح وفقاً للحد الأدنى من شروط السكن العصري يعتبر عملاً أساسياً لتحسين المستوى المعيشي للجماهير، إن ظاهرة السكن الحقير، التي برزت في شكل أكواخ وأحياء قصديرية على هامش المدن لا تقل خطورة عن ظواهر الجوع والمرض والجهل، وتعتبر صورة مماثلة للبؤس ومن هنا فإن زوال الأكواخ والأحياء القصديرية سيكون من بين الأهداف والعلامات التي تدل على انتصار الثورة على كافة المستويات الوطنية، ذلك هو التناول الذي تتحدد به سياسة البلاد فيما يتعلق بالسكن.

ولتسوية أزمة السكن وتحقيق شروط حياة أفضل، أنجزت مشاريع ضخمة في مجال السكن والعمان، ولا شك أن تزايد عدد السكان وتحسين مستوى الحياة لدى الجماهير الشعبية يقتضان وضع وإنجاز برنامج واسع للسكن.

ولا شك أن مشروع إنشاء ألف قرية اشتراكية بكل مراافقها الحيوية يسمح بتغطية الأرياف الجزائرية بشبكة حقيقة من هذه القرى، وبذلك فإن الأكواخ التي كانت لمدة طويلة ترمز لبؤس أريافنا، أخذت تختفي شيئاً فشيئاً من وجه الجزائر.

ومن جهة أخرى فإن إنجاز مجموعات سكنية في نطاق المعامل المبنية حديثاً يساعد بدوره على التقليل من مصاعب السكن التي تواجهها المناطق الصناعية، ويمكن العمل من الإقامة على مقربة من مكان العمل. على أن التوصل إلى تسوية نهائية لمشكل السكن على مستوى كامل البلاد يتطلب ضبط برنامج مكثف لتجديد المساكن، وإنجاز بناءات جديدة. إن مستوى الإنتاج فيما يتعلق بصناعات مواد البناء، سوف يسمح للدولة بتنفيذ سياسة جريئة في ميدان السكن⁽¹⁾.

فسوف تتولى الدولة تطبيق مشروع واسع للبناء، يصل في بداية عشرينية 1980 إلى معدل إنجاز مائة ألف مسكن في العام، وسوف يتضاعف هذا المعدل سنوياً بكيفية تضمن، لكل أسرة جزائرية، خلال العشرية التالية، مسكنًا محترماً يتضمن العناصر الأساسية للحياة العصرية، وسوف تعبأ في نطاق هذا البرنامج وسائل معتبرة مما يسمح بالقضاء نهائياً على الأحياء القصديرية التي تشوّه معلم أحياء مدننا وزيادة على ذلك، فإنه سوف يحقق نتيجة أخرى ليست بأقل نتائجه اعتباراً وهي التي تتمثل في إيجاد آلاف من مناصب العمل، تمتد على مدى فترة طويلة فيتوفر بذلك تشغيل عدد دائم لجزء كبير من الأيدي العاملة الجزائرية.

⁽¹⁾ جبهة التحرير الوطني: المصدر السابق، ص ص، 275-276.

سوف تشجع الدولة من جهة ثانية كل مواطن رغب في بناء سكنه الخاص وبهذا الصدد ستتخذ الدولة الإجراءات الملائمة كي يتمكن كل جزائري يرغب في بناء مسكنه، من حيازة قطعة الأرض الضرورية في مأمن من كل مضاربة ومن الحصول على قرض لتمويل إشغال البناء وتأمين المواد اللازمة لذلك.

وفي نفس السياق، ستتخذ الدولة إجراءات تهدف إلى تمكين السكان والعمال بصفة خاصة من امتلاك شقة ودفع ثمنها على شكل إيجار شهري وخاصة في إطار جمعيات ذات طابع تعاوني، أو توفر لهم مساكن بإيجار تناسب مع مداخيلهم ولا يعجز مقدرتهم الشرائية.

وينبغي التنصيص أخيرا على أن الدولة تسهر على إدراج المبني الجديد ضمن مجموعات تخطط وفقا لمفاهيم الإعمار الحديث، وتلتاءم مع متطلبات محيط قائم على الإهتمام بتحسين نوعي للحياة.

وبهذا الصدد ستضطلع الدولة بعمليات تجديد واسعة بالنسبة للتجمعات السكنية بالمدن والأرياف لتسوية المشاكل المتولدة عن المساكن القديمة، ولإزالة القمامات التي توجد في كثير من الأحياء. إن المرافق الاجتماعية مثل المراكز التجارية والمنشآت الطبية والصحية ومركبات الرياضة والتسلية والفضاءات الخضراء، وتسهيل وسائل النقل الجماعي ستندمج في المجتمع الحديث، كما ستدخل إلى الأحياء الموجودة حاليا، بمناسبة تجديدها⁽¹⁾.

وفي انتظار حل نهائي للمشكل المتعلق بنظام الرصيد العقاري الذي يتشكل من أملاك الدولة، من أجل أن تحدد نهائيا شروط تسهيله وإيجاره واحتمال بيعه، سوف تدخل عليه تحسينات وسوف يستفيد في نطاق عمليات التجديد من الإجراءات التي تسمح بصيانته.

غير أن مشكل السكن نظرا لأهمية موضوعه ولما يكتسيه من أبعاد اجتماعية، يبقى - بقطع النظر عن الأعمال التي تعهد بها الدولة - هو قضية جميع المواطنين سواء فيما يتعلق بتطويره أو صيانته، وبهذا الصدد ينبغي أن ينضم كل مجهد فردي أو جماعي إلى الجهد الذي تبذله الدولة ومؤسساتها⁽²⁾.

وتنكر الإحصاءات أن عدد سكان الجزائر تطور بشكل ملحوظ من سنة 1954 إلى سنة 1977 إذ أنه بلغ 8.450.000 نسمة سنة 1954 وارتفع إلى 12.600.000 نسمة عام 1967 ليصل إلى 17.600.000 نسمة في 01 جانفي 1977⁽³⁾، وبالنسبة لوضعية السكن بالأرقام فإن الإحصاءات تبين تدهور وضعية السكن بين عامي 1966 و1977 على رغم المساعي الحديثة لتطويره وهو ما يبيّنه الجدول الآتي:

⁽¹⁾ جبهة التحرير الوطني: المصدر السابق، ص ص 276 - 277.

⁽²⁾ المكان نفسه

⁽³⁾ عبد اللطيف بن اشنهو: المرجع السابق، ص 373.

المساحة لكل نسمة	معدل أشغال السكن ^(*)	عدد المساكن لكل 1000 أسرة	عدد المساكن لكل 1000 نسمة	
م ² 9.6	6.78	324	163.7	1966
م ² 7.8	8.33	361	130.3	1977

كما نلاحظ من خلال الجداول الآتية أن المساكن الضيقية سائدة على حساب المساكن المتسعة كما نجد أن 50% منها تسكنها أسر عدد أفرادها أكثر من 7 أشخاص.

1- جدول يبين توزع المساكن على حسب الحجم حسب الإحصاء العام للسكان والسكن عام 1977⁽¹⁾

المساكن الريفية	المساكن الحضرية	المجموع	عدد الحجرات
84.3	% 81.1	% 83	3-1 حجرات
12.7	% 15.9	% 14	5-4 حجرات
3	% 3	% 3	6 حجرات

2- جدول يبين توزع المساكن على حسب حجم الأسر.

المساكن الريفية	المساكن الحضرية	المجموع	حجم الأسرة في المسكن
49.5	48.7	49.2	6-1 أشخاص
35.3	35.5	35.4	10-7 أشخاص
15.2	15.8	15.4	11 شخصا فأكثر
100	100	100	المجموع

^(*) معدل أشغال السكن للسكن العادي بمساحة 65 م²

⁽¹⁾ عبد اللطيف بن أشنهو: المرجع السابق، ص 403.

3- جدول يبين نوعية المساكن دائمًا حسب الإحصاء العام للسكان والسكن 1977.

نوعية المساكن	المجموع	المساكن الحضرية	المساكن الريفية
مساكن متصلة بشبكة توزيع المياه	45.8	81.5	20.7
مساكن متصلة بمجاري لتصريف المياه المستعملة	39.9	77.1	13.7
مساكن متصلة بحفرة للمياه المستعملة	14.2	12.6	15.3
مساكن تعتمد على التفريغ المباشر	5.41	89.7	290

بعد استقرارنا لكل المعطيات يمكننا أن نخلص إلى القول بأن البرنامج العام للسكن كان في منافسة فعلية مع تنمية جميع مرافق الحياة التي أصبحت ضرورية بعد الاستقلال ناهيك عن النمو الديمغرافي لمجموع السكان الذي يتطلب إمكانيات هائلة سواء مادية أو بشرية مؤهلة للإمام بجميع حاجياته الضرورية من مسكن وتعليم ورعاية صحية.

ومجمل القول فقد جابهات الجزائر الفتية ما بعد الاستقلال مشاكل متنوعة وفي جميع المجالات وكان على الدولة أن تجد لشعبها العمل والسكن والعلاج والتعليم، وبفضل تضحيات الرجال المخلصين استطاعت الإرادة السياسية أن تجد لهذه المشاكل الحلول الملائمة، حتى ولو كان في بعضها سلبيات، حتمتها ضخامة المشاكل التي خلفها الاستعمار، غير أنها وقفت صامدة أمام ضرورة تصفية نتائج 132 سنة من الاستعمار.

الفصل الرابع

الاشتراكية نظام اجتماعي

المبحث الأول : معنى لاشتراكية ومفهومها في الجزائر

المبحث الثاني: الثورة الزراعية

المبحث الثالث: الثورة الصناعية

المبحث الرابع: الثورة الثقافية

المبحث الأول: معنى الاشتراكية ومفهومها في الجزائر

إن الاشتراكية تعني ذلك المذهب أو المذاهب السياسية، الاقتصادية، الإيديولوجية، التي تهدف إلى تغيير راديكالي في تنظيم المجتمعات الإنسانية المعروفة قبلها بشقيها الإقطاعي والرأسمالي عن طريق تأميم وسائل الإنتاج والقضاء على الطبقات الاجتماعية، من أجل القضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان⁽¹⁾.

ولفظ الاشتراكية بمعناه الحديث قد استخدم لأول مرة في عام 1827 في مجلة التعاون البريطانية، لكي تشير إلى الاتجاهات المعارضة لفردية المتحرر، ثم استخدم هذا اللفظ في ثلثينيات القرن التاسع عشر في كل من إنجلترا وفرنسا لوصف أفكار كل من روبرت اوين^(*) Robert Owen وسان سيمون^(**) Saint Simon.

إن مفهوم الاشتراكية يدل على معنى واحد وعلى معانٍ مختلفة في الوقت نفسه، له معنى واحد لأن جميع الأنظمة السياسية التي أنتجته تشتراك كلها في بعض الخصائص أهمها تأميم رسائل الإنتاج (الملكية العمومية)، القضاء أو محاولة القضاء على الطبقة بالإضافة إلى أنها تهدف إلى التوزيع العادل للخيرات على جميع أفراد المجتمع، وله معانٍ مختلفة، في الوقت نفسه لأنه توجد كذلك خصائص فردية تميز بها كل نظام اشتراكي عن الأنظمة الاشتراكية المتعددة التي عرفها تطور مفهوم الاشتراكية⁽³⁾.

إن الاشتراكية الجزائرية تختلف عن النظام الإقطاعي وعن النظام الرأسمالي، فلا إقطاعية ولا رأسمالية يمكنها استغلالها من ناحية، وهي قريبة من الماركسية ولكنها لا تعتمد على المادية في مقوماتها

⁽¹⁾ مختار غريب : مفهوم الدولة الاشتراكية الجزائرية، مجلة الحوار الفكري، العدد 8، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، قسنطينة: ديسمبر 2006، ص 123-124.

^(*) روبرت اوين: انجليزي ولد سنة 1741، كان يدعو إلى الاشتراكية التعاونية رغم أنه كان من أصحاب المصانع في بريطانيا، أي أنه كان يدعو إلى تطبيق المبادئ الاشتراكية التي ينادي به ضد نفسه، والأهم من هذا أنه طبقها فعلا، فكان لهذا إنسانا اشتراكيا قبل أن يكون مفكرا اشتراكيا، إنه أول من أقدم بشجاعة نادرة على التطبيق الاشتراكي فعلا في العصر الحديث، يمكن تلخيص أفكاره الاشتراكية في مناداته بالعدالة الاجتماعية، انظر/ عبد المنعم محمد بدر: اشتراكيتنا العربية الموقع، المنبع، القيمة، الحقيقة، الوسائل، الأمل، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية: 1968، ص 79-80.

^(**) سان سيمون: فرنسي، (1760-1825)، كانت له أفكاره الاشتراكية الخاصة، ولكنها رغم ذلك كانت تعتبر غريبة وجريئة في مثل عصره، - رغم أصله النبيل إذ كان كونتا- للإصلاح الاجتماعي الذي يمكن أن يضعه في عدد رواد الاشتراكية الأول بحق، فهو يرى ضرورة السيطرة الاجتماعية على وسائل الإنتاج وإدارتها كذلك بواسطة الكفاءات العلمية والعملية، ويضع على عاتق الجماعة مسؤولية كفالة العمل لكل فرد في المجتمع، كما أنه يندد بالاستغلال في شتى صوره، ويرى أن يكون الأجر على قدر العمل والجهد المبذول فقط، أما من ناحية الملكية فإنه لم يتمانع في الملكية الخاصة، ولكنه يسمح ببقاءها بشرط ألا تكون ضارة بالمجتمع بأي شكل من الأشكال، بل وأبعد من هذا فقد نادى بأن يعاد تنظيم الملكية الخاصة طبقا لمصلحة المجتمع العلمي، انظر / المرجع نفسه، ص 87.

⁽²⁾ عبد المنعم محمد بدر: المرجع السابق، ص 86.

⁽³⁾ مختار غريب: المراجع السابق، ص 124.

النظرية، من ناحية أخرى، إنها اشتراكية تتبع من العبرية الوطنية ومن المبادئ الإسلامية كما أنها اشتراكية تتبع من واقع وتاريخ الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية⁽¹⁾.

فقد جاء في الميثاق الوطني سنة 1976⁽²⁾: "إن الاشتراكية في الجزائر لا تصدر عن أية فلسفة مادية، ولا ترتبط بأي مفهوم متجر غريب عن عقريتنا الوطنية، وإن بناء الاشتراكية يتماشى مع ازدهار القيم الإسلامية التي تشكل أحد العناصر الأساسية المكونة لشخصية الشعب الجزائري".

وقد حاول الخطاب السياسي الرسمي الجزائري تبرير إقامة النظام الاشتراكي في الجزائر بهذا العامل التاريخي الديني، فمن خلال هذا التبرير تظهر المبادئ الاشتراكية غير متنافضة مع مبادئ الإسلام لا من الناحية النظرية لأن الإسلام يدعو إلى العدالة الاجتماعية والتعاون بين أفراد المجتمع ولا من الناحية الاقتصادية لأن الإسلام أيضا وضع حدوداً للملكية الفردية، ولم يسمح بها إلا في إطار وظائف اجتماعية، كما أن الإسلام بالإضافة إلى هذا قد حرم بعض العمليات المالية التي تهدف إلى تركيز الثروات في يد قلة من الناس كالربا وفرض أخرى تهدف إلى تمويل بيت المال (خزينة الدولة) مما سمح لها بالقيام بوظائفها الاجتماعية كالزكاة مثلاً، لهذا فإن الاشتراكية الجزائرية ليست مخالفة لمبادئ الإسلام القائلة بالعدالة الاجتماعية لأنها ليست مرتبطة بمصالح شخصية أو بمصالح فئة معينة أو بسلطة دينوية⁽³⁾.

وفي نفس السياق فقد ورد في الميثاق الوطني⁽⁴⁾ "إن الاشتراكية ليست ديناً، وإنما هي سلاح نظري واستراتيجي يأخذ بعين الاعتبار واقع كل شعب، ويستلزم رفض كل تعصب مذهبي أو ترمت فكري".

لقد أكد الميثاق الوطني من خلال نصوصه على أن الاشتراكية هي اختيار الشعب الذي لا رجعة فيه، واصفاً إياه بأنه نظام اجتماعي اقتصادي أخلاقي، كم أنه جاء تعميقاً لثورة الفاتح من نوفمبر 1954 ونتيجة منطقية لها⁽⁵⁾. وكل هذه المفاهيم والأبعاد أكدتها الدستور الصادر سنة 1976 في مواده (10-24)⁽⁶⁾. أما عن أهداف الاشتراكية فإنها ترمي إلى تحقيق ثلاثة أهداف :

1- دعم الاستقلال الوطني

2- إقامة مجتمع متحرر من استغلال الإنسان للإنسان.

3- ترقية الإنسان وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها.

وهذه الأهداف التي تدرج في حركة واحدة للتطور التاريخي هي أهداف مترابطة متكاملة، ذلك أن دعم الاستقلال الوطني وتوفير أسباب الازدهار للإنسان إذا كانا كلاهما يتماشى مع محتوى الثورة

⁽¹⁾ مختار غريب: المرجع نفسه، ص 123.

⁽²⁾ جبهة التحرير الوطني: المصدر السابق، ص 29.

⁽³⁾ مختار غريب: المرجع السابق، ص ص 127-128.

⁽⁴⁾ جبهة التحرير الوطني: المصدر السابق، ص 29.

⁽⁵⁾ المصدر نفسه، ص ص 36-20.

⁽⁶⁾ جبهة التحرير الوطني: دستور 1976، المعهد التربوي الوطني، الجزائر: 1976، ص 15.

الديمقراطية الشعبية فإنها لا يتحققان كواقع ملموس إلا بقيام المجتمع الاشتراكي، كما أن تركيز الاهتمام على الإنسان ومبادرته الفردية وفكرة المبدع يشكل إحدى المهام السامية للثورة الديمقراطية الشعبية، التي ما تزال من أهم الأركان في مرحلة البناء الاشتراكي⁽¹⁾.

كما يعتبر الميثاق الوطني أن حرب التحرير الوطني ضد السيطرة الأجنبية قد تحولت إلى ثورة ديمقراطية شعبية ذات مضامين ثلاثة تتمثل في مناهضة الإمبريالية ومناهضة الإقطاع وتحقيق المضمون الشعبي.

فالبعد الخاص لمناهضة الإمبريالية يتعلق بتصفية الاستعمار القديم والجديد، والامبريالية، كما يتعلق من ناحية أخرى ببلوغ استقلال حقيقي بكل ما يتطلبه من مقومات سياسية واقتصادية ودبلوماسية وعسكرية. أما المضمون الخاص بمناهضة الإقطاعية أو بعد الديمقراطي فإنه يتعلق بتصفية بنيات ما قبل الرأسمالية بكل جوانبها العتيقة والبالية والرجعية وخاصة الهياكل القبلية، والنظام العشائري، والبنيات شبه الإقطاعية التي تعمل على إبقاء أنماط معينة من العيش وتحافظ على العقليات المختلفة، وإن مهمة الثورة لا تتحصر في القضاء على كل هذه الرواسب فحسب بل تعمل على الحيلولة دون عودتها، فالأمر يتعلق أساساً بجعل الإنسان الجزائري مواطناً واعياً في أمة عصرية.

وأما المضمون الشعبي للثورة الديمقراطية فإنه يتلخص في شعار "من الشعب للشعب"، إذ أن مفهوم "الشعب" يجب أن ينصرف إلى الجماهير الشعبية، وليس إلى فئة اجتماعية محظوظة قد تستحوذ على السلطة لفرض سيطرتها⁽²⁾.

ولما كانت الاشتراكية اختياراً لا رجعة فيه لكونها تراثاً للإنسانية جماء أكدت الصلة الجدلية الوثيقة بين الطبيعة الشعبية للنضال التحريري ضد الاستعمار، والطابع الاشتراكي للمجتمع الجديد المزمع تشييده، وأنها شعبية لقيامتها على المبادرة الشعبية ومستمرة، فإن الثورة الاشتراكية الجزائرية ذات طابع خاص تتميز عن غيرها في رفضها للصراع الطبقي واليسارية المتطرفة والتقليد الأعمى واستيراد النظريات المنقطعة عن الواقع، لكونها تعميق ثورة أول نوفمبر العظيمة ونتيجة منطقية لها، ترفض المادية الجدلية والثورة العنيفة، وكونها أيضاً تتطرق من المكتسبات والحقائق الملمسة والتجربة الحية، جاءت للقضاء على التخلف وتحقيق آمال الشعب الجزائري⁽³⁾.

ويرى بمدين أن الاشتراكية في جوهرها الاقتصادي والاجتماعي هي عملية تخطيط شامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاشتراكية الحقيقة هي تلك التي لا ترفع شعارات ديماغوجية وخيالية، إنما تستهدف إلغاء كافة صور استغلال الإنسان للإنسان، إننا نؤمن بأن مبادئ وقوانين الاشتراكية واحدة لدى

⁽¹⁾ جهة التحرير الوطني 19: الميثاق الوطني، 1976، المصدر السابق، ص 27-28.

⁽²⁾ المصدر نفسه، ص 37.

⁽³⁾ سعيد بوالشعير: النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، دون تاريخ، ص 92-93.

الإنسان في كل أرض، ولكن تطبيقها أو تطبيقاتها تختلف باختلاف ظروف كل أرض ومجتمع، وما لم تأخذ المبادئ الاشتراكية عند التطبيق في اعتبارها ظروف وتراث المجتمع التي تبني فيه يصيّبها الإلحاد والفشل حتماً، لذلك فالاشتراكية عندنا عقيدة وعلم معاً، وتطويع خلاق لظروف الجزائر العربية الإفريقية المسلمة، ونحن مسلمون دون تعصب أو عنصرية من أي نوع كان، وفي نفس الوقت اشتراكيون عن عقيدة وعن علم دون جمود مذهبي يقتل الإبداع والخلق والابتكار، الاشتراكية عندنا ليست أمراً طرائياً، أو قرار شخصياً، وإنما هي جزء لا يتجزأ من حركة الثورة ومبادئها وأهدافها دون الاشتراكية كنظام وسلوك تضييع على الشعب ككل دون تمييز ثمرات نضاله ومكاسبه وجهده⁽¹⁾.

وكرد عن الصفات الدكتاتورية التي نسبت ظلماً إلى شخصية هواري بومدين كما يقول السيد شريف مساعدية صفات دكتاتورية وجبروت وصلابة وقسوة، كرد عليها، وضح مساعدية في محاضرة له عن بومدين، أن ديمقراطية بومدين أشمل والذين عايشوه عن قرب يعرفون ذلك.

كما يذكر الأستاذ عبد الحميد شرفه^(*) أن الفكر الاقتصادي الذي طبّقه الرئيس بومدين ليس بشيوعي، وبومدين كان تقنياً وفنياً، يتكيف مع معطيات وواقع التنمية في العالم الثالث⁽²⁾. كما يبين الدكتور بوعلام بن حمودة^(**): أن بومدين كان يشع بأفكار تحركه فهو تأثر بعقيدته الإسلامية والعروبة ومشاركته الفعلية في ثورة التحرير الوطنية مما سمح له بالاطلاع على تجارب البلدان الاشتراكية والنامية .

وهكذا أوضح الدكتور بن حمودة أن الدين الإسلامي لا يتناقض مع ملكية الدولة لوسائل الإنتاج العامة مع وجود الملكية خاصة غير مستغلة على أساس المنفعة العامة.

فالبناء الاشتراكي خلال مرحلة بومدين كان على أساس واقع معطيات جزائرية بحثة وليس مستورداً أو مقلداً⁽³⁾.

وهذا ما أكدّه هواري بومدين في سياق كلامه عن الاشتراكية في حواره مع لطفي الخولي، إذ يقول: "وفي واقعنا لا تعادي الاشتراكية الدين بل بما كل واحد بلا تناقض، نحن ضد هذه اللعبة الرجعية أو الديماغوجية التي تحاول التفرقة بين الإسلام والاشتراكية، كما أننا ضد اللعبة التي تحاول أن تفرق بين ما تسميه العسكري والمدني، ليس لدينا عسكريون فحسب أو مدنيون فحسب، وإنما لدينا فقط

⁽¹⁾ لطفي الخولي : المصدر السابق، ص 16.

^(*) عبد الحميد شرفه: هو دكتور مستشار دولي في الاقتصاد في فلسفة التنمية في السبعينات، أنظر / الملتقى الوطني الأول هواري بومدين، سطيف: 1990، ص 08.

⁽²⁾ السعيد نجام: ديمقراطية بومدين أشمل، جريدة النصر، العدد 5322، 29 ديسمبر 1990، ص 18.

^(**) الدكتور بوعلام بن حمودة تولى في عهد بومدين عدة مسؤوليات كوزير للمجاهدين والعدل ثم الأشغال العمومية، الملتقى الوطني الأول، المصدر السابق، ص 18.

⁽³⁾ بوعلام بن حمودة : " التوجيهات الرئيسية في فكر القائد بومدين "، جريدة الشعب، العدد 8440، 28 - 29 ديسمبر 1990، ص 18

مناضلون ثوريون، منهم من يخدم في الجيش ومنهم من يخدم في الحياة المدنية، ولا تمييز ولا تفرق ولا امتيازات خاصة⁽¹⁾.

بومدين يريد بناء دولة لا تحصر في مجتمع سياسي - عسكري إداري - بدون طابع خاص وإنما يريد لها أيضاً دولة شعبية واشتراكية، غير أن هذه الاشتراكية كما يتصورها باعثها ولكي تكون مطابقة للواقع الجزائري يجب ألا تخرج عن تقاليد الجزائر ومضاربيها وخصوصياتها، لدى يصف بومدين: الاشتراكية بأنها بناء طويل وشاق يتطلب وضع مخطط شامل ومحضن بطريقة عقلانية وفق كل المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

إن الاشتراكية الجزائرية على غرار اشتراكيات أخرى عديدة لمختلف دول العالم الثالث التي اختارت هذا النهج للنمو تبحث عن خصوصية لها بإمكانها صياغة تعريف نهج التنمية الذي تسلكه الجزائر، وهذا أيضاً عكس الانشغالات والتوجيهات الأيديولوجية العميقة للباعث الأساسي للاشتراكية في الجزائر وهنا أيضاً ومن خلال التوجه الاجتماعي والاقتصادي نرى اتسام المتطلبات أو بالأحرى المعلومات البومنينية وهي : الاستقلال والجزأرة والفاعلية .

ويجب أن ينعكس الاستقلال في الوقت ذاته في الأداة المادية المسخرة لبناء اقتصاد الأمة وفي التوجه الأيديولوجي أي في الطريق الذي يجب أن يسلكه مجموع الوسائل المادية المسخرة وكلاهما - الوسائل والمنهج الأيديولوجي - يجب أن يكونا أساساً ثمرة العبرية والمجهد الوطني بعبارة أخرى لا يجب أن تكون الاشتراكية اشتراكية كاسترو ولا اشتراكية عبد الناصر، وإنما اشتراكية الجزائر الجزائرية فقط.

كما أن السواعد والأموال التي تمثل الدعامة المادية للاشتراكية يجب أن تكون وتبقى جزائرية ويجب أن تكون الحقيقة التي تتقمصها الاشتراكية تعكس روح المجتمع الجزائري في تركيبته العربية الإسلامية⁽²⁾.

لقد كان الإسلام ولا يزال هو الحصن المنيع والضامن لوحدة الشعب الجزائري وهو الدين الذي يحارب التعسف والتفرقة ويدعو إلى العدالة والوحدة والتضامن، بل يجعل ذلك واجباً على كل مسلم ومسلمة، ويرفض كل ما من شأنه أن يؤدي إلى إحداث انشقاق بين المسلمين.

كما أن الشعب الجزائري من الناحية المادية كان يتخطى في الفقر المدقع، والحاجة الملحة للعيش الكريم، أثناء العهد الاستعماري، فقد عانى من ويلات الاحتلال وحرم من خيرات بلاده، لذلك كانت ثورته أصلية تتميز بالشعبية (ثورة الشعب كله) والاستمرارية والعلمية، وهذا يتحقق، حسب قادة الثورة بقيادة بومدين، إلا بانتهاء النظام الثوري الاشتراكي الجديد الذي يمكن بواسطته تحقيق مطامح الشعب لأنه نظام غير مستوحى من نظام أجنبى عن واقعنا وتقاليدنا⁽³⁾.

⁽¹⁾ لطفي الخولي : المصدر السابق، ص 116.

⁽²⁾ رشيد مصالي : المرجع السابق، ص ص 58، 57.

⁽³⁾ سعيد بو الشعير : المرجع السابق، ص 89 .

إن الاشتراكية عند بومدين معناها تحقيق العدالة بين جميع أفراد الشعب لأن غاية الإسلام الأساسية كما يقول هواري بومدين هي نشر العدالة، فالرسول - صلى الله عليه وسلم - لم يكن يوماً مالكا لأي شيء مهما كان، وقد عاش دائماً حياة بسيطة مثل أبسط المؤمنين، وهذا راجع لأن الإسلام يدافع عن كرامة الإنسان وأنه لم يكن أبداً دين استغلال وهذه حقيقة يجب التأكيد عليها.

كما يرى أن الاشتراكية هي الانتصار على الجهل والمرض والتخلف، فهي إذن بالنسبة إليه كفاح يوجه دائماً بانتصار حيث يقول⁽¹⁾: "إن تاريخ الشعوب ليس إلا سلسلة من المعارك المتتوعة تخرج ظافرة من معركة لتدخل مزودة بسلاح جديد إلى معركة الاستقلال، فإن ذلك ليس إلا سلاحاً لا بد منه لخوض معركة أخرى هي معركة النهضة والرقي والإنجاز".

فمنذ 19 جوان 1965 تواصل البناء الاشتراكي بدون انقطاع بطريقة عملية وتدريجية مع المساهمة الفعلية للجماهير الشعبية بطريقة ديمقراطية ومنظمة تنظيمياً محكماً⁽²⁾، فهي موضوعة في إطارها التاريخي والثقافي، بالإضافة إلى المحيط العالمي الذي تبلورت فيه وتأثرت بالمذاهب الاشتراكية السائدة فيه، إنها ثورة شاملة تمس جميع قطاعات الحياة الاجتماعية من صناعة وزراعة وثقافة، هذه الأوجه الثلاثة التي تكون كلاً متكاملاً، تمثل فيها العاملان الصناعي والزراعي، بنيتها الاقتصادية، أما العامل الثقافي فيتمثل ببنيتها الفوقيـة كوعي اشتراكي لمبادئ الاشتراكية ولاستراتيجياتها ولأهدافها⁽³⁾.

⁽¹⁾ حفيظي هشام : أقوال وآثار للرئيس الراحل هواري بومدين، الاتحاد الوطني للشبابية الجزائرية المكتب الولائي للطلبة - فرع الإقامة الجامعية، منتوري قسنطينة: ص ص 3-4

⁽²⁾ أحمد طالب الإبراهيمي: الثورة الجزائرية وقائع وأبعد، الذكرى العاشرة للاستقلال، وزارة الإعلام والثقافة، 1972، ص 84 .

⁽³⁾ مختار غريب: المرجع السابق، ص 129.

المبحث الثاني : الثورة الزراعية

كان موضوع الفلاحة في الجزائر منذ سنة 1830، القطاع الاقتصادي الأكثر استقطاباً لرأس المال الفرنسي، الذي ركز في نشاطه الاستغلالي للأرض الجزائرية على إنتاج المزروعات المطلوبة بقوة في الأسواق الفرنسية والأوروبية بصورة عامة، مثل الحبوب والخمر والحمضيات، وهو ما أدى إلى تعرّض القطاع الفلاحي الجزائري خلال فترة الاحتلال إلى تغيير جذري عنيف تسبّب في انقسامه إلى قطاع متطرّف يسيره المعمرّون الأوروبيون في الجزائر وقطاع تقليدي تعيش منه الأغلبية الساحقة من الجزائريين⁽¹⁾.

تجسّدت الثنائيّة المذكورة للفلاحة الجزائرية في وجود قطاعين فلاجين متجانسين من حيث إمكانيّات العمل وأساليب الاستغلال أو هما⁽²⁾:

1- قطاع الأهالي المنكوح من ملكيات الفلاحين الجزائريين الواقعة في معظمها فوق أراضي فقيرة ذات أدوات إنتاج بسيطة، وأساليب عمل بدائية قائمة على المجهود العقلي الذاتي والجر الحيواني أكثر من قوّة الآلة.

2- قطاع المعمرّين الذي ضمّ الملكيات الشاسعة التابعة للمعمرّين الأوروبيين ذات الأرضيّة الجزائرية الخصبة الواقعة في الشريط الساحلي، وحول الهضاب العليا التي تم الاستيلاء عليها بالقوّة من أصحابها الشرعيين ووزّعت على المستقدمين الأوروبيين في إطار حركة الاستيطان النشطة التي عرفتها الجزائر خلال القرن التاسع عشر مع ظروف الغزو العسكري الفرنسي والترسانة القانونية القمعية التي استخدمت بصورة مستمرة لتجريد الجزائريين من أراضيهم⁽³⁾.

وفي ظل التطورات السياسيّة التي حدثت بعد الاستقلال المتمثلة في الهجرة الجماعية للأوروبيين لأملاكهم في الجزائر جاء أمر 24 أوت 1962 للجنة التنفيذية المؤقتة الخاصة بدعوة ولاة الولايات إلى الاستيلاء على الوحدات الصناعية والفلحية المهجورة وتشغيلها⁽⁴⁾.

وأعقب هذا الأمر يوم 15 أكتوبر من السنة نفسها، إصدار جبهة التحرير الوطني لقرارات دعت فيها إلى تكوين لجان تسيير عماليّة في الوحدات الاقتصاديّة المذكورة⁽⁵⁾. تلاها بعد أسبوع نشر مرسوم 22

⁽¹⁾ أحمد بن مرسل: مفهوم الاشتراكية في التجربة التنموية الجزائرية، دراسة تحليلية لخطب الرئيس بومدين 1965-1978، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر: جوان، 1994، ص 251.

⁽²⁾ محمد السويفي: التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية، وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1986، ص 137.

⁽³⁾ حسن بلهول: الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر، ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر: 1984، ص 21.

⁽⁴⁾ République Algérienne démocratique et populaire : Journal officiel, n° 121, imprimerie officiel Alger : 07, Septembre 1962, P 138.

⁽⁵⁾ أحمد بن مرسل: مفهوم الاشتراكية في التجربة التنموية الجزائرية، المرجع السابق، ص 254.

أكتوبر الخاص بتنظيم انتخاب عمال المؤسسات الاقتصادية المذكورة للجان تسيير تقوم بمهمة الإدارة والتسيير⁽¹⁾.

وشكلت الإجراءات الفلاحية السابقة في الجزائر بذرة القطاع الفلاحي الاشتراكي الذي تم في مرحلة أولى 182 ألف هكتار، بالإضافة إلى 300 ألف هكتار من الأراضي المشتركة⁽²⁾.

وقد كانت هذه الأرضي موضوع قرارات التسيير الذاتي يوم 22 مارس 1963⁽³⁾، وبذلك رسم نظام التسيير الذاتي وسجلت أول خطوة في السيرة نحو الاشتراكية⁽⁴⁾.

لكن بعد التصحح الثوري قامت السلطة بقيادة "هواري بومدين" بتعديل هذا القانون وهذا في سنة 1968 م، على اعتبار أن القوانين القديمة كانت غامضة وصعبة الفهم بالنسبة لبسطاء العمال وال فلاحين، كما أنها قوانين ناقصة وبعيدة عن الواقع، لأن الذين وضعوا هذه القوانين هم أشخاص عاشوا طوال حياتهم بعيدين عن الواقع فهم ليسوا أبناء الفلاحين ولم يقتربوا في يوم من الأيام من الفلاحين، لذلك فإن القوانين القديمة لا تتماشى ولا تتناسب مع واقع الفلاح⁽⁵⁾.

ففقد صاح الرئيس "هواري بومدين"، يوم أول ماي 1970، في وجه من طالبوا بقراء مزارع التسيير الذاتي، من بين عشرات الآلاف من العمال قائلاً⁽⁶⁾: "إن هناك من يوحى ويحاول أن يقنعنا بقراء المزارع، مزارع التسيير الذاتي، وأنا أقول لكم أيها العمال أن التسيير الذاتي هو من أهم قواعد الثورة وأقدسها وأنه سيبقى القاعدة الأساسية للفلاحية الاشتراكية في بلادنا".

كما يؤكد بومدين أن اختيار طريق التسيير الذاتي جاء للقضاء نهائياً على الصورة القديمة، وإن الحكم في المزرعة يجب أن يكون للمنتخبين. فالتسير الذاتي معناه أن العمال هم الذين يشرفون على المزرعة وأن لهم هيئتان، ولجان ينتخبونها بكل حرية وديمقراطية، تتضم حياة المزرعة وتشرف على الإنتاج.

والتسير الذاتي معناه أيضاً أن العمال مسؤولون عن الربح والخسارة وهذا ليس مجرد تمنيات وأحلام لأنه بعد قرار الالمركزية الذي أتخذه بومدين في شهر أكتوبر سنة 1966، أعلن أن المرحلة الجديدة هي توزيع الأرباح على العمال الذين حققوا أكبر الإنتاج⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ République Algérienne Démocratique et populaire, Journal officiel, n° 01, imprimerie officielle Alger : 26 Octobre 1962. P 14

⁽²⁾ محمد السويفي : المرجع السابق، ص 143

⁽³⁾ République Algérienne démocratique et populaire : Journal officiel, n° 121, imprimerie officiel Alger : 29 Mars 1963, P298.

⁽⁴⁾ الإتحاد العام للعمال الجزائريين : هواري بومدين، سبقى ثورتين، النشرة الفدرالية: 1980، ص 04

⁽⁵⁾ وزارة الإعلام والثقافة: خطب الرئيس هواري بومدين 19 جوان 1965 - 19 جوان 1970، ص ج 3 ص ص 21-20.

⁽⁶⁾ الاتحاد العام للعمال الجزائريين، المرجع السابق، ص 4 .

⁽⁷⁾ خطب الرئيس هواري بومدين : 19 جوان 1965، 19 جوان 1970، ج 3، المصدر السابق، ص 21.

وفي سياق متصل بالموضوع يضيف الرئيس بومدين قائلاً⁽¹⁾: "أن القوانين الجديدة جاءت لتجد الحلول للمشاكل المطروحة في الميدان وفي مقدمة هذه المشاكل تبرز قضايا تطبيق نظام الامركزية الذي هو الدعامة الأساسية للتسخير الذاتي.

ومعنى تطبيق نظام الامركزية هو أن تعرف كل مزرعة على حدى نتائج أعمالها وأن تضبط حسابات كل مزرعة على انفراد، وهذا حتى لا يبقى العمال كالسابق يعملون ويقدمون الإنتاج ولا يعرفون النتائج.

وقد ظهر مشروع الثورة الزراعية التي أعلنها الرئيس هواري بومدين في 8 نوفمبر 1971 م ويقول في هذا الصدد⁽²⁾: "الثورة الزراعية مطلب مقدس كافح من أجله ملابين الجزائريين القاطنين بالأرياف، ونحن عندما نتحدث عن الثورة الزراعية إنما نقصد بذلك تغيير الريف الجزائري والقضاء على البؤس والفقر...".

وإذا أردنا معرفة مفهوم الثورة الزراعية، فإن الثورة بمعناها العام تعني تغيير ما هو سيء وغير ملائم بما هو أحسن وأجدى وأكثر نفعاً وملائمة لروح العصر ومتطلبات التطور ومطامح الشعوب وتطلعاتها وبهذا المعنى الواضح والبسيط والسامي والمقدس للثورة الزراعية، فإنه لا يلزم أن نعزى مفهومها الغموض والإبهام والتعقيد ما دام التغيير في حد ذاته ليس بأي حال ظاهرة غريبة، بل هو سنة الحياة والوجود منذ الأزل لأن ذلك يستجيب مع غريزة أصلية في الإنسان تدفعه دوماً إلى حب المزيد من الرفعة والتطور والسمو والسيطرة على الطبيعة وإخضاعها لإرادته والتحرر من قيودها التي تكبله وتحد من انتلاقه نحو تسجيل مزيد من الانتصارات بالتخلص من شبح الفقر وعبودية التخلف ومذلة الاستغلال والخضوع⁽³⁾.

فالهدف الرئيس الذي ترمي إليه الثورة الزراعية هو تخصيص الدخل الفلاحي لتحسين مستوى معيشة الجماهير الريفية وتقدم الفلاحة والقضاء على العادات السيئة وضمان مستقبل صغار الفلاحين وحمايةهم من المضاربة وتمكينهم من تنظيم أنفسهم بقصد الوصول إلى السيطرة على التقنيات العصرية وإنجاز الاستثمارات، فالأمر يتعلق إذن بخلق الظروف الازمة لتغيير وجه الريف تغييراً جذرياً، إذ أن المادة الأولى من ميثاق الثورة الزراعية قد نصت على⁽⁴⁾: "الأرض ملك لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها". وهذا يعني أن استغلال الإنسان للإنسان سيلغى في جميع أشكاله، وأن الخامسة سيقضي عليها إلى الأبد، والأراضي التي ستؤمن هي التي ستشكل الصندوق الوطني للثورة الزراعية، ومعلوم أن التأميمات ستمس الأراضي التي لا يستغلها أصحابها شخصياً (التغيير) والأراضي

⁽¹⁾ خطب الرئيس بومدين، 19 جوان 1965-19 جوان 1970، ج 3، المصدر السابق، ص 23.

⁽²⁾ المصدر نفسه، ص 10.

⁽³⁾ عبد القادر يحاوي : الثورة الزراعية بين الطموح والإنجاز، مجلة الجيش، العدد 94، جانفي 1972، ص 4

⁽⁴⁾ سهيل الخالدي: الثورة الزراعية في الجزائر، اتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين، دار العودة، بيروت، ص 112.

الفائضة على قدرة عمل المالك وأسرته (تحديد الملكية الكبيرة) وأراضي المجموعات العامة والخاصة (الأراضي التابعة للدولة والبلديات والعرش والأوقاف).

ومقابل هذه التأمينات هناك حق التعويض المعترف به لأصحاب الأموال الذين ستطبق عليهم هذه الإجراءات، غير أنه منذ بداية سنة 1972 م ما فتئت التبرعات -دون تعويض- تتهاطل على الصندوق الوطني للثورة الزراعية من كل أنحاء البلاد، أما الأراضي المؤممة فإنها تتوزع على الفلاحين الذين ليس لهم ملكية معينة، القادرین على العمل وعلى استصلاح هذه الأرض بمساعدة الدولة.

لكن إذا كانت الثورة الزراعية تضمن للفلاحين وعائلاتهم حق الانتفاع بالأرض الموزعة عليهم فإنها توجب عليهم أداء عدة مهام كاستصلاح الأرضي بأنفسهم وفقاً للمخطط الوطني للتنمية وإنجاز الأعمال ذات المصلحة الجماعية في إطار تعاونيات الاستغلال والتعاونيات المتعددة الخدمات التي ستتشاء في كل بلدية⁽¹⁾.

وفي هذا الإطار يقول بومدين⁽²⁾: "إن عليكم أن تدركوا جيداً أن التعاونيات المتعددة الخدمات هي ملك لكم ولا بد من مراقبتها جيداً، والتتأكد من قيام المسؤولين عليها بواجباتهم وإيقافهم عند حدتهم إذا ثبت أنهم يتهاونون في القيام بمسؤولياتهم ويتسربون في إهار الإنتاج".

واختيار التعاونية في هذه المرحلة الثانية من مراحل الثورة الزراعية مرتبط بالظروف والشروط الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر التعاونية أكثر من أي نظام آخر الوسيلة المناسبة لتطوير الفلاحة وإدخال التغييرات الاجتماعية في العالم الريفي. فهي القوة الوحيدة التي تكفل تجديد الطاقات والمبادرات لخوض المعركة الشاملة المنظمة على الاستعمال الناقص للثروات المتوفرة ومن أجل تحسين العمل كيفاً والاستخدام الكامل⁽³⁾.

فخطب الرئيس هواري بومدين كانت دائماً مليئة بالتوصيات، تشهد على ذلك كل الخطاب التي أقيمت مع الفلاحين في عين المكان وبمناسبة وضع الحجر الأساس للقرى الفلاحية "عين النحالة" و"غليزان"، يبين فيها أهمية الثورة الزراعية بالنسبة للفلاحين. على الرغم من العراقيل الكثيرة التي تعمل على منع تطبيق الثورة الزراعية خاصة من طرف المالكين الكبار، إلا أنها واصلت دربها لما لها من مناصرين ساهموا لتحقيق الأهداف السامية حيثما كانوا وخاصة عن طريق التطوع، إذ شاركت عشرات الآلاف من الشباب الثوري والعمال والطلاب والنساء في الحملات التطوعية أياماً وشهوراً يقودون الفلاحين المستقدين في مسيرة الوعي، والفهم للحالة السياسية، وكثيراً ما أكد هواري بومدين على أن الثورة هي معركة سياسية وليس تقنية وذلك ما جاء في محتوى التعليمية رقم 51 وما قاله في الملتقى

⁽¹⁾ أحمد طالب الإبراهيمي: المرجع السابق، ص ص 143-144.

⁽²⁾ الاتحاد العام للعمال الجزائريين: المرجع السابق، ص 07.

⁽³⁾ أحمد طالب الإبراهيمي: المرجع السابق، ص 147.

حول الثورة الزراعية⁽¹⁾: "قضية الثورة الزراعية في الواقع مطلب تاريخي، وليس هناك ثورة في العالم تعد ثورة حقيقة إن لم تجعل من أهدافها الأولى الإصلاح الزراعي ... وكل واحد أن يناقش ويبدي رأيه لكن لا يجب أن يكون على حساب المبدأ" وقد حاولت الدولة من خلال هذا الإصلاح الزراعي خلق الحيوية لدى الفلاحين بتوفير ظروف اجتماعية واقتصادية من شأنها تطوير القطاع التقليدي والإسراع في توحيد الصناعات الصغيرة بالمساعدة المالية والتقنية من الدولة والجماعات المحلية وبذلك يمكن الإصلاح الزراعي من تسهيل عملية دخول التطوير والتقدم إلى الريف الجزائري وبهذا الصدد كانت السياسة الزراعية التي انتهجتها الدولة لها عدة أهداف تتمثل في:

- توحيد نظام الأراضي .

- زيادة حجم الإنتاج وتوزيعه عن طريق استخدام التقنيات الحديثة على نطاق واسع .

- تنوع الزراعات الفنية .

- إعادة جمع ثروة المواشي والتنمية المنهجية لتربيبة الماشي⁽²⁾.

لقد تم إعداد الثورة وتطبيقها على أساس من المعرفة المحددة حول إعادة توزيع الأراضي العقارية في البلاد، ففي سنة 1972 م كانت المعطيات العامة الموجودة المدعومة بالتحقيقات والدراسات المنفردة مع انعدام نظام مسح الأراضي سببا في تعطيل التدخلات السريعة لتنظيم الهيكل العقاري، ولتفادي هذه الصعاب وتذليلها تضمن أمر 8 نوفمبر 1971 مسكننا ذا علاج مزدوج يتمثل في :

- التصريح الإجباري بمكان الإقامة لصاحب الملكية للأراضي الفلاحية أو ذات الصبغة الفلاحية.

- إحصاء الأراضي العمومية والخاصة التي يجب أن تتحول إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية طبقا لأحكام الأمر المتعلقة بذلك.

ولا يمكن أن نتحدث عن الثورة الزراعية دون أن نشير إلى مشروع "السد الأخضر" الذي أسندت مهمة تحقيقه إلى شباب الخدمة الوطنية الذين برزت مجهوداتهم في كثير من الميادين وبصفة خاصة مد الطريق الصحراوي، فلقد تم اختيار خمسة مناطق لجعلها نموذجية هي : البيض، آفلو، الجلفة، بوسعاد، وتبسة، أما الأسباب التي دفعت وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي لهذا الاختيار فهي:

- قلة التضاريس مع وجود الحلفاء في كل من البيض وآفلو.

- وجود مساحات مغروسة مع سهولة التوسيع في هذا المجال بفضل الإمكانيات المتوفرة .

- الظروف الطبيعية الحسنة المتوفرة في ولاية تبسة لتربيبة الماشية وقد خصصت إمكانيات ضخمة بقصد استخدامها لتشجير مساحة تقدر بـ 1.500.000 هكتار في مدة 7 ساعة عمل، أما السد الأخضر فهو مشروع للتنمية، في إطار تطوير الغابات مما يساهم في عملية وقف الصحراء الظاهرة

⁽¹⁾ الاتحاد العام للعمال الجزائريين، المرجع السابق، ص 9.

⁽²⁾ مصطفى طلاس، بسام العسلي : الثورة الجزائرية، دار الطليعة، طلاس للدراسات والترجمة، دمشق، سوريا: 1984، ص 615.

نحو الشمال، كما يساهم في استرجاع 12 مليون هكتار صالحة للزراعة بينما لا تتعذر المساحة المستعملة حاليا 4 ملايين هكتار فقط، ويتم ذلك بواسطة عدة عمليات :

- إعادة تشجير الغابات.

- استصلاح الأراضي الممكن استغلالها لغرس الأشجار المثمرة، والحبوب وكذلك غذاء الثروة الحيوانية.

- بناء بحيرات اصطناعية في المرتفعات وتنقية وسائل الري، وتعبيد الطرقات، وبناء القرى الجبلية (الغابات).

- البحث عن المنشآت المائية وحسن استغلالها⁽¹⁾ ... كما تم إنشاء الديوان القومي للآلات الزراعية "أوناما" الذي يضم اتحادات محلية وجهوية للآلات الزراعية ووظيفته تموين القطاع الزراعي وخاصة منه المسير ذاتيا بمختلف الآلات والمعدات، وقد صدرت قوانين تمنح العمال حق التمتع بالإجازة وإعطاء تعويضات لمن يتضرر نتيجة لحوادث العمل والضمان الاجتماعي والمنحة العائلية.

ألغيت الأجهزة البيروقراطية التي تكونت إلى جانب التسيير الذاتي لتسيير الأمور والتدخل من وراء المكاتب الفخمة فتم تحويل كل اختصاصات الديوان القومي للإصلاح الزراعي إلى هيئة أخرى هي المصالح الزراعية في الولايات التي تشرف عليها وزارة الفلاحة بطريقة مباشرة وتم أيضا إلغاء تعاونيات الإصلاح الزراعي.

وبواسطة هذه القوانين التي سنتها الدولة الجزائرية في قطاع الزراعة تمكنت من رفع الإنتاج، وأصبح قطاع التسيير الذاتي يمثل 35% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة وتغطي نصف الإنتاج الوطني الفلاحي ويعيش عليها 12% من مجموع السكان⁽²⁾.

ومن هنا يتبيّن لنا أن الثورة الزراعية بما لها من حرکية ذاتية تبدو للعيان كأنها عامل تقوية لمقدرة الفلاح على القيام بدوره السياسي والاجتماعي على أكمل وجه، وعلى جعله عنصرا واعيا في الثورة الاشتراكية التي انتهجتها الدولة وأحد محركات التنمية المنسجمة للبلاد، كما كان الرئيس هواري بومدين مقتضاً بنجاح الثورة الزراعية، وبأن المجتمع الجزائري قادر على النهوض بالدولة الناشئة⁽³⁾، وهذا ما أكدته في قوله⁽⁴⁾: "إن هذه الثورة ثورة عظيمة وهي ثورتكم، وهذه فرصة تاريخية تناح لكم فلابد أن تدركوا المغزى الحقيقي لهذه الثورة الزراعية وأن تبرهنوا على أنكم أهل للثقة التي وضعتها فيكم

⁽¹⁾ وزارة الإعلام والثقافة: خطب الرئيس بومدين 5 ماي 1972-19 جوان 1973، ج 5، ص ص 150-151.

⁽²⁾ مصطفى طلاش، بسام العسلي : المرجع السابق، ص 616.

⁽³⁾ خطب الرئيس هواري بومدين 19 جوان 1965-19 جوان 1970، المصدر السابق، ص 104.

⁽⁴⁾ وزارة الإعلام والثقافة: خطب الرئيس هواري بومدين 2 جويلية 1973م - 3 ديسمبر 1973، ج 5، نشر وتوزيع وزارة الإعلام والثقافة، ص 10.

الثورة وأنتم قادرون على أن تبرهنوها على هذه الثقة، وأن أحسن جواب تقدمونه هو النجاح الذي يعود عليكم وعلى البلاد بالفائدة".

وأخيرا يمكن القول بأن الثورة الزراعية جاء بها الرئيس هواري بومدين يدرك بها هاماً ويساهم بها في تحقيق العدالة الاجتماعية وبناء المجتمع الاشتراكي الرامي لتطوير الريف والرقي بسكانه وزدهارهم.

المبحث الثالث: الثورة الصناعية

لقد ورث الشعب الجزائري من الاستعمار اقتصاداً بالي الهياكل مبنينا على الزراعة واستغلال المواد، متجهاً أساساً نحو تصدير المواد الخام، ومتميماً على الأخص بانعدام القاعدة الصناعية⁽¹⁾، فحرب التحرير الطويلة وجميع التضحيات البشرية والمادية، فرضت على الجزائر المستقلة معركة أخرى بغية ضمان مراقبة مجموعة دوليب الاقتصاد الوطني، فكان لابد من قطع روابط التبعية مع المحتل السابق والخلاص من هيمنة الاحتكارات الأجنبية وتوزيع المبادرات، وجعل الميزان التجاري متعدلاً، وتوجيه السياسة الاقتصادية والمالية نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية لصالح الشعب الجزائري .

فعلى الرغم من الفوضى التي كانت تطبع السنوات الأولى للجزائر المستقلة، فإن استراتيجية التنمية بدأت منذ 1963، تتبلور تحت ضغط الجماهير، ومنذ التصحيح الثوري في 19 جوان 1965 قد أخذت هذه الإستراتيجية للتنمية شكلًا مضبوطاً، دقيقاً وواضحاً، وجعلت الأمة بأسرها تتظر إلى مستقبلها بكل أمل وتفاؤل⁽²⁾.

لقد كانت الثورة الصناعية التي نادى بها هواري بومدين وهي إحدى الثورات الثلاث (الزراعية، الصناعية والثقافية)، من أهم الركائز الأساسية في بعث الرفاهية والإزدهار في المجتمع الجزائري، وكانت بمنجزاتها المحسوسة وقراراتها وأبعادها الاجتماعية والسياسية هي سبيل توطين التكامل الثوري عند الشعب الجزائري فيما بين ثورته التحريرية الخالدة وثورة البناء، ومما لا ريب فيه أن كل الظروف التنموية التي كان الرئيس الراحل يعيّرها أهمية كبيرة قد أدت إلى دفع الوعي الجماهيري نحو التحول حول المهام الرئيسية للبناء الوطني ولا سيما في مجال بناء اقتصاد وطني منظم ومركز تستفيد منه فئات الشعب دون أن تلتحقه ضربات الاحتكارات الاقتصادية العالمية، وهو الوعي الذي تستفيد منه كل المراحل القادمة في إنجاز المجتمع الجزائري⁽³⁾.

إن التصحيح الثوري الذي تم في 19 جوان 1965، عمل على تقويم اختيارات التصنيع مطابقة للاختيار الإيديولوجي، فتحقيق ثورة صناعية حقيقة مرتبطة بثورة اقتصادية حقيقة، إذن فالثورة الصناعية تعتبر مطلباً ضرورياً من متطلبات النمو المتافق ومحركاً يجلب المجتمع إلى الرفاهية والإزدهار، ذلك لأن التنمية الاقتصادية في الجزائر لابد أن تستهدف توفير وسائل الإنتاج التي من شأنها أن تنهض بجميع أنواع النشاط الاقتصادي، كما أن على الاقتصاد الوطني أن يوفر لنفسه شروط التسيير والإدارة⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ الميثاق الوطني 1976: المصدر السابق، ص 116.

⁽²⁾ أحمد طالب الإبراهيمي، المرجع السابق، ص 50.

⁽³⁾ عبد الله مباركي: من معركة التحرير إلى معركة البناء، مجلة الجيش، العدد 214، جانفي 1982، ص 13.

⁽⁴⁾ أحمد طالب الإبراهيمي: المرجع السابق، ص ص 153-154.

لقد كان عنصر التأمين منذ صدور الإجراءات الأولى التي تم بموجبها وضع حد لنشاط الرأسمال الأجنبي في مجال استغلال المناجم الجزائرية يوم 06 ماي 1966⁽¹⁾ وراء سيطرة المفاهيم الاقتصادية للقطاع الصناعي حلال السنوات 1967، 1968، 1969، و 1971، التي تواصلت خلالها إجراءات التأمين للمؤسسات الصناعية والمالية الأجنبية، وقام فيها الرئيس بومدين بإبراز ذلك إلى جانب عنصر التصنيع، خاصة خلال السنوات التي تم فيها تطبيق المخطط الثلاثي (1967-1969-1970) والشروع في تطبيق المخطط الرباعي الأول (1970-1973)⁽²⁾.

لقد أثبتت التجربة رفض الجزائر المستقلة الاندماج في التيارات الاقتصادية الكبرى التي تسود العالم، وهو ما أكدته الرئيس الراحل هواري بومدين⁽³⁾ في خطابه يوم 05 ماي 1969 بمناسبة مؤتمر الثالث للاتحاد العام للعمال الجزائريين: "إنه بإمكاننا أن نستدل بهذه المشاريع ونقول بأن بلادنا دخلت معركة التصنيع بإنتاج الصلب والحديد والمحرك، وألات التجهيز... وباستطاعتنا أن نذكر من بين هذه المشاريع مركب الصلب والحديد في عناية الذي هو الآن في طور التجربة والذي سيشرع في ظرف أسبوع في الإنتاج ومركب سكيكدة البتروكيميائي الذي شرعنا بالفعل في بنائه ومركب قسنطينة الذي سيدخل ميدان التنفيذ في الشهور القادمة... ثم مركب أرزيو الذي يشمل على معمل الأسمنت والذي سيعرف إنجازات أخرى مثل مصنع لتصفيه البترول، في أواخر هذه السنة، ومركب ذراع ابن خدة لصناعة الأقمشة وعدة مركبات أخرى من بينها ركب الصوف في تيارت ومركب الأقمشة في تلمسان والمصانع التي ستبنى في مستغانم وتizi وزو والمدية... وهذه كلها أيها الإخوة مشاريع ضخمة وبإنجازها ومع المشاريع الأخرى التي نعدها تكون بلادنا قد دخلت حقيقة معركة التصنيع".

إذ لا يمكن أن تتحصر الثورة الصناعية في التصنيع وحده، بل إن مضمونه يتوقف على الأهداف التي ترمي إلى تحقيقه ويمكن تحديد هاته الأهداف على النحو التالي:

- استرجاع الموارد الطبيعية واستغلالها .
- التحرر من التبعية للخارج عن طريق تشييد صناعة معدات ومنتجات أساسية للصناعة والزراعة.
- إيجاد فرص عمل وتحقيق الرقي الاجتماعي للعمال .
- إنشاء صناعة محلية آخذة بأسباب التصنيع، لكي يتتسنى إحداث العديد من الصناعات التحويلية⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية, العدد 36، الطبعة الرسمية الجزائرية، 6 ماي 1966، ص 421-418.

⁽²⁾ أحمد بن مرسل: مفهوم الاشتراكية في التجربة التنموية الجزائرية، المرجع السابق، ص 230.

⁽³⁾ خطب الرئيس بومدين: 19 جوان 1965 - 19 جوان 1970 ،المصدر السابق، ص ص 50-51.

⁽⁴⁾ محمد العيد مطمر: المرجع السابق ،ص 75 .

لقد صرف الرئيس الهواري والجماعة التي تؤازره خلال سنوات حكمه جهود كبيرة في إنشاء صناعات خفيفة وثقيلة، ولكن بالوسائل الثورية وعلى الطريقة الاشتراكية⁽¹⁾، ليعيد للإنسان الجزائري كرامته وعزته بإتمام المسيرة الثورية، ومن ثم تحرير شعبه من قيد الذل والاستعباد والنهوض بالبلاد في شتى المجالات لتتحقق بركب الدول المتقدمة⁽²⁾، لأنه لا يوجد استقلال حقيقي بدون اقتصاد جدير يضع البلد في مأمن عن الاحتياج والضغط الخارجي⁽³⁾، فإن مهمة التي تحقيق الاستقلال الاقتصادي أصعب من تحقيق الاستقلال السياسي خاصة. إذا كان البلد كالجزائر التي تعاني من مشاكل ناتجة عن ترسبات الماضي ومخلفاته وقد قال الرئيس هواري بومدين⁽⁴⁾ بشأن الصناعة: "إن التصنيع ليس مهمة سهلة بل هو مشروع يتطلب تضحيّة كبيرة" وهو ما اكده بضعة أخرى إذ قال⁽⁵⁾: "وفي مجال التصنيع لا توجد حلول معجزة".

إن الثورة الصناعية ترمي إلى تمكين البلاد من أسباب العلم والتكنولوجيا لأنها منطلق أساسى لعملية تحسين الإنتاج الذي يقتضي إعداد الإطارات المزودة بالمعرفة والتجارب الضرورية لتمكن من تسخير الوحدات الإنتاجية لرفع وتحسين الإنتاج، ولتكوين العمال فنيا من جهة وتمكينهم من التكيف مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة وضمان مشاركتهم بفعالية في التسخير، لدفع عجلة الثورة الصناعية إلى الأمام من جهة أخرى⁽⁶⁾.

كما ورد بالميثاق الوطني سنة 1976⁽⁷⁾: "... أن الثورة الصناعية تهدف إلى إزالة البنيات الاقتصادية الاستعمارية التي تبقى بلدان العالم الثالث مصدرة للمواد الخام، ومستوردة للمنتجات المصنعة كما ترفض بنيات الاستعمار الجديد والامبرialisme التي تحاول، بحجة توزيع عالمي جديد للعمل، أن تنقل إلى بلدان العالم الثالث، الصناعات التي تعتبرها البلدان المتقدمة قليلة الفائدة على أراضيها، والتي تريد مع ذلك الاستمرار في مراقبتها بصفة مباشرة أو غير مباشرة، عندما تنجح في إقامتها بالبلدان النامية، وتلك هي المميزات التي تتيح لأكثر البلدان تقدما، مواصلة سيطرتها على بلدان إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية ودعم الاستعمار الجديد.

⁽¹⁾ عبد الكريم بوصفات : معجم أعمال الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين: المرجع السابق ص 166 .

⁽²⁾ محمد العيد مطرم : المرجع السابق، ص 56 .

⁽³⁾ Khalfa Mameri : orientation politique de l'Algérie analyse des discours du président BOUMEDIENE, 1965 -1970, 2^{ème} édition impression révolution Africaine, Alger,1978,p122.

⁽⁴⁾ محمد العيد مطرم: المرجع السابق، ص 76 .

⁽⁵⁾ Khalfa Mameri : Citation du Président Boumediene, 4éme Edition, Edition Karim Mamri, Alger : 1993, P 202.

⁽⁶⁾ علي زغود: المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع والمؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر: بلا تاريخ، ص ص 44-45.

⁽⁷⁾ الميثاق الوطني 1976: المصدر السابق، ص 122.

إن الاستقلال الاقتصادي، وبالتالي الاستقلال السياسي لا يمكن تحقيقهما بصفة كاملة على مثل هذه الأسس، ومن هنا كانت الثورة الصناعية تهدف إلى تحويل المواد الطبيعية داخل البلد نفسها، وتصديرها في شكل مواد مصنعة أو نصف مصنعة".

وهذا المجال يذكر هواري بومدين⁽¹⁾: "لقد أخذنا على عاتقنا إعطاء المحتوى الاقتصادي للاستقلال السياسي وذلك ببناء قاعدة صناعية قوية وكاملة وواجهنا محاربة شرسه من الخارج ونوعا من العجز عن تفهم الأهداف الحقيقة في الداخل، وحول هذه النقطة بالذات أقول بأن ذلك العجز عن التفهم الكامل يتصل بالتربيبة والتكوين السياسي ولا أقصد بهذا تجريحا للإطارات، فهذه الإطارات معذورة لأنها كانت تفتقر إلى التجربة وإلى الماضي الصناعي وتقاليده وخبرتها مستمدة أساسا من المدرسة الغربية التي يتسم تفكيرها بخط أساسي يهدف دائما إلى تثبيط العزائم وتسميم العقول ... لقد وضعنا الأسس المتينة لبناء النهضة الصناعية القوية، لقد كانت فترة 1969-1976 مرحلة استرجاع الثروات الطبيعية للبلاد وجعلها في خدمة مصلحة الشعب الجزائري وتأمين الشركات الخاصة والأجنبية: شركة الأبحاث والاستغلالات المنجمية، شركة التأمين والبنوك، وشركات توزيع البترول (أسيوو، أويلي) شملت هذه الحملة الشركات المتوسطة الحجم مثل شركات النقل والصناعات الغذائية، بعد أن كانت الصناعة يهيمن عليها الرأسمال الأجنبي ولتجاوز هذا التأخير قال هواري بومدين⁽²⁾ في هذا الصدد "إن سياسة التصنيع هذه تعني خلق أسواق جديدة بمواجهة الاستغلال الإمبريالي وهذا هو الهدف البعيد الذي رسمناه في مشاريعنا".

إن تأمين الثروات الباطنية للأرض مثل استرجاع الأراضي كان إجراء ضروريا دونه تكون كل محاولات للتصنيع للخروج من التخلف باطلة وفاشلة، وفي طريق التصنيع كان لابد للمرحلة الأولى أن تمر بامتلاك المواد الأولية، وعلى هذا فإن تأمين الثروات المنجمية قد فرض نفسه كضرورة أولى، إن هذا القرار -الذي استقل بحماس من طرف أغلبية الجماهير الجزائرية- قد جاء نتيجة لمراسيم التأمين الصادرة في تاريخ 6 ماي 1966 ومنذ صدورها كانت محلا لتساؤلات واردة من وراء البحار، إلا أن التاريخ يبرهن على أن استرجاع الثروات المنجمية قد لعب دورا أساسيا في انتصار الجزائر على التخلف، وقبل هذا القرار فإن سياسة الشركات المنجمية التي كانت بأيدي الاحتياطات الأجنبية كانت تتميز بـ :

- انعدام شبه تام لعملية البحث.

- الاستغلال الإرتجالي للثروات الباطنية وعمليات الحفر والتنقيب، مما أدى إلى استنزاف تلك الثروات دون الأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال المقبلة.

- سياسة تجارية تعتمد على اتفاقيات تبرم بين جماعات لها روابط بالمصالح الرأسمالية ضمنا لصفقاتها التجارية، ومنه فإن الشركة الوطنية للاستثمار المناجم (سونريم) والتي عهدت إليها الحكومة تسخير

⁽¹⁾ وزارة الإعلام والثقافة : عشر سنوات من الانجازات 19 جوان 1965 – 19 جوان 1975، المصدر السابق، ص 225.

⁽²⁾ الاتحاد العام للعمال الجزائريين : المرجع السابق، ص 10.

جميع المناجم قد حددت لنفسها هدفاً يرمي للقضاء على هاته التناقضات للوصول إلى إعادة تنظيم استثمار المناجم طبقاً لأهداف التنمية الاقتصادية للبلاد⁽¹⁾.

أما بالنسبة للتأمين في قطاع المحروقات فقد ذكر بومدين⁽²⁾ في نص خطابه يوم الفاتح من نوفمبر 1970 ما يأتي: "إن قطاع المحروقات يجب أن يخدم مصلحة بلادنا وأن يتوجّل كلية في مخطط التنمية ذلك أنه يمثل جزء لا يتجزأ من اقتصادنا الوطني".

إن المحروقات والموارد الإستراتيجية التي ترخر بها أغلب البلدان المستعمرة سابقاً كان بإمكانها أن تمثل الوسيلة الأكيدة للتخلص من التخلف، ولكن ظلت ثروات هذه البلدان ولمدة طويلة نهباً للكارتل الدولي للبترول. ولقد أحرزت الجزائر انتصاراً رائعاً في المعركة الطلاقعية في سبيل مراقبة ثرواتها البترولية (هاسي مسعود)⁽³⁾.

فإسم الهواري ظل مرتبطاً بالمعارك التي خاضها لتأمين المحروقات والتصدي لذئاب تنهب ثرواتنا وعرقنا وحتى دماءنا، يريدون أن يجعلوا هذا الوضع طبيعياً، لكن بومدين ظل في مقدمة الكفاح لاسترجاع الكرامة والاستقلال الاقتصادي للبلاد⁽⁴⁾.

لم يكن ميلاد التأمين وليد عام 1971، وإنما كان قبل ذلك والدليل على ذلك أحداث جوان 1967، التي أمنت خلالها الجزائر الشركات البترولية الأمريكية والبريطانية (إسو موبيل وسانكليز والباسو) وفي سنة 1968 أمنت جميع الشركات الأجنبية التي تقوم بتوزيع البترول في الجزائر، حيث كانت هذه الشركات تحكر ثلث شبكة التوزيع، كما تم في ذات الوقت تأمين مشتقات النفط وكذا الأسمدة الآزوتية في كل مجالات التصنيع والتوزيع والتسويق، ولم تصل سنة 1970 إلا والجزائر تمتلك النسبة التالية: البحث %60، التوزيع 100%， الاستخراج 33.33%， النقل والري 66.7%， التكرير 80%， أما الدليل الآخر فيتمثل في المدارس العليا التي أنشأتها الجزائر والمنتشرة في المعهد الإفريقي للمحروقات سنة 1964، وقد تخرج منه مئات المهندسين، ثم معهد البترول الجزائري، وكانت سونطراك مكلفة مبدئياً بنقل وتسويق المحروقات، وكانت الأهم من بين كل الشركات الوطنية⁽⁵⁾، لقد كانت موجودة وعاملة في ميدان بناء أنابيب حوض الحمراء - أرزيو مسدار - سكيكدة، كما كانت موجودة وعاملة في ميدان التحويل بفضل مصانع تكرير أرزيو وسكيكدة، وفي مجال التسويق أيضاً بفضل ما تبرمه من اتفاقات مع الشركات والجمعيات الأجنبية، وكانت تملك احتكار توزيع المحروقات في السوق الوطنية بواسطة التأمينات مثل :

⁽¹⁾ أحمد طالب الابراهيمي: المرجع السابق، ص 52.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص 53

⁽³⁾ المرجع نفسه، ص 54.

⁽⁴⁾ الاتحاد العام للعمال الجزائريين، المرجع السابق، ص 11.

⁽⁵⁾ مناوي الزبير: تأمين المحروقات قرار في مستوى التحديات، مجلة الجيش، العدد 331، مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه، ص 13.

تأميمات 24 أوت 1967 لشركة : مويل وآرسو، حيث تملك الدولة احتكار التسويق في الجزائر لجميع المواد البترولية ومشتقاتها، كذلك التخزين والنقل⁽¹⁾.

لابد من الإشارة أن الجزائر قبل الدخول إلى مرحلة التأميم كانت تريد تكوين قاعدة بشرية من إطارات، وكانت للتأميمات عدة دوافع منها:

- بعض الاتفاقيات التي أبرمت بين الجزائر وفرنسا لم تكن لتسجيف لآمال الجزائر ذلك أن الطرف الفرنسي ضمن الجمعية التعاونية آسكوب لم يكن صادقا في جميع المستويات (التفبيب، الاستثمار، تكوين الإطارات) من خلال اتفاقية 29 جويلية 1965، التي كانت تقتضي إنشاء جمعية تعاونية آسكوب - ومساحات التفبيب تكون من مشمولات المنقبين لمدة أقصاها ثلاث عشرة سنة والشركات الفرنسية تكون مجبرة على أن تستثمر في الجزائر مجموع رأس مالها، يخصم منه التكاليف الإجتماعية والأرباح الصافية من الضرائب، وحجم الضرائب محدد بـ 55%， ثم إن الميزان التجاري بقي لصالح فرنسا حتى سنة 1986%.
- الجزائر كانت بصدده القيام بعملية التنمية الشاملة التي تحتاج إلى موارد مالية، ولا يمكن أن تتحصل عليها إلا من النفط ومن ثرواتها الطبيعية الأخرى.
- إن الجزائر ترى أن التنمية الحقيقة لا يمكن أن تتحقق في ظل امتيازات أجنبية تعيق عمليات الإنداجم الاقتصادية في الوطن .

أرادت الجزائر أن تمتلك سيادتها على الثروات الطبيعية وكذلك الاستقلالية في ميدان التشريع والتنظيم⁽²⁾. وفي ذكرى عيد العمال الجزائريين الذي احتضنته دار الشعب في 24 فيفري 1971 أعلن الرئيس بومدين عن تأميم البترول الجزائري بنسبة 51% والغاز ووسائل نقله بنسبة 100% وثارت ثائرة الفرنسيين، ولعل التأميم استثار في أذهانهم بالفعل ذكريات تأميم جمال عبد الناصر لقناة السويس، وهكذا فرض حصار على تسويق البترول الجزائري، الذي وصف آنذاك بأنه بترول أحمر متاثر بالشيوعية وقد رد الرئيس بومدين قائلا⁽³⁾: "إنه إذا كان بترولنا أحمر فإنه تلون بدماء شهداءنا، الذين يعودون بالملائين منذ الغزو الفرنسي".

كما تعرض بعض العمال الجزائريين في فرنسا وعددهم 700.000 لعنف وسوء المعاملة وهكذا توقفت السوق الفرنسية عن استقبال النفط الجزائري ابتداء من أبريل 1971، وراحت فرنسا تحرض على مقاطعة البترول الجزائري ثم بدأت تمارس ضغوطا حول تسويق النبيذ والتمر الجزائري، وقد رفعت الجزائر سعر نفطها إلى 3.60 دولار مع إعلان استعدادها لدفع تعويضات عن التأميمات تصل

⁽¹⁾ وزارة الإعلام والثقافة: عشر سنوات من الإنجازات 19 جوان 1965 - 19 جوان 1975، المصدر السابق، ص 80.

⁽²⁾ مناوي الزيبي: المرجع السابق، ص 14.

⁽³⁾ محى الدين عيسمور: أيام مع الرئيس هواري بومدين، وذكريات أخرى، ط3، موقم للنشر والتوزيع، الجزائر: 2000،

ص 437

إلى 100 مليون دولار مع اقتراح بحث كل القضايا المتعلقة بين الجزائر وفرنسا في إطار متكامل ومترابط⁽¹⁾. وكانت أن طلبت الحكومة الجزائرية إلى الشركتين الفرنسيتين سي-أف-بي (CFP) ويراب (ERAP) -اللتين كانت توليان إنتاج ثلثي البترول الجزائري- زيادة أسعارهما المعلنة، وحينها تعثرت المفاوضات، فاتخذت الحكومة قرارا يقضي برفع السعر، ثم أعلنت في فبراير 1971 الاستيلاء على 51% من أسهم الشركة مع تأمين منشآت الغاز والأنابيب بأسرها⁽²⁾ والأسس التي قام عليها التأمين تتمثل في يلي:

- 1- ممارسة الرقابة على الثروات الوطنية بصفة فعلية و مباشرة.
- 2- القيام مباشرة بكلفة عمليات الاستثمار بواسطة الشركة الوطنية سوناطراك.
- 3- فتح المجالات الواسعة لاكتساب التجربة والخبرة العملية أمام المواطنين الجزائريين.
- 4- التنسيق بين قطاعات الإنتاج في إطار مخطط وطني⁽³⁾.

وقد قال الرئيس بومدين في خطاب له⁽⁴⁾: "عندما قمنا بتأمينات من أجل استرجاع الثروة الوطنية سواء كانت هذه الثروة تتشخص في المناجم أم في البنوك أم في شركات التأمين أم في المؤسسات الصناعية، وجدنا كذلك أصواتا أخرى ترتفع لمحاولة التشكيك والتغليط من عدم كفاءة وعي العمال". كما أعلن من قبل في خطاب تاريخي بمناسبة الذكرى 15 لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين:

- تحديد المساهمة الجزائرية في الشركات الفرنسية بـ 51%.
- التأمين الكامل لآبار الغاز الطبيعي .
- تأمين النقل عبر كامل التراب الوطني .

إن القرارات المستجيبة للمطامح العميقية للجماهير الجزائرية والتي استقبلت كانتصار حاسم للثورة ومرحلة هامة خطتها في طريق البناء الاشتراكي كانت تعبيرا على النشاطات البترولية والغازية التي أصبحت بيد الدولة الجزائرية، حيث أن الجزائر أصبحت عملياً تشرف على ما يزيد عن نصف الإنتاج، وعلى قرابة مجموع التنفيذ و 88% من التكرير ومجموع النقل والتوزيع، بالإضافة إلى هذا فإن الغاز أصبح إنتاجاً وتسويقاً وتحويلاً من اختصاص ونصيب الدولة الجزائرية ولقد قال الرئيس الراحل في خطابه التاريخي المذكور⁽⁵⁾: "لقد اتخذنا هذه الإجراءات لأن المراقبة والتأمين يمثلان امتداد الثورة إلى هذا الميدان البترولي، الذي كان بالأمس يعتبر منطقة محظوظة على هذه الدولة نفسها".

وأضاف يقول: "أما نحن فإننا نعتبر أن هذا الإجراء يعزز سيادة بلادنا ويستجيب لاختيارات شعبنا العميقية هذه الاختيارات التي لم نقبل أبداً التفاوض بشأنها".

⁽¹⁾ محي الدين عميمور: المرجع السابق، ص 438.

⁽²⁾ عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، ج 2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بلا تاريخ، ص 62.

⁽³⁾ مناوي الزبير: المرجع السابق، ص ص 13-14.

⁽⁴⁾ خطاب الرئيس بومدين 19 جوان 1965 - 19 جوان 1970، ج 3، المصدر السابق، ص 352.

⁽⁵⁾ أحمد طالب الابراهيمي: المرجع السابق، ص 61.

لقد تجلت آثار التأمين في المجال الاقتصادي في بروز ظاهرتين الأولى تتمثل في تطور عائدات الجزائر، من العملة الصعبة أما الثانية فتتمثل في تطور شركة سوناطراك وبشكل سريع، ففي مجال العائدات بلغت مساهمة سوناطراك في ميزانية الثورة سنة 1971 مقداره 173 مليون دينار أي بزيادة 3/1 عن سنة 1970.

كما أثر التأمين على ميزان المدفوعات، فكانت إيرادات الدولة بالعملة الصعبة حوالي 3300 مليون دينار أي بزيادة عن عام 1970 تقدر بـ 17.8 % بالمائة أما سنة 1972 فكانت مداخيلها من العملة الصعبة 5000 مليون دينار جزائري، كما استعادت الدولة الجزائرية ديونها من الشركات الفرنسية المقدرة بـ 800 مليون دينار جزائري.

ومن الناحية المؤسساتية فإن التأمين سمح بتطور سريع للشركة الوطنية سوناطراك التي أنشئت في سنة 1963 م وتوسيع عملها بموجب مرسوم 1966 م حيث سيطرت على الاستثمارات في مجال الهيدروكربونات وبعد 1971 م أصبحت لها تسع فروع تساهم في الأعمال المعدنية الأخرى وترافق منذ 1971، 77 % من الإنتاج الوطني من البترول و100% من الغاز الطبيعي و100% أنابيب الغاز والتكرير. حيث أن الجزائر أصبحت تمول مشروعها التنموي من خلال هذه العائدات وأخذت في إلغاء الأذدواجية من الناحية الاقتصادية، وانطلقت حركة التصنيع والتعمير في البلاد⁽¹⁾.

حيث يقول الرئيس الراحل هواري بومدين⁽²⁾: "لقد استطاعت الجزائر بتبني طاقتها الخاصة أن تخوض حتى النصر معركتنا من أجل استعادة حقوقها الاقتصادية وتحررها الاقتصادي" فقد خاضت الجزائر في مجال النفط والغاز معركة استرجاع الثروات الطبيعية وبلغت هذه المعركة ذروتها بإبان سنة 1971 ومن هنا فإن 24 فيفري 1971 هو يوم مشهود في تاريخنا، إذ تمكن الجزائر بفضل إجراءات التأمين التي اتخذت في ذلك اليوم من أن تستعيد سيادتها وتمارس حقوقها كاملة غير منقوصة على الموارد الغازية في البلاد، وتشمل قطاع المحروقات وتطبيق المنهج السياسي الذي أقرته القيادة الثورية في المجال الاقتصادي⁽³⁾، وبهذا أصبحت جميع قطاعات الاقتصاد الوطني الإستراتيجية تحت إشراف الدولة مباشرة، وهكذا أصبحت الجزائر تتصرف بكل سيادة من خلال شركاتها الوطنية في 80 % من إنتاج البترول في كافة حقول الغاز، وجميع منشآت التكرير والمنشآت البترولية، كما أصبح يتصرف في 90 % من منشآت توزيع الغاز الطبيعي⁽⁴⁾. بالنسبة للغاز كانت نسبة الاحتياطي الذي تحكم فيه شركة سوناطراك من خلال مساهمتها في شركة "ريبال" يبلغ 18 % سنة 1966، وارتفعت هذه النسبة إلى 29 % تقريباً قبيل إجراءات التأمين وهذا نظراً للاكتشافات الجديدة التي توصلت إليها سوناطراك في "حاسي مسعود" سنة 1968.

⁽¹⁾ مناوي الزبير: المرجع السابق، ص 14.

⁽²⁾ وزارة الإعلام والثقافة: خطب الرئيس بومدين 05 ماي 1972 - 19 جوان 1973، ج 3، المصدر السابق، ص 152.

⁽³⁾ المكان نفسه.

⁽⁴⁾ المصدر نفسه، ص 153.

و"وادي نومير" سنة 1969، وكذلك بفضل شراء أسهم شركة "ريبال" سنة 1969 وتأمين أسهم شركات "شال" و"موبيل" و"فيليبيس" سنة 1970. ولقد وضع مجموعاحتياطي الغاز الطبيعي والذي يقدر بحوالي 300 مليار متر مكعب تحت رقابة الدولة منذ قرارات التأمين في 24 فيفري 1971⁽¹⁾.

وفي ماي 1968، تم تأمين 45 مؤسسة صناعية تابعة للشركات الأجنبية في قطاعات هامة: البناء الميكانيكية والكهربائية، الأسمدة، أدوات البناء، صناعات غذائية، وكانت 45 المؤسسة المؤممة تشغلهالي 7000 عاملًا ورأسمالها حوالي 50 مليار من الفرنك القديمة وهذه القوة الصناعية الهامة استخدمت لصالح تنمية البلاد، وإلى جانب هذه التأمينات فإن تطهير القطاع الصناعي قد تم أساساً عن طريق إنشاء شركات وطنية تضم جميع الصناعات لنوع واحد من النشاطات⁽²⁾. وكانت أعظم إنجازات هواري بومدين في مجال تأمين النشاط الصناعي: معامل تكرير النفط بآرزيو التي دشن يوم الثلاثاء 19 جويلية 1973 ومركب مصنع الحجار يوم الخميس 3 جويلية 1969⁽³⁾. كما ارتبط اسم هواري بومدين بالخططات وكانت أهداف المخطط الرباعي الأول تتحصّر في:

- تقييم وتطوير الموارد الطبيعية واستعادتها لإخراج البلد من تحت الهيمنة الرأسمالية.
- تشييد صناعة التجهيزات وصناعة المواد الأولية الضرورية.
- تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات ليتمكن العامل من أن يصبح منتجاً ومسيراً في نفس الوقت.

وكان من ضمن تطبيق المخطط تنمية الصناعات الخفيفة، الميكانيكية (الحجار ومعمل تركيب الجرارات بقسنطينة) التغذية والنسيج والجلود، كذلك تحويل الخشب والورق، ثم توسيع منشآت صناعة مواد البناء (الإسمنت) وقال فيما يخص التنظيم الاشتراكي للمؤسسات فقد قال الرئيس الراحل هواري بومدين⁽⁴⁾: "إذا كنا ركزنا جهودنا في ميدان التنظيم الاشتراكي للمؤسسات، فلأن هذا الموضوع أصبح يزداد أهمية نظراً لتوزيع اقتصادنا وتطور صناعتنا، وكبر حجم الاستثمارات المالية... هذه الإمكانيات الجبارة تتطلب مراقبة مستمرة ويقظة دائمة فيما يتعلق بمراقبة أموال الدولة التي هي أموال الشعب وبذلك نصل إلى إقامة نظام يصبح فيه كل واحد منا مراقباً لهذه الأموال وحارساً أميناً عليها، إن الهدف الأساسي من كل هذه الأعمال هو إسعاد الفرد ورفاهيته، وذلك بتحسين أوضاع العمال والفلاحين اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، ولن يتحقق هذا الهدف إلا إذا كسبت معركة الإنتاج، وكسب هذه المعركة يكون بفضل الوعي واليقظة والعمل المستمر، وسنبقى نعمل من أجل تطوير اقتصادنا الوطني وعلى العامل والفالح أن يقوما بدورهما التاريخي في التحرير الوطني".

⁽¹⁾ وزارة الإعلام والثقافة: خطاب الرئيس بومدين، 05 ماي 1972 - 19 جوان 1973، المصدر السابق، ص 78.

⁽²⁾ أحمد طالب الابراهيمي: المرجع السابق، ص 68.

⁽³⁾ عبد الكرييم بوصفات: معجم أعمال الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 1، المرجع السابق، ص 166.

⁽⁴⁾ الاتحاد العام للعمال الجزائريين، المرجع السابق، ص 12.

ومما قاله⁽¹⁾: "إن المخطط الرباعي كان ثمرة مجهد متواصل، وفي نفس الوقت كان نتيجة اختيار... إن عمنا قد تجسّم بعد سنوات من المجهودات الجدية الواعية في وضع المخطط الرباعي الذي سيحدث ثورة حقيقية". وكان هذا في 24 فيفري 1970.

لقد كانت ضرورة وضع نظام للخطيط الاقتصادي قد ظهرت قبل هذا التاريخ وأدت إلى إنجاز أعمال مخططة تجلت في برامج ومخططات، وهكذا تأكّدت فكرة التخطيط في نهاية الأمر، في جو من الحركة والنشاط، لقد تجسّم تدريجيا اختيار البلاد الاشتراكي ومن الوعي المتزايد بضرورة التعجيل بالنمو الاقتصادي للبلاد باستعمال هذا المنهج.

إن التخطيط يستطيع أن يؤدي دوره كاملا باعتباره أداة للديمقراطية، بإشراكه المؤسسات في تحديد الأهداف وإشراك العمال في تحقيق هذه الأهداف⁽²⁾.

⁽¹⁾ أحمد طالب الإبراهيمي: المرجع السابق، ص 127.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص ص 127-128.

المبحث الرابع: الثورة الثقافية

لقد نسبت العديد من الإدعاءات حول التوجهات الأساسية لفكرة بومدين، متهمة إياه بالشيوعية والماركسيّة لدرجة التشكيك في انتمائه العقائدي للإسلام، ترى هل لهذه الإدعاءات المروجة حول التوجه الإيديولوجي لهواري بومدين جانب من الصحة؟ هل من أدلة وبراهين مجسدة على الواقع تثبت ذلك؟ هل من طروحات واقعية للأشياء ومكافحات صريحة تتوج هاته الإدعاءات؟ كيف يكون الطالب الازهري، الكتاني الزيتوني شيوعياً وقد وتشكلت المبادئ الإسلامية الأولى في ذهنه منذ أن كان في الكتاتيب القرآنية بقالمة مروراً بالمعهد الكتاني وجامعة الزيتونة، وانتهاءً بالأزهر الشريف كآخر محطة في علاقته بالمدرسة، هكذا قال أحد العارفين بأسرار الرئيس هواري بومدين سي مولود قاسم نايت بلقاسم⁽¹⁾. الذي يضيف قائلاً⁽²⁾: «هناك من يقول من الداخل والخارج وحتى في مكة المكرمة أن بومدين شيوعي تقصدون البقاع المقدسة؟...» ويستطرد قائلاً : «... كنت أقيم بدار الطلبة الشرقيين وأصعد كل جماعة إلى حي الأزهر حيث يقيم بومدين وبباقي الإخوة ونصل إلى الجمعة معاً... وحدث في عام 1968 إن دعاني عنده بواسطة جلول الخطيب ولم يكن له أنيس سوى غزالتين في الحديقة ولم يكن قد تزوج بعد... وحدثني في موضوع إسناد وزارة الأوقاف إلى، لكنني رفضت قائلاً له إنني أرفض هذه المهمة لأنها لا تناسب مع طبيعة تكويني، ثم إنني أعزب ويحدث أن أسهوا في بعض الأحيان... فقال لي -بومدين- "أنا مثلك أعزب وتكونني مقارب لتكونك في الأساس... وإنني أريد أن أبعث حياة جديدة في هيكل الدين الإسلامي في الجزائر من خلال تنشيط ذلك بمنهجية حديثة".

قالت عنه زوجته أنيسة بومدين⁽³⁾، كان مسلماً مطيناً، يصلّي ويصوم ويذكر ويقرأ القرآن الكريم وكان عمر بن الخطاب مثله الأعلى، كما تضيف: «لقد كان بومدين يقدس الدين الإسلامي، أراد أن تسود الحرية والعزة والكرامة في ربوع وطنه».

كما أكد السيد محمد الشريف مساعدية على الخصال الحميدة للرجل الذي اعتبره نموذج الوطنية الحقة، وفند بعض الإدعاءات التي تروج حول توجهه الإيديولوجي مؤكداً أن بومدين كان وهو يقول باستمرار إن اشتراكيتنا جزائرية وليس مستوردة من الروس أو الصين، وذكر بنهره الذي يتسم بالصرامة والقوة خدمة لأهداف الشعب ومصالحه⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ مولود قاسم نايت بلقاسم: "بومدين والثوابت الوطنية"، جريدة الشعب، العدد 8440، 28-29 ديسمبر 1990، ص 24.

⁽²⁾ مولود قاسم نايت بلقاسم: "بومدين وحكاية وزارة"، جريدة الشعب، المرجع السابق، ص 25.

⁽³⁾ أنيسة بومدين: "الوجه الآخر لمحمد بومدين الإنسان"، جريدة الشعب، المرجع السابق، ص 19.

⁽⁴⁾ عبد الرحيم مرزوق: "بومدين يبعث حيا في ذكرى الثانية عشر"، جريدة النصر، العدد 5322، 28-29 ديسمبر 1990،

ص 04.

وقد بين السيد بوعلام بن حمودة، التوجيهات الأساسية لفكر بومدين، فقال¹: "أنه فكر سياسي إسلامي، ثقافي عربي، ومن ثمة فإن الفكر الاشتراكي الذي دافع عنه بومدين لم يكن مشوبا بالفكر الشيوعي بل كان مشبعا بالتجربة الوطنية، والتجارب الاشتراكية في العالم الثالث، ومن سمات الفكر البومني كذلك الطابع الوطني والبعد الإنساني، والصلة التاريخية وقد تجلى ذلك في ديمقراطية التعليم وغيرها من المساهمات والإنجازات في مختلف شؤون الحياة، وكانت نظرة بومدين إلى التعليم والتكوين واللغة الوطنية مقرونة بالمستوى الثقافي ولذلك شجع بناء المساجد، ودور الثقافة والطباعة ووسائل الإعلام.

كما أكد مولود قاسم أن بومدين كرئيس للدولة فصل في الكثير من القضايا التي تهم الشؤون الدينية والتعليم الأصلي على الرغم من معارضة بعض الوزراء وأعضاء مجلس الثورة وهذا بفضل حسه الديني، وتمجيده للإسلام والعروبة وأعطى أمثلة كثيرة في هذا الجانب مثل ترسيم الأئمة، بعد أن كانوا يتقاضون منحا فقط، ومساعدته الشخصية في بناء ثانوية التعليم الأصلي ببولوغين، وإنشائه مدرستين إسلاميتين في السنغال، وفي بعض الدول الإفريقية، وهو الذي تبنى تنظيم ملتقيات الفكر الإسلامي في بلادنا وانتهى السيد مولود قاسم إلى القول بأن كل هذه الأعمال الجليلة وغيرها تكذب أولئك الذين ادعوا بأن بومدين ماركسي، شيوعي⁽²⁾.

والحق أن أ عملاً ومؤسسات إسلامية كثيرة رأت النور على يد بومدين مثل جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية وألف مسجد في ألف قرية اشتراكية، والمعهد الإسلامي في الخروبة بالعاصمة وتوظيف معلم القرآن الكريم الذين كانوا يعيشون على تبرعات أولياء التلاميذ، بالإضافة إلى ما سلف ذكره من ملتقيات الفكر الإسلامي، وترسيم الأئمة ومعاهد التعليم الأصلي، وغيرها.

بومدين كما قال السيد بوعلام بن حمودة، كان يشع بأفكار تحركه فهو متاثر بعقيدته الإسلامية وبالقوميات العربية، وبمشاركته الفعلية في ثورة التحرير الوطنية مما سمح له بالإطلاع على حالة الشعب الجزائري عن كثب، ولذلك لم يكن الاتجاه الاشتراكي مشوبا بالفكر الشيوعي ولا مقلدا له، بل استمد من التجربة الوطنية مع الإطلاع على تجارب البلدان الاشتراكية والنامية⁽³⁾، إن توجه بومدين خلال مراحل تعليمه ينفي عنه الإشاعات التي أصبح يروجها بعض المعرضين ثقافيا وسياسيا من أنه كان شيوعيا ملحدا وهو الذي بنى في عهده من المساجد ما لم يبنه أي حاكم مسلم في التاريخ⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ السعيد نجام: "فكر بومدين السياسي مشبع بالقيم الإسلامية"، جريدة النصر، المرجع السابق، ص 8.

⁽²⁾ السعيد نجام : "دعم أكبر للشؤون الدينية"، جريدة النصر، المرجع السابق، ص 8.

⁽³⁾ بوعلام بن حمودة: "التوجهات الرئيسية في فكر القائد الراحل بومدين"، جريدة النصر، المرجع السابق، ص 18.

⁽⁴⁾ سعد بوعقبة: "بومدين عضو في الإخوان المسلمين"، مجلة الوحدة، المرجع السابق، ص 7.

وحين قال بومدين في كلمته أمام مؤتمر رؤساء الدول الإسلامية بlahor عبارة جاء فيها⁽¹⁾: "الناس لا يريدون أن يذهبوا إلى الجنة ببطون جائعة" وأوضح السيد مولود قاسم⁽²⁾ بأن هواري بومدين بعبارته هذه إنما يقصد معنى الحديث الشريف « المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف ». كما أوضح بومدين⁽³⁾ ذلك قائلاً « إن الشعب الجائع قد لا يكون في حاجة للإنصات إلى الآيات والسور أقول هذا وأنا شديد الاحتراز للقرآن الكريم الذي حفظته في سن العاشرة، إن الشعوب الجائعة تحتاج إلى الخير والشعوب الجاهلة تحتاج إلى المعرفة والشعوب المريضة تحتاج إلى المستشفى ولن يغنىها عن ذلك شيء آخر ».

أبعد كل هذا يمكن أن يكون هذا الرجل العملاق شيووباً، هذا الرجل عقر النساء عن إنجاب مثله، لقد صرخ الساسة والمتقون وغير المتقين من نساء ورجال من سايروا عهد حكمه ومن عرفوه ومن لم يعرفوه، بشهادات وذكريات تعبر كلها عن الموقف الخالدة له، الأمر الذي يشعرنا بالكبراء والاعتزاز والفخر. كل هاته المواقف تؤكد أصالة الرجل المتجردة في أعماق ذلك البدوي الذي لم يدخل كلية باترييس لومومبا أوسان سير، ولكنه تأثر بآلام شعبه وتشققات أيدي ذلك الفلاح المرابط منذ آلاف السنين، مدافعاً عن تاريخه وعقيدته ولغته ثابتًا مثل لأوراس لا تؤثر فيه أعاصر الزمان⁽⁴⁾.

مناضل جبهة التحرير الوطني، هواري بومدين ليست الأقوال فقط تشهد على مواقفه الخالدة، بل الواقع ينطق بمنجزاته الضخمة على كل الأصعدة وفي مختلف المستويات الخاصة بالحياة. ويكتفي دليلاً على عظمته أنه استطاع أن يمسك بمقاييس الحكم في الجزائر لمدة ثلاثة عشر عاماً، حاول خلالها مخلصاً أن يجعل منه بلاداً مهيباً يحيط بالكلمة ينعم أهلها بحياة الرخاء والمساواة من خلال تقدم صناعي وازدهار فلاحي وتطور علمي ومن خلال ثلاثة مشاريع كبيرة عرفت باسم أعمدة البلاد الثلاثة الثورة الزراعية والثورة الصناعية والثورة الثقافية⁽⁵⁾ هاته الأخيرة التي قال عنها الرئيس هواري بومدين⁽⁶⁾: «ولا شك أن الثورة الزراعية والثورة الصناعية تمهدان كلياً للثورة الثقافية مثل احتلال اللغة القومية المكانة اللائقة بها، ومثل تعليمها بين جميع أبناء البلاد والدفاع عن المقومات الوطنية لكن هذه الخطوات لا تمثل إلا بعض جوانب هذه الثورة، أما الثورة الثقافية الحقة فسوف تكون أعمق من ذلك وأبعد مدى، ويوم ننتهي من تطبيق الثورة الثقافية نستطيع أن نقول حينئذ هذا هو المجتمع الجديد للثورة الإشتراكية، ومثل

⁽¹⁾ كمال بوطارن : "مواقف رجل وذاكرة شعب" ، مجلة السلام، عدد 46، 1990، ص 30.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص 30.

⁽³⁾ عبد الكري姆 بوصفات: معجم إعلام الجزائريين في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 1، المرجع السابق، ص 165.

⁽⁴⁾ مولود قاسم نايت بلقاسم: "بومدين والثوابت الوطنية" ، جريدة الشعب ، المرجع السابق، ص 24.

⁽⁵⁾ عبد الكري姆 بوصفات: معجم إعلام الجزائري في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 1، المرجع السابق، ص 174.

⁽⁶⁾ وزارة الإعلام والثقافة : عشر سنوات من الإنجازات، 19 جوان 1965 – 19 جوان 1975 ، المصدر السابق، ص 174.

هذا المجتمع لم يتشكل بعد كما تعلمون، فما تزال هناك فوارق وتبعدة ثقافية وما يزال هناك إستعمار ثقافي وغير ذلك من المشاكل التي لم يحن الوقت بعد للحديث عنها".

ولقد واجهت الثورة الجزائرية فور نجاحها في إسترجاع الإستقلال وضعية تحكم فيها تحولات عميقة أحذتها قوة التحدي ومخلفات إستعمار شرس كان قد استهدف خلال قرن وثلث قرن القضاء على الكيان الجزائري وهو محو مقومات الشخصية الوطنية، وزاد الوضعية خطورة آثار التدمير الاستعماري على امتداد سبع سنوات ونصف من حرب وحشية الأسلوب، عنصرية الطابع إيجابية التوجه، من هنا كان على الشعب الجزائري أن يخوض بعد الاستقلال معركة شاقة كانت أشد تعقيداً من معركة التحرير، نظراً لأن العدو في معركة البناء لم يكن واضحاً بصورة دائمة للجميع مثلاً كان الأمر في مواجهة الاستعمار مباشرة⁽¹⁾. لذلك كان مطلوباً من حزب جبهة التحرير الوطني وعلى رأسه هواري بومدين كمناضل من مناضليه أن يقود معركة جباره لتحقيق تحول اقتصادي واجتماعي جذري، وتغيير البنية الثقافية وطرق التفكير، ومنذ ذلك الحين عمل هواري بومدين جاهداً على ترسیخ الوحدة الوطنية القائمة على اللغة والدين والتاريخ والأرض.

لم يكن الرجل العظيم يفصل بين الاستقلال الذاتي والاستقلال الاقتصادي والثقافي، فهو عند كل لا يتجزأ وأي استقلال يأتي مبتوراً من الاستقلال الاقتصادي والثقافي، فهو استقلال شكلي لا معنى له وهو ما أنفك يؤمن ويردد بأن الحرية الحقيقة تتمثل في الشعور القومي وأن سعادة ورقي الشعوب يزدهران بإزدهار شخصيتها⁽²⁾. ولم يكن يقصد بالثقافة المظهر الفولكلوري فقط الذي بقي بعد الاستعمار الذي إضطهد جوهر هذه الثقافة ليتمكن من استبعاد أهلها، بعد إفراغهم من محتواهم الثقافي وتجريدهم من أصالتهم، أن هذا المفهوم للثورة الثقافية، لا يمكن له أن يتحقق في حد ذاته إلا إذا حدث تحول جذري في كل الأنظمة، وهذا يعني أن مفهوم الثورة الثقافية غير منفصل من الناحية التاريخية عن الكفاح الذي تخوضه الشعوب من أجل تشييد مجتمع اشتراكي حسب اعتقاد الرئيس هواري بومدين ولا يمكن لها النجاح إلا إذا توفرت بعض الشروط :

- 1- وضع حد لاستغلال العمال وحرمانهم من حقوقهم .
- 2- امتلاك الدولة للقطاع العمومي ووسائله .
- 3- مساهمة العمال مساهمة فعالة في تسيير المؤسسات وفي تدعيم المبادئ الديمقراطية في البلاد.
- 4- أن تتغلب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

⁽¹⁾ جبهة التحرير الوطني : الميثاق الوطني 1976 ، المصدر السابق ، ص 91 .

⁽²⁾ حياة بن لحرش : "بومدين والثقافة الإفريقية" ، جريدة النصر ، العدد 2186 ، 29 ديسمبر 1978 ، ص 9 .

من هذا المنظور كان الرئيس بومدين قد تبني تصوره للثورة الثقافية⁽¹⁾. انطلاقاً من هذه الشروط وضع خطة العمل من أجل تحقيق الثورة الثقافية التي أعلنتها الرئيس والتي حددت لها ثلاثة أهداف تمكن من تكوين وإنشاء مجتمع جديد وهذا ما ورد في الميثاق سنة 1976:

- التأكيد على الهوية الوطنية الجزائرية وتنقيتها وتحقيق التنمية الثقافية بجميع أشكالها.
- الرفع الدائم لمستوى التعليم المدرسي والكفاءة التقنية.
- اعتماد أسلوب في الحياة ينسجم مع مبادئ الثورة الاشتراكية⁽²⁾.

إن نظرة حزب جبهة التحرير الوطني إلى الإنسان، تتحدد في كونه "غاية الثورة ووسيلتها في الوقت نفسه" فهو كائن حضاري له مهمة تاريخية ينبغي إعداده لها، ليؤدي الرسالة، وقد اهتم الميثاق الوطني في صياغته بجانب الإنسان وتكوينه سياسياً، وتربيته خلقياً وإعداده اجتماعياً، بل أعطى تلك المجالات الكثير من العناية، حيث وقف طويلاً عند قضايا التربية وأهميتها في تشكيل الفكر، ووقف عند قضايا الثقافة ودورها في صياغة الإنسان الجديد، إضافة إلى التكوين السياسي والعقائدي باعتباره يحتل مكانة مميزة في نجاح التوجيهات الرئيسية للتنمية الوطنية، فهو يساعد على تحقيق الانسجام بين القول والعمل ويحول الشعار إلى سلوك، ويشحذ الإحساس بالمسؤولية، ولا حاجة لإثبات أن مهمة بناء المواطن تستغرق وقتاً طويلاً وتتطلب جهوداً خاصة لا تقل صعوبة عن الجهد من أجل التحرير، وهي بالفعل معركة تحريرية أخرى تستهدف تحرير العقول، وتغيير الذهنيات وتتوير الأفكار⁽³⁾.

كما أنه تجدر الإشارة لذكر بعض الوظائف الأساسية الأخرى للثورة وهي:

- إن الثورة أداة لاكتساب الوعي الاجتماعي والعمل الملائم في سبيل تحويل البنية الاجتماعية البالية المجرفة.
- أنها نضال منظم ومعاً للقضاء على التخلف الاجتماعي والاقتصادي للبلاد.
- أنها جهد تربوي واعي يرمي إلى محاربة التمييز العنصري وبشكله المتعدد⁽⁴⁾.

إن كل ما سبق ذكره يتلخص بصورة واضحة فيما نص عليه دستور نوفمبر 1976⁽⁵⁾ إذ جاء في المواد من 1 إلى 3: "الدولة الجزائرية دولة اشتراكية، الإسلام دين الدولة، اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية، كما يتضمن الدستور نصوصاً تتعلق باحترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن".

⁽¹⁾ أحمد طالب الإبراهيمي: المرجع السابق، ص ص 37-38.

⁽²⁾ جبهة التحرير الوطني : الميثاق الوطني 1976 ، المصدر السابق، ص 92.

⁽³⁾ نذير بوالقرنون: "الإنسان أولاً" ، مجلة المجاهد، العدد 1348 ، 6 جوان 1986 ، ص 8.

⁽⁴⁾ جبهة التحرير الوطني : الميثاق الوطني 1976 ، المصدر السابق، ص 92.

⁽⁵⁾ جبهة التحرير الوطني: الدستور الوطني 1976 ، المصدر السابق، ص 13.

لم يهمل الرئيس هواري بومدين أي مجال من المجالات الخاصة بالثقافة ووقف بحزم في كل عمليات التعريب والتربية الوطنية، جاعلاً منها الشروط الأولية لربح معارك المستقبل وقد قال في شأن تلازم التكوين باللغة⁽¹⁾: "التكوين مهمًا كان عاليًا إذا لم يكن بلغة البلاد يبقى ناقصاً أبتر، بل ربما ترتب عنه أخطاء على توازن الأمة وتكامل شخصيتها".

إن الاختيار الأول للجزائر الذي تطلبه الواقع، كان إعطاء اللغة العربية مكانتها كلغة وطنية، ذلك إنها ليست فقط الرابطة مع الماضي وإنما هي أيضاً وسيلة للاتصال بالجماهير، وفي جميع مبادئ النشاط الوطني (التعليم، الإدارة، المؤسسات العمومية، والعدالة)⁽²⁾.

أن اللغة العربية عنصر أساسي للهوية الثقافية للشعب الجزائري، فلا يمكن فصل شخصيتنا عن اللغة الوطنية التي تعبّر عنها، ولهذا فإن تعليم استعمال اللغة وإيقانها كوسيلة عملية خلقة، يشكلان إحدى المهام الأساسية للمجتمع الجزائري في مجال التعبير عن كل مظاهر الثقافة وعن الاديولوجية الاشتراكية، بهذا الوضوح عبر الميثاق الوطني عن دور اللغة الوطنية في تشكيل الهوية الثقافية والوطنية للشعب الجزائري، لأن اللغة ليست وسيلة للتخاصب والتقاوم فحسب بقدر ما هي ذات مدلول شامل تعكس حياة الشعب الروحية والفنية والمادية⁽³⁾. ومن هنا كانت اللغة العربية هدفاً استراتيجياً لمخططات الاستعمار الرامية لمكافحتها وأبعادها عن المؤسسات الثقافية وعن الممارسات اليومية، وحلت محلها اللغة الفرنسية، لأن الاستعمار الفرنسي كان يدرك تمام الإدراك أن القضاء على اللغة العربية معناه القضاء على الشخصية الجزائرية، من أجل هذا شن غزواً ثقافياً لا مثيل له في تاريخ الشعوب وهو غزو بأتم معنى الكلمة، حيث استعملت فيه القوة العسكرية التي تجبر الناس على تعلم اللغة الفرنسية وتعاقب وتنمع من يدرس العربية، وفي هذا الجو العام انتشرت الأمية بين أبناء الجزائر سواء في الريف أو في المدينة، حيث بلغت نسبتها غداة الاستقلال 90% وب مجرد أن استعادت الجزائر سيادتها فإنها عدت إلى استعادة الهوية الثقافية الوطنية ومن بينها اللغة العربية التي غدت إحدى المهام المستعجلة في مسيرة التثبيت الوطني إدراكاً من المثقفين الجزائريين بأن الثورة هي تغيير جدي ل الواقع⁽⁴⁾، وفي هذا الصدد يقول بومدين⁽⁵⁾: "أن ثورتنا الثقافية تعني اللغة الوطنية التي هي الواقع الحقيقي للشخصية الجزائرية، وتعني التخلص من بقايا المظاهر التي ورثتها عن الاستعمار، والتي تمثل الجانب السلبي" ويقول أيضاً "قد اضطررنا زماناً طويلاً إلى ملازمة التحدث بلسان المستعمر، ولهذا أصبح من الواجب المقدس أن نعود

⁽¹⁾ عبد الله لمباركي: "من معركة التحرير إلى معركة البناء"، مجلة السلام، المرجع السابق، ص 14.

⁽²⁾ احمد طالب الإبراهيمي: المرجع السابق ص 195.

⁽³⁾ حمري بحري: "اللغة الوطنية عنوان الشخصية الوطنية"، مجلة المجاهد، العدد 125، 27 ديسمبر 1985، ص 35.

⁽⁴⁾ الطاهر بوعنيقة : "مكانة المثقف في الثورة الجزائرية"، مجلة المجاهد، العدد 1316، أكتوبر 1985 . ص 40

⁽⁵⁾ حوار هام بين الرئيس بومدين ووفد الصحافة الرومانية، مجلة المجاهد، العدد 603، 12 مارس 1972، ص 7

إلى لغتنا، وإلى الكلمات التي ورثاها من آبائنا وتعلمناها منذ صباها، لذا عمدت الدولة إلى التعريب باعتباره مطلب وطني وهدف ثوري".

وبما أن المنظومة التعليمية تتميز بالوحدة بين أجزائها فقد شرع في إصلاح نظام التربية والتعليم بدء من سنة 1976، بعد تحديد مجموعة من الأهداف الكبرى الطموحة لربط المدرسة بالثورة والحياة الثقافية عن طريق تعليم التعليم حتى المرحلة المتوسطة وتحقيق التعريب في كل مواد التدريس بطريقة عملية مدروسة، كما افتتحت الثورة أبواب الجامعات والمعاهد العليا، فمنذ سنة 1971، من التعريب هيكل التكوين ومدته ومحتواه، وأصبحت الجامعة مؤسسة وطنية في خدمة التنمية⁽¹⁾ واستطاعت الجزائر بفضل هذه السياسة، الرفع من مستوى الطلبة والمتدرسين، فبعد أن كان عدد التلاميذ خلال مرحلة الاستقلال لا يتجاوز 700 ألف تلميذ في الابتدائي، أرتفع العدد ليصل بعد ثمان سنوات من الاستقلال إلى 1.871.000 تلميذ و190.000 في الثانوي وبالنسبة للذين تتراوح أعمارهم بين 6-10 سنوات، بلغت نسبة تدرسيهم 55 % وارتفعت في نهاية 1973 إلى 75 % ويطلب ذلك بناء 16800 قسم إداري جديد وتكون 12000 معلم، كما تم إنشاء لجنة لإصلاح التعليم حتى تكون المدرسة الجزائرية كفيلة بتحقيق تعليم قائم على أساس متين هو التراث الثقافي الجزائري، والقيم الروحية بالإضافة إلى إعطاء الإطارات كفاءة متطورة⁽²⁾ وقد حقق قطاع التعليم نتائج إيجابية فبعدما كان معدل التمدرس في جوان 1963 58.5 % لدى الذكور و36.2 % لدى الإناث أصبحت نسبة التمدرس عام 1977، 84.4 % لدى الذكور و60.4 % لدى الإناث.

وبلغة الأرقام كذلك فلقد ارتفع عدد المتدرسين في التعليم المتوسط من 21.000 سنة 1963 إلى 612.000 سنة 1977 وذلك رغم قلة المؤطرين. أما بالنسبة للتعريب فكان يعتبر الاختيار الأساسي، وقد تطور بالخصوص خلال السبعينيات في التعليم الابتدائي والثانوي وكان عليه أن يشمل التعليم العالي وخاصة فروع التاريخ، والجغرافيا والفلسفة... الخ التي أصبحت تدرس باللغة العربية ومن بين إجراءات التعريب التدريجي للتعليم يمكننا أن نذكر الأجراءات التالية:

- التعريب الكامل للسننين الأولتين من التعليم الابتدائي.
- إدخال عشر ساعات من التعليم باللغة العربية من السنة الثالثة إلى السابعة من دورة التعليم الابتدائي، يضاف إليها تعريب الحساب في السنة الثالثة ابتداء من موسم 1969-1970 .
- تعريب مادة الأخلاق والمعارف المدنية والتاريخ والجغرافيا.
- إنشاء 05 معاهد معربة تعريبا كاملا.
- إجراء امتحان إجباري باللغة العربية في جميع امتحانات التربية الوطنية.

⁽¹⁾ محمد العيد مطر: المرجع السابق ، ص ص 67-68.

⁽²⁾ 19 جوان 1970 ومسيرة 5 سنوات في معركة البناء، المجاهد، العدد 513، ص 32 .

- إحداث شهادات التعليم باللغة الوطنية الأهلية، البكالوريا بالعربية، ليسانس آداب بالعربية، ليسانس في التاريخ وليسانس في الحقوق باللغة العربية⁽¹⁾. وخلال إصلاح التعليم العالي المقرر في بداية موسم 1971-1972 اتخذت عدة إجراءات، ففي كلية الآداب أصبحت جميع شهادات الليسانس التي يتخصص أصحابها في التعليم كلها معربة في كلية الحقوق أنشأ فرع مغرب لتحضير شهادة الكفاءة الذي أصبح التعليم فيه باللغة الأجنبية يزول شيئاً فشيئاً كما أنشأت شهادتان للدراسات المعرفية في الحقوق.

ولنرى مدى تطور التعليم نقارن بين عدد المعلمين باللغة العربية والمعلمين باللغة الفرنسية ففي الطور الابتدائي كانت في 1969-1970 لصالح المغاربة الذين بلغ عددهم 25283 مقابل 19514 من المفرنسيين وفي موسم 1970-1971 ارتفع العدد إلى 274.000 بالنسبة للمغاربة و20.700 بالنسبة للم الفرنسيين أما في التعليم الثانوي فإن عدد الأساتذة الذين يدرسون باللغة العربية يمثل سدس العدد الكامل من عدد الأساتذة⁽²⁾.

لقد آمن بومدين بمبدأ تغيير الهياكل الموروثة عن عهد الاستعمار وإدخال أطر جديدة وهيأكل إدارية وطنية ورغم صعوبة المهمة فقد اتخاذ القرارات التي كانت أكبر من الإمكانيات المادية التي تتطلبها الهمة كما تتطلب فترة زمنية أطول، لكنه اعتمد هو على عقريمة وإرادة شعبه وحمله مسؤولية العمل والاجتهداد. وقد كان سعي بومدين دعوا ل لتحقيق الاستقلال الوطني الشامل وبناء مؤسسات لدولة عصرية. ومن ذلك توقيعه للأمر الذي يلغى العمل بالنصوص القانونية الاستعمارية يوم 5 جويلية 1975 حين قال بومدين لإسماعيل حماني وهو يوقع الأمر التاريخي "هات الأمر لأوقعه فإلى متى وديغول يحكمنا"⁽³⁾ فبومدين كان يرفض استمرار العمل بالتشريع الاستعماري. وإلى هذا المجهود البيداغوجي الهام يضاف مجهد على مستوى الوظيف العمومي يرمي إلى جعل اللغة العربية وسيلة للعمل ونقل الأفكار والقوانين والأعلام. وقررت الجزائر العمل والإطلاع وتسخير الشؤون الإدارية بلغة يفهمها كل شعبها.

وقد جسدت هذا الحدث ورسمته سلسلة من المراسيم يمكننا أن نعتبرها تاريخية . وآخر مرسوم يرجع إلى 20 جانفي 1971 والذي ينص خصوصا على أن معرفة اللغة العربية بالنسبة للموظفين ومن حكمهم قد أصبحت إجبارية كما أن إجراءات هذا المرسوم مثل الذي قبله والمؤرخ في 26 أفريل 1968. تحت عدد 92-68 تشمل الأشخاص المتمتعين بالجنسية الجزائرية العاملين في المؤسسات العمومية، وكل وزارة وكل مؤسسة، وكل مصنع سار في هذا الطريق ونظم دروساً بهذا الشأن في الصحفة والنشر والإذاعة وخصوصا التلفزيون، كلهم ساهموا بفعالية في التعريف باللغة العربية، ولنأخذ مثالاً صحيفية النصر بالشرق الجزائري التي كانت تصدر باللغة الفرنسية أصبحت تصدر باللغة الوطنية منذ جانفي

⁽¹⁾ أحمد طالب الإبراهيمي : المرجع السابق ، ص 196

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص 198.

⁽³⁾ جمال بولطيور : "الوطن يقدم اعترافاً لبومدين" مجلة الوحدة، العدد 497، 3-9 جانفي 1991، ص 5.

1972، كما أن الصحفة الوطنية الشعب، قد أصبحت تسحب 40.000 نسخة مقابل 4.000 سنة 1969. والتلفزيون الجزائري من ناحيته يدعي يوميا دروسا بالعربية للكبار⁽¹⁾. وأخذ التعليم وديمقراطيته مجالات واسعة من اهتمامات الرئيس بومدين، وكل المجهودات المبذولة من أجل توفير المدرسة للجميع قد أعطيت ثمارها، ففي الموسم الدراسي 1971-1972 سجل تدرس حوالي مليونين من الأطفال مقابل 777.630 في موسم 1962-1963 وهكذا في نفس الوقت الذي ينجز فيه المبدأ القاضي بمنح كل طفل جزائري نفس الحظوظ المتساوية لأدراك المعرفة، تواصل بقية مستويات التعليم تقدما متقارنا بفتحها الأبواب للأطفال، أبناء الطبقات الشعبية الأكثر حرمانا. إن تحقيق العدالة المدرسية لا يهدف فقط إلى تعليم التعليم في المرحلة الابتدائية، ولكنه يهدف أيضا إلى تمكين كل طفل جزائري أن يتقدم إلى أقصى مستوى تسمح له به إمكانياته ومداركه حتى يأخذ مكانته اللائقة ضمن المجتمع. وهذا فإن التطور المستمر والمضبوط للتعليم الابتدائي يرتبط في نفس الوقت ومنطقيا بفتح مجال التعليم الثانوي الذي يشكل عقليا الخزينة العقلية لإطارات وتقنيي المستقبل الذي يحتاج إليهم اقتصادنا المتتطور وتتحدث الأرقام عن ذلك في سنة 1962-1963 كان عدد التلاميذ الثانويين 53041، وارتفع إلى 225000 في 1971-1970⁽²⁾.

وتتجدر الإشارة إلى أن قطاع التعليم كما سبق الذكر، كان يشكل أهمية كبيرة للدولة الجزائرية حيث خصصت له 25% من الميزانية العامة وفي هذا المجال يقول بومدين⁽³⁾: «نحن مطالبون بإصلاح التعليم حتى يصبح هذا التعليم متماشيا مع متطلبات البلاد في جميع الميادين يتماشى مع فكر وسياسة الدولة» كما أن بومدين هو الذي كان وراء جعل بكالوريا التعليم الأصلي ذات معادلة دولية لكل الشهادات.⁽⁴⁾

لقد مسَّت عملية التنمية التي اتخذتها الرئيس خطأً أساسيا في جميع المستويات التعليم العالي، من خلال صدور قانون إصلاح التعليم سنة 1971، وكان على الجامعة الجزائرية أن تدمج في المجتمع الجزائري ولا تبقى كيانا غريبا وأن تسخر كأداة لتكوين إطارات جزائرية متشبعة بواقع البلاد، أي ملتزمة بالاختيار الاشتراكي لبناء المجتمع، وذات كفاءة عالية وناجعة من الناحية التقنية، ويفهم من هذا أن إصلاح التعليم جاء ليعيد النظر في المفهوم التقليدي البورجوازي للتعليم العالي وإحلال تنظيم ديمقراطي ذو محتوى تقدمي ينفتح على الواقع الوطني، ويساهم في تزويد مختلف القطاعات الإنتاجية الوطنية بالإطارات اللازمة بالعدد والنوعية المطلوبين، والمتبع اليقظ لتطور الجامعة المركزية سنة 1971، سنة الإصلاح لغاية سنة 1976 وإلى 1977 أي بعد مرور 5 سنوات يلاحظ بكل تأكيد درجة من التقدم

⁽¹⁾ أحمد طالب الإبراهيمي : المرجع السابق ، ص 199

⁽²⁾ وزارة الإعلام والثقافة: عشر سنوات من الإنجازات 19 جوان 1965 - 19 جوان 1975، المصدر السابق، ص 182.

⁽³⁾ خطب الرئيس هواري بومدين 19 جوان 1970، المصدر السابق، ص 139.

⁽⁴⁾ مولود قاسم نايت بلقاسم : جريدة الشعب، المرجع السابق، ص 24.

محسوسة على مستويات مختلفة فالتوسيع على مستوى الجامعات، بدأ من خلال رفع عددها إلى خمس جامعات إضافة إلى الفروع المبرمجة وكذلك الزيادة في المعاهد الكبرى خاصة في ميدان العلوم والصناعات.⁽¹⁾

وابتدء من موسم 1970-1971 أصبحت المعاهد التكنولوجية للتربية البالغ عددها 21، مكان مدارس الترشيح القديمة، وزادت قدرتها على استقبال عشرات الآلاف من الطلبة من حملة شهادات البكالوريا سواء كانوا من تلامذة الثانويات أو الشبان الطموحين لتحسين مستوياتهم المعيشية والثقافية من المترشحين الأحرار الذين ارتفع عددهم بسرعة مذهلة منذ موسم 1973-1974. وارتفع عدد المعلمين والأساتذة في الأسرة الجامعية بـألف أستاذ⁽²⁾.

وتتجدر الإشارة أنه منذ 1962، أنشأت جامعتان، إحداهما في وهران بعد تحويل ثكنة بها إلى جامعة، والثانية في قسنطينة⁽³⁾. وفي نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات ظهرت ثلاثون مدينة جامعية لتسخير دوليب الحكم وإدارة المؤسسات واستثمار الثروات التي يزخر بها باطن الأرض الجزائرية وسطحها.⁽⁴⁾ وجاء القضاء على الفوارق بين المتعلمين، إدراكا من المسؤولين الجزائريين بأن ديمقراطية المدرسة الحقيقة لا تتوقف عند فتح الباب الواسع في وجه الجميع وإنما توفير إمكانية الإدراك لدى الطفل، ووضع برنامج واسع يتطلب :

- إعطاء منح وكمية من الأدوات.
- زيادة عدد المطاعم المدرسية.

فارتفع عدد الحاصلين على المنح في التعليم الثانوي من 18000 في 1962 إلى 145000 في سنة 1972، وفي التعليم العالي إرتفع عدد الحاصلين على المنح إلى 12400 مقابل 1769 في سنة 1963⁽⁵⁾. لم تهمل قضية محو الأمية رغم نسبتها العالية التي خلفها الاستعمار فإذا كان الحق في التعليم مطلبا دائمًا للشعب الجزائري، خلال مرحلة الاحتلال وحرب التحرير الوطني من 1954-1962، فالكافح ضد الأمية كان منظما، يتخذ أشكالا مختلفة سواء كان ذلك داخل البلاد أو خارجها في الجبال والسجون وعلى الحدود في مخيمات اللاجئين ومرافق التدريب التابعة لجيش التحرير الوطني. وبعد الاستقلال أعرب الأميون من الكبار في أغليتهم - عن تعطشهم للمعرفة وعن رغبتهم في التخلص من حالة الإنسان الذي لا يعرف القراءة ولا الكتابة، واعتبروا التعليم إحدى الوسائل الحاسمة التي تضمن مشاركتهم الفعالة في

⁽¹⁾ كيف حال التعليم العالي: مجلة الجيش العدد 154، جانفي 1977، ص 54.

⁽²⁾ أحمد طالب الإبراهيمي : المرجع السابق، ص 203.

⁽³⁾ وزارة الإعلام والثقافة: خطب الرئيس هواري بومدين 05 ماي 1972-19 جوان 1973، ج 5، المصدر السابق، ص 199.

⁽⁴⁾ عبد الكريم بوصفات: معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 1، المرجع السابق، ص 167.

⁽⁵⁾ أحمد طالب الإبراهيمي : المرجع السابق، ص 205.

بناء مجتمع جديد - وفي إطار مرحلة المخطط الرباعي من 1970 إلى 1973 - هناك ما يزيد عن مليون من الأشخاص من هذا النوع يجب تعليمهم، إن محو الأمية الجماهيري هو محو الأمية للجميع فقد أعطى لكل جزائري وسيلة للعمل وهي القراءة والكتابة والحساب، أما محو الأمية المهني والذي يختص باليد العاملة خاصة بالإنتاج فهو من مهمة المركز الوطني لمحو الأمية وهذا الأخير هو مؤسسة عمومية أنشئت بقرار 20 أوت 1964 ومنتاحت الشخصية المدنية والاستقلال المالي ووضعت تحت وصاية وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، وهي تقوم بدور جهاز تقني مركزى لإعداد البرامج وتطبيقها، وتنسق وترافق مختلف نشاطات محو الأمية، والمركز الوطني لمحو الأمية، الذي يساعد فنيون عالميون مندوبون من اليونسكو - في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية - قد قام بالتجربة الأولى لمحو الأمية المهنية في الجزائر وهذه التجربة تهدف إلى :

- إعداد برنامج محو الأمية المهنية في الوسط الفلاحي والوسط الصناعي.
- إعداد الوسائل البيداغوجية الضرورية.
- ضمان تكوين القائمين بمحو الأمية.

ومن ناحية أخرى فإن وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية تقوم بعمل لمحو الأمية في المساجد على مستوى التراب الوطني⁽¹⁾.

وكان الإعلام والثقافة محورا هاما لم يهمله الرئيس بومدين، فقبل 19 جوان 1965 كان ميدان الإعلام والثقافة ينقصه تنظيم عقلاني ويفتقر إلى فكرة واضحة عن مفهومي الإعلام والثقافة، وكذلك إلى تنظيم وظائي يسهل النشاط ويسمح الإلتحاق على النتائج ذات القيمة، وبعد 19 جوان كان من الضروري تحديد سياسة إعلامية وثقافية بالاعتماد على العمل الوعي والدراسة الدقيقة والتفكير، وكان من الواجب تنظيم وخطيط تطور ركائز الإعلام والثقافة ومعروف أن كل جهاز ينهض بمهمة ولكن في مجتمع تعد فيه نسبة الأمية كبيرة - مثلاً هو الحال في الجزائر - من الطبيعي أن تكون الوسائل السمعية البصرية وسائل منفصلة فيما يخص الإعلام والتكون. وتشكل الإذاعة والتلفزة - بوجه خاص - سلاحا قويا لمقاومة التخلف وهي وسيلة لنشر الإعلام والثقافة⁽²⁾، والهدف من هذه الوسائل والمهام المرجوة منها كثيرة تتطلب القيام بعدة مهام منها:

- إلغاء التبعية في ميدان الإعلام لتقديم غذاء فكري وروحي يكون وطنياً أصيلاً سواء في الشكل أو المضمون.
- جعل الإعلام والثقافة في متناول الجميع، إذ لجميع المواطنين وكل المناطق الحق في الإعلام والثقافة إذا يجب تطبيق اللامركزية وهي نظام يضمن توازن وتطوير كل المناطق تطويراً منسجماً، وتتجدر

⁽¹⁾ أحمد طالب الإبراهيمي : المرجع السابق، ص 206.

⁽²⁾ وزارة الإعلام والثقافة: خطب الرئيس هواري بومدين 05 ماي 1972-19 جوان 1973، ج 5، المصدر السابق، ص 239.

الإشارة إلى أن مصالح البرمجة فضلت إلى حد سنة 1973، توسيع شبكة التلفزة وتوحيدها وإعطاء الأولوية لتطوير الإذاعة.

- جعل الثقافة في خدمة الشعب وكذلك الإعلام، وقد حدد الرئيس بومدين في تصريح وجهه إلى الصحفيين الوطنيين في ماي 1968 وظيفة أجهزة الإعلام المتمثلة في الأخبار والتبليغ والتكونين بقصد ترقية مجمل المواطنين خاصة من الناحية الثانية أما المهمة الثانية فهي المساهمة في التنمية الوطنية.
- و في هذا الإطار قامت بتقديم الشرح والتعليق حول المخططات التنموية والثورة الزراعية والتسخير الاشتراكي للمؤسسات.
- الاستثمارات والإنجازات في سنة 1970 تمت تغطية شمال البلاد عن طريق شبكة التلفزة الوطنية وتمكن 80 % من المواطنين من متابعة برامج التلفزة في 1975 وتمكنت التلفزة من التوسيع للجنوب عبر نظام القمر الصناعي⁽¹⁾.

إذن بفضل هذه الجهود أصبح الإعلام والثقافة مرتبطة أكثر من أي وقت مضى، فكان لازما إذا ومنذ البداية أن تتبعه الحكومة وتتكلف بوسائل النشر والتوزيع التي كانت في الماضي بين أيدي الاستعمار وخلال السنوات الأخيرة كرست الحكومة مجهوداتها لـ:

- المحافظة واستثمار التراث الثقافي .
- الإنتاج الثقافي في الفنون والأداب، المسرح، الموسيقى، السينما... الخ
- النشر الثقافي بما تنظمه من أسابيع ثقافية وإنشاء مراكز للثقافة والإعلام، وتنمية وسائل الاتصال بالجماهير، الإذاعة والتلفزيون اللذان هما في الجزائر وسيلة ثقافية .

بعدة الاستقلال كان على الجزائر أن تواجه كل ما خلفه الاستعمار من آثار عميقة نتيجة لسياسة التجهيل، وعرفت كيف تحافظ وتقاوم كل ما يمس بحضارته وثقافتها⁽²⁾، إلى جانب الثورة الشاملة المخططة اهتمت السلطة أياً اهتماماً بتخفيف صورة الفوارق الجهوية وذلك بتنفيذ البرامج الخاصة في الولايات المعدمة، قصد النهوض بها اقتصادياً واجتماعياً ومنذ 1965 أعلن رئيس مجلس الثورة عن عزم الحكومة على أن لا تكون هناك جزائر غنية ومتطرفة في المدن وأخرى فقيرة في الأرياف .

إن حب العدالة الذي يحدو سياسة الجزائر الاشتراكية يتطلب توزيعاً عادلاً للمدخولات ورفاهية الجميع كما يقول بومدين⁽³⁾: "إن الاشتراكية التي نبتغيها هي تلك التي تتحقق المساواة والعدالة بين جميع المواطنين". لقد كان بومدين يحرص على أن يكون المستفيد الأول من التنمية الطبقات المحرومة وفي كل جهات الوطن، وبدأت الفكرة ببرنامج الجنوب ورقة في 1966.

⁽¹⁾ أحمد طالب الإبراهيمي: المرجع السابق، ص 181، 180

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص 214

⁽³⁾ بلعيد عبد السلام : "كل الولايات تستفيد من الاستقلال"، مجلة الشعب، المرجع السابق، ص 13.

ولقد حظيت سبع ولايات جزائرية ببرنامج التنمية الخاص وهي ولايات :

- الواحات 1966 - 300 مليون دج
- الأوراس 1968 - 400 مليون دج
- القبائل 1968 - 550 مليون دج
- التيطري 1969 - مليار دج
- سطيف 1970 - مليار دج
- تلمسان 1970 - مليار دج
- سعيدة 1976 - مليار دج

هذا فضلا عن المخططات مثل المخطط الرباعي الأول (1970 - 1973) والمخطط الرباعي الثاني (1974 - 1977) الذي يهدف إلى الشروع في إنجاز الأهداف الكبرى للتنمية الوطنية وذلك بعد أن تم وضع أرضية متينة وأسس صحيحة بفضل إنجازات المخطط الثلاثي (1967 - 1969) ذلك أن أهداف كل هذه المخططات التنموية والبرامج الخاصة تكمن في تحقيق تنمية شاملة في جميع المجالات الفلاحية والصناعية والثقافية وكما قال هواري بومدين⁽¹⁾: "حتى لا يكون هناك فرق بين الشمال والجنوب ولابناء الشرق والغرب".

وفي حقل الثقافة أيضا عملت الجزائر على التقرير بين العالم العربي والقاربة السمراء من خلال المهرجان الثقافي الإفريقي الضخم الذي أقامته على أراضيها وساهم فيه سويا عرب وأفارقة من ممثلي الآداب والموسيقى والرقص والرسم والنحت... إلخ، كما استطاعت اعتمادا على مجهوداتها وعلى التضامن العربي الإفريقي، أن تجعل اللغة العربية لغة تداول وعمل في كل الهيئات التابعة للأمم المتحدة⁽²⁾.

وكان للجانب الاجتماعي حيز كبير في انشغالات الرئيس بومدين فقد عني بتعهيد البلد وتنقيف الشعب، حتى شاع القول أن نسبة 50 % من الميزانية كانت تتفق في البناء، فصينت في عهده الطرق القديمة التي خلفها الاستعمار الفرنسي، وشق طرق جديدة متوجهة نحو الصحراء وطرق أخرى تربط الصحراء بأقطار إفريقيا السوداء، كطريق الوحدة الإفريقية ، وشيدت المساكن التي تتتوفر فيها شروط الصحة، ووضعت خطة لبناء 1000 قرية اشتراكية مع 1000 مسجد للصلوة وكل المرافق العصرية، ووصل تيار الكهرباء إلى القرى النائية بأوسع الجبال وأقصى المناطق النائية⁽³⁾.

⁽¹⁾ ب الصديق : برنامج التوازن الجهوبي، جريدة النصر، ع 2186، المرجع السابق، ص 11.

⁽²⁾ دراسات وبحوث الملتقى الأول الوطني حول تطور الدبلوماسية: الدبلوماسية الجزائرية من 1962 - 1983، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54، ص 49 .

⁽³⁾ عبد الكريم بوصفات : معجم أعلام الجزائريين الفرنسي التاسع عشر والعشرين، ج 1، المرجع السابق، ص 167.

إن الثورة الثقافية التي نادى بها هواري بومدين وطبقها على أرض الواقع عمدت أيضاً إلى مقاومة السلوك السلبي، وكل مظاهر الانحراف التي تضر بالمصلحة العامة كالأأنانية، والتهافت على المادة والوصولية والتغريط بالمصلحة وعدم الانضباط وعدم الشعور بالمسؤولية ويجب على المواطن أن يعمل على احترام كل من يعمل بإخلاص لقضية الشعب، ويتجدد من الأغراض المادية ويرفض المساومة في الحقوق بالنزاهة الكاملة فيما يتعلق بالأملاك العامة، كما عملت الثورة الثقافية على القضاء على الآفات الاجتماعية، خاصة الأفكار المناهضة للثورة والعمل على ترقية المرأة لأنها مطلب تستلزم روح العدالة والإنصاف ومنطق التقدم ومقتضيات الديمقراطية والتنمية دون المساس بحريتها التي تحاول بعض الذهنيات الحط من قيمتها والعمل على حفظ حقوقها كوضع حد لانتزاع الأطفال من أمهاتهم دون مبرر شرعي. والطلاق دون سبب الذي لا يضمن للزوجة المطلقة أي منحة شرعية ووضع حد كذلك للعنف والعدوان الذي تتعرض إليه النساء لأن المرأة عنصر مهم في المجتمع وركيزة بارزة لا يستغني عنها في بناء الدولة الجزائرية⁽¹⁾.

هكذا إذن كانت الثورة الثقافية التي نادى بها هواري بومدين وجسدها بمنجزات عظيمة تشهد عليه في أرض الواقع حيث وفر سبل العلم والمعرفة للشباب وجسد من خلال مواقفه الخالدة. الأصلة الثورية التي كانت نابعة من شعب عريق لم يعرف في حياته سوى الكفاح والنضال المستميتين من أجل إرساء كلمة الحق وسبل العدالة والحرية دون المساس بكرامة الغير⁽²⁾.

فكان بذلك الشمعة التي تحترق لتضيء طريق المعرفة⁽³⁾. وبالعودة إلى مواثيق الثورة نجد أن الثقافة العربية الإسلامية حجر الزاوية في بناء الشخصية الوطنية وعصبها الرئيس وهي الامتداد الطبيعي للثقافة العربية الإسلامية، عبر قرون طويلة من الزمان على الرغم من الظروف القاسية التي مر بها الشعب الجزائري. فقد ظل محافظاً على المقوم الأساس وعلى عاداته وتقاليده وتراثه متأثراً بثقافات غيره ومؤثراً، وإنفراد بشخصية وطنية مميزة دعمتها العربية لساناً والإسلام روحًا والاشتراكية منهجاً⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ أحمد طالب الإبراهيمي: المرجع السابق، ص ص 300.299

⁽²⁾ كمال بوطارن : مواقف رجل وذاكرة شعب، مجلة السلام ، المرجع السابق، ص 26.

⁽³⁾ عبد الله المباركية : من معركة التحرير إلى معركة البناء، مجلة السلام ، المرجع السابق، ص 15.

⁽⁴⁾ محمد وهاب بن يحيى : " الثقافة بين الأصلة والتجديد" ، مجلة المجاهد العدد 1307، 23 أوت 1985، ص 34.

خاتمة البحث

الخاتمة:

لا يختلف اثنان في أن مرحلة حكم الراحل هواري بو مدين هي مرحلة إعادة بناء الجزائر، والبناء في الحقيقة هو أصعب مرحلة في تاريخ الشعوب، ناهيك وأن المجتمع الجزائري خرج منتصراً من حرب ضروس دامت قرنا ونيفا من الزمن.

لقد جاءت به الأقدار في وقت حرج وصعب جداً بالنسبة للجزائر، التي كانت تجتاز مفترق الطرق، وتنتفق من مرحلة الاحتلال إلى مرحلة الاستقلال والبناء والتشييد.

وقد حاول الرئيس بو مدين تصحيح مسيرة الثورة وإصلاح ما يمكن إصلاحه من مخلفات الاستعمار، وخطط لجعل جزائر الثورة تحتل المكانة المرموقة بين الأمم.

كما حاول أن تسود العزة والحرية والكرامة في كل ربوع هذا الوطن، وكافح وكابد في سبيل تحقيق ذلك بكل ما أوتي من قوة، فوهب نفسه لخدمة قضايا شعبه وبلده حتى يجعله مهيب الجانب المسموع الكلمة، يعيش حياة الرفاهية والازدهار والأمان والمساواة.

انتقل إلى جوار ربه ولم يورث حكماً لأحد من أقربائه ولا ملکهم عقاراً ثبتنا أو منقولاً بل ولم يترك في حسابه آنذاك سوى سبعة آلاف دينار جزائري.

أحبه الصديق والعدو وابدوا له احتراماً مشهوداً، وصفه البعض بالرجل المعجزة والرجل الغامض لكنه كان كثوماً فضلاً عن أنه لم يكن كالكتاب المفتوح وإنما كان لا يبوح إلا بالقليل مما يكنه صدره، ومن دون شك أن هناك أسراراً كثيرة خاصة وعامة دفنت معه.

ومن خلال ما سبق عرضه وتحليله في الفصول الأربع السابقة من هذه الرسالة يمكن استخلاص النتائج الآتية:

أولاً: بومدين الظاهر: هذا المثقف الجزائري الذي نبع من أعماق الريف الجزائري وامتزج في القاعدة مع الحركة الثورية في الوطن والمهجر وظل بلا انقطاع يتتصاعد مع الثورة وتتصاعد به من مجرد جندي بسيط، إلى قائد ولادة، إلى مؤسس لجيش التحرير، إلى القوة المحركة الرئيسة للأحداث قبيل الاستقلال، إلى وزير الدفاع، إلى رئيس الدولة، وفي كل الأحوال بقي في جوهره المناضل الثوري الشجاع المتواضع، ابن الفاتح من نوفمبر الذي يحسن حياته العامة والخاصة ضد مغريات السلطة في بلد نام يملك ثروة بترولية هائلة.

ثانياً: إن السمة الرئيسة في بومدين أنه مناضل بكل معنى الكلمة، إذا انفق بوضوح، وإذا اختلف أيضاً بوضوح، وفي كل الأحوال يجتهد دائماً في التمييز بين العوامل الذاتية والعوامل الموضوعية برحابة صدر وتواضع ثوري.

ثالثاً: تحول من رجل عسكري إلى رجل سياسي منظر في فترة قياسية.

رابعاً: تركيز بومدين بصورة ملحوظة ومكثفة على الفلاح الجزائري الفقير والمعدم، باعتباره أعظم مخزون اجتماعي للقوى الثورية في الواقع الجزائري، سواء في مرحلة حرب التحرير أو في مرحلة ثورة البناء والتشييد، كان ذو آفاق اشتراكية وذلك بعد تلقيح هذا المخزون الاجتماعي بروح الكفاح المسلح والفكر وليس مجرد الإصلاح الزراعي منذ إنشائه لقرية المجاهد على الحدود التونسية في الخمسينات خلال الصدام المسلح مع الاستعمار الفرنسي حتى بناء قرية "عين نحالة" أولى القرى الاشتراكية في الثورة الزراعية في السبعينات خلال الصدام مع الامبراليالية العالمية وقوى الاقطاعية والبورجوازية الطفيليين، بعد انتصار الثورة وقيام جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية .

ومن الواضح أن بومدين قد توصل من خلال ممارسته العملية ودراساته المقارنة لثورات العالم الثالث، إلى قناعة بأن "نقطة التغيير الثوري" في العالم الثالث النامي تتبع أساساً من عملية الإخلاص الوعي بين الفلاحين المعدمين وبين المثقفين الثوريين وذلك مقابل نقطة التغيير الثوري" في العالم الصناعي المتقدم التي تتم بالإخلاص المتولد من تفاعل المثقفين الثوريين مع الطبقة العاملة (البروليتاريا).

خامساً: لقد كان مشروع المجتمع الجزائري في تصورات بومدين يقوم على الجمع بين الإسلام التقديمي والاشراكية العلمية .

سادساً: المضي على أساس خطة مدروسة في بناء الجزائر بناء اشتراكياً حقيقياً وتطوير الاقتصاد الوطني وتتميته باستمرار زراعياً وصناعياً .

سابعاً: اعتبار الجماهير الشعبية هي حاضنة ثورة البناء والتشييد كما كانت حاضنة ثورة التحرير من ربقة المحتلين الأجانب.

ثامناً: كان بومدين يعتبر الجزائر بلداً ناماً لا بلداً متاخماً، لأنها تمتلك مجموعة معتبرة من الإطارات الفنية الوظيفية وإن كانت غير كافية ، و أنها كانت بحاجة إلى التعاونين الأجانب نظراً لقلة الإطارات الجزائرية ، بيد أنه لا يمكن بناء دولة جزائرية وطنية ثورية على الإطلاق بإطارات أجنبية محضة .

تاسعاً: نشر اللغة العربية وإعطاؤها المكانة المرموقة في الدولة الجزائرية المعاصرة .

عاشرًا: العدالة الاجتماعية مبدأ لا رجعة فيه، إذ لا بقاء للتمييز الطبقي ولا للبورجوازية الطففية على حساب الجماهير .

حادي عشر: المساواة بين الجنسين، الرجل والمرأة أمام القانون وفي الواجبات والحقوق الوطنية، كل حسب كفاءته وقدراته الفكرية والبيولوجية .

اثني عشر: تحرر المجتمع الجزائري من رواسب الماضي الاستعماري بكفاءات ابنائه لا بتحكم الإطارات الأجنبية فيه.

ثلاثة عشر: ترقية المجتمع الجزائري ترقية كاملة وشاملة تضم الفلاحين والعمال والطلبة وكل أبناء الوطن.

أربعة عشر: تأمين الممتلكات العقارية (الأراضي) من أصحاب القطاعات الكبرى، وإعادة توزيعها على الفلاحين طبقاً لمبدأ "الأرض لمن يخدمها".

رحل الرجل وبقيت المعالم المشيدة التي لا تمجد في نظري كرئيس فحسب وإنما لتشهد عليه انه ابن الجزائر عاش من أجلها ولأجل بنائها وتشييدها، من أجل تقدمها وازدهارها، من أجل قوتها وعصريتها، مات وميراثه حب واعتراف بالجميل من كل من عايش تلك المرحلة التي كلما ذكرت الجزائر وقتها في الخارج، إلا وذكر اسم بومدين معها، ارتبط بها وارتبطت به وكان رباطاً متيناً، كلما امتدت إليه الأيدي ازدادت متنانة.

والحق أن المجتمع الجزائري قد عرف في مرحلة بومدين بروز كل المعالم الحضارية وهو يستعد للدخول في مصاف الدول المصنعة الكبرى في العالم مع نهاية عقد الثمانينات.

إن المتتبع لحركة المجتمع الجزائري في المرحلة الواقعة بين 1965 - 1978 يجد كل مقومات الحضارة والتقدم تتبعث يوماً بعد يوم من مختلف القطاعات الواسعة:

على الصعيد السياسي أنتقل الرجل من سياسة مجلس الثورة إلى سياسة الميثاق الوطني والدستوري وانتخابات المجالس الشعبية وانتخاب الرئيس.

حقاً لقد كان ذلك كله في إطار الحزب الواحد ولكنه حزب فسح المجال في مختلف الحساسيات وأعطى مساحة داخلية معينة للرأي الآخر وللمعارضة داخل هيكل الحزب المختلفة.

وعلى المستوى الاقتصادي خرج المواطن الجزائري من الحياة البائسة المتمثلة في البطالة والفقر المدقع والعيش على صدقات البلدان الشقيقة والصديقة وانتقل ذلك الجزائري الذي لم يكن يعرف في حياته إلا نظام الخامسة في الأرياف والأعمال الشاقة في المدن، إلى حياة المصانع وورشات التكوين والتعامل مع الآلات الحديثة فأصبحت الجزائر من شرقها إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها تعج بمعامل الحديد والفولاذ ومصانع الجرارات والشاحنات والحافلات والثلاجات والشاشات، بل وحتى صناعة الدراجات الهوائية والنارية وصناعة الأسلحة والذخيرة الحية في أماكن عديدة من الوطن ولعل أكبر إنجاز تحقق على الأرض في تلك المرحلة الزاهية مصنع الحديد والصلب بعنابة ومصنع تكرير النفط بأرزيو وسكيكدة، ومد الغاز الطبيعي من الصحراء إلى كافة ولايات الوطن.

وفي الميدان الاجتماعي انتقل الفلاح الجزائري البائس زمن الاستعمار من أكواخ الطين والديس والقصدير إلى مساكن عصرية في قرى اشتراكية عصرية تتتوفر على كل مراقب الحياة الضرورية كالمساجد والمستوصف والبريد والفرع البلدي والطرق المعبدة والكهرباء.

وفي مقدمة هذه المرافق كلها المدرسة والملعب وسوق الفلاح الذي كان يقدم سلعة للمواطنين بأسعار زهيدة لا تكاد تقارن بأسعار المؤسسات التجارية الأخرى، ترى أي بلد من البلدان النامية أستطاع أن يصل إلى هذه المستوى الاجتماعي الراقي في ظرف قياسي لا يزيد عن ثلاثة عشرة عاماً؟ أما في المجال الثقافي: فقد انفجرت نهضة أدبية وعلمية وفنية لم يسبق لها مثيل تميزت بالإبداع العلمي والالتزام بخط الثورة التي ترمي إلى تكوين مجتمع متميز يجمع بين الأصالة والمعاصرة في مضمار الهياكل بنية المدارس الابتدائية والثانوية والمعاهد العليا والجامعات الكبرى، وكان في طليعة هذه المؤسسات التربوية المدرسة الأساسية التي تعد جوهر العقد الذهبي في مسيرة الثورة.

من هذه المدارس والمعاهد والجامعات بدأت تخرج الإطارات العربية أو المزدوجة أو بلغات ثلاتة وبدأت عملية التعريب تأتي أكلها من الصحافة إلى الإذاعة المسموعة إلى الإذاعة المرئية إلى الإدارة وإلى الشارع والمحيط.

هذا من جهة ومن جهة أخرى قد بدأت تصدر الكتب العلمية والأدبية والدوريات ذات المستوى العلمي الرفيع كالأصالة والثقافة والمجاهد الأسبوعي ومجلة الجيش ومجلة أول نوفمبر وجريدة الثورة الإفريقية ونحو ذلك إلى آخر.....

علنا بهذا الجهد نكون قد أترنا صفحة من صفحات العمل النافع، لرجل مهما كانت أخطاؤه –سبحان الذي لا يخطئ– ويبقى بومدين ابنا من أبناء الجزائر الذين عملوا بكل إخلاص من أجل رقيها وازدهارها، وجعل من الإفتخار بها وبشعبها وبثورتها وساماً تقليده.

بِبِلِيو غرافِيَّة الْبَحْث

بِبِلَيُو غِرَافِيَّة الْبَحْث

* أولاً: المصادر

أ - باللغة العربية:

* الوثائق:

- جبهة التحرير الوطني: دستور 1976, المعهد التربوي الوطني، الجزائر: 1976.
- جبهة التحرير الوطني: الميثاق الوطني 1976, المعهد التربوي الوطني، الجزائر: 1976.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية, العدد 36، المطبعة الرسمية الجزائرية، 06 ماي 1966.
- المحافظة الوطنية للإحصاء.
- نداء أول نوفمبر 1954: النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954, منشورات ANEP.
- وزارة الإعلام والثقافة: خطب الرئيس بومدين 19 جوان 1965, ج 1، دار البعث، قسنطينة، 1970.
- وزارة الإعلام والثقافة، خطب الرئيس بومدين 19 جوان 1965-19 جوان 1970, ج 3، إدارة الوثائق والمنشورات، الجزائر.
- وزارة الإعلام والثقافة، خطب الرئيس بومدين 05 ماي 1972-19 جوان 1973, ج 5، إدارة الوثائق والمنشورات، الجزائر.
- وزارة الإعلام والثقافة، خطب الرئيس بومدين 02 جويلية 1973, 03 ديسمبر 1973، ج 5. إدارة الوثائق والمنشورات، الجزائر.
- وزارة الإعلام والثقافة، عشر سنوات من الإنجازات 19 جوان 1965-19 جوان 1975, الجزائر: 1975.
- وزارة المجاهدين، مدخلات وخطب، ط2، منشورات وزارة المجاهدين 2000.

* الكتب:

- أجيرون شارل روبيه: تاریخ الجزائر المعاصرة, ترجمة: عيسى العصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، باريس: 1982.
- الإبراهيمي محمد البشير: آثار الإمام البشير الإبراهيمي, جمع وتقديم أحمد طالب الإبراهيمي، ج 3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1997.
- الخولي لطفي: عن الثورة في الثورة وبالثورة, حوار مع بومدين، منشورات التجمع الجزائري البومني الإسلامي، مطبعة دار الهدى، الجزائر: دون تاريخ.
- شيروف محمد الصالح: هواري بومدين رحلة أمل وإغتيال حلم دار الهدى, عين مليلة، الجزائر: دون تاريخ.

- الصديق محمد الصالح: أيام خالدة في حياة الجزائر, المؤسسة الوطنية للفنون المطبوعية،الجزائر: 1999.
- عباس فرات: حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار, ترجمة أبوبكر رحال،مطبعة فضالة المحمدية،دون تاريخ.
- كافي علي: مذكرات الرئيس على كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار الطباعة القصبة للنشر، الجزائر: 1999.
- المدنى أحمد توفيق: كتاب الجزائر، دار المعارف، القاهرة: 1963.
- مهسايس أحمد: الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة،ترجمة:
ال الحاج مسعود ومحمد عبس، منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال، القصبة، الجزائر: 2002.

بـ المصادر باللغة الفرنسية:

الوثائق:

- REPUBLIQUE ALGERIENNE : JOURNAL OFFICIEL: N°12. imprimerie officielle, Alger : 07 septembre 1962.
- REPUBLIQUE ALGERIENNE : JOURNAL OFFICIEL: N°01. imprimerie officielle, Alger : 26 octobre 1962.
- REPUBLIQUE ALGERIENNE : JOURNAL OFFICIEL: N°121. imprimerie officielle, Alger : 29 mars 1963.

الكتب:

- BALTA PAUL : La stratégie de Boumediene , La bibliothèque Arabe Sindibad, paris : 1978.
- EGRETEAUT MARCEL, Réalité de la nation algérienne, Éditions social, paris : 1957.
- NOUSHI ANDRE : La naissance du nationalisme algérienne 1914-1954, Edition de minuit , paris : 1962.

ثانياً: المراجع

أـ باللغة العربية:

- الإبراهيمي أحمد طالب: الثورة الجزائرية وقائع وأبعاد، الذكرى العاشرة للإستقلال، وزارة الإعلام والثقافة 1972.
- أجريتو مارسيل: الوطن العربي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة: 1959.
- الأزرق مغنية: نشوء الطبقات في الجزائر، دراسة في الإستعمار والتغيير الاجتماعي والسياسي، ترجمة: سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان: 1980.
- بن أشنهو عبد اللطيف: التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1982.
- بن قفة خالد عمر: إغتيال بومدين الوهم... والحقيقة، دار الغد العربي، العباسية، القاهرة: 1996.

- بو الشعير السعيد: النظام السياسي الجزائري, ط2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر 1993.
- بوحوش عمار : التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962, ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت : 1997.
- بوصفاص عبد الكريم وآخرون: كتاب القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية الجزائرية(1954-1987)، مشروع المجتمع في تصورات النخبة السياسية الجزائرية المعاصرة، ج2، ط1، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة قسنطينة : مارس 2008.
- تابليت علي : من جرائم فرنسا في الجزائر، مذابح 08 ماي 45 وتمهيد ثورة أول نوفمبر 1954 الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، إنتاج جمعية أول نوفمبر، مطبع عمار قرفي، باتنة : 1994.
- تركي راح : التعليم القومي والشخصية الجزائرية (1931-1956), ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981.
- الجوهرى سيدى عبد الرزاق: الجزائر بلد المليون شهيد، دار الطلبة العرب، بيروت: 1969.
- الخالدي سهيل: الثورة الزراعية في الجزائر، اتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين، دار العودة، بيروت.
- الزبيري محمد العربي: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة: 1984.
- زغود على: المؤسسات الإشتراكية ذات الطابع الاقتصادي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع والمؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر: بلا تاريخ.
- ستورا بن يامين : مصالح الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898-1974، ترجمة : صادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر : 1989.
- ستهم الحافظ : التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال : ترجمة: مروان القوانى، ديوان المطبوعات الجامعية : بلا تاريخ .
- سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، ج3، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحث والدراسات العربية، مطبعة الجبلاوي: 1975.
- السويدى محمد: التسخير الذاتى فى التجربة الجزائرية وفى التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.
- شريط الأمين : التعذيبة الحزبية فى تجربة الحركة الوطنية (1919 - 1962) ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1998 .
- شريط عبد الله والميلي محمد: الجزائر في مرآة التاريخ، ط1، مكتبة البعث، قسنطينة : 1965 .
- طلاس مصطفى والعسلي بسام: الثورة الجزائرية، دار الطليعة، طلاس للدراسات والترجمة، دمشق، سوريا: 1984.

- العلوي محمد الطيب : مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر : 1985.
- العمامرة سعد بن البشير: هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978، ط1، قصر الكتاب، البلدية: 1971.
- عيمور محي الدين: أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى، ج 3 موفر للنشر والتوزيع، الجزائر 2000.
- فركوس صالح : المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقين إلى خروج الفرنسيين (1814)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر : 2003 .
- قداش محفوظ والجيلاوي صاري : المقاومة السياسية 1900-1954، الطريق الاصلاحي والطريق الثوري، ترجمة : عبد القادر بن حرات، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987.
- قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج 1، ط1، دار البعث، الجزائر: 1991.
- قنان جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإعلام، الجزائر: 1994.
- لونيسي رابح: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر: 1999
- محمد بدر عبد المنعم: إشتراكيتنا العربية، الموقع، المنبع، القيمة، الحقائق، الوسائل، الأمل، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية: 1968
- المدنى أحمد توفيق: هذه هي الجزائر، مؤسسة الإمام الشيخ عبد الحميد بن باديس، الجزائر: 2008، ص 25.
- مصالي رشيد: هواري بومدين الرجل الغز، ترجمة: فاطمة الزهراء قشي، محمد الخضر الصبيحي، دار الهدى عين مليلة، الجزائر: دون تاريخ.
- مطرم محمد العيد: هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الطليعة الهدى، عين مليلة، الجزائر: 2000.
- هلال عمار: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995 .

بـ- المراجع باللغة الفرنسية:

- KHALFA MAMERI : Citation des président Boumediene, 4^{eme} édition , éditions KARIM MAMERI , Alger : 1993
- KHALFA MAMERI : Orientation politique de l'Algérie analyse des discours du président Boumediene 1965-1970 , 2^{eme} édition impression révolution Africaine, Alger : 1978.
- Moine André : Ma guerre d'Algérie, éditions sociales, paris : 1979.

ثالثا الدوريات :

أـ- المجالات:

- الرئيس هواري بومدين التربية والتعليم، مجلة أصدرتها جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة : 2004 .
- رسالة الأطلس : العدد 128 (مارس 1997).
- مجلة الأيام : العدد 20-21 (ديسمبر 2001)
- مجلة الثقافة، تصدرها وزارة المعارف، القاهرة، العدد 85 (1985)
- مجلة الحوار الفكري : العدد 08 أصدرها مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، قسنطينة : 2006
- مجلة الجيش : العدد 94 (جانفي 1972).
- العدد 214 (جانفي 1982).
- العدد 331 .

- العدد 46 29-28 (ديسمبر 1990)
- العدد 90 .
- العدد 1 (1990) .

مجلة السلام:

مجلة الفجر :

مجلة المصادر :

بـ- الجرائد:

- العدد 8440 - 28 (ديسمبر 1990).
- العدد 2186 (29 ديسمبر 1978).
- العدد 5322 29-28 (ديسمبر 1990) .
- العدد 15 (من 16-22 جوان 1999).
- المحاقد الأسبوعي : العدد 603 (12 مارس 1972).
- العدد 1307 (23 أوت 1985).
- العدد 1316 (25 أكتوبر 1985).
- العدد 1325 (27 ديسمبر 1985).
- العدد 1348 (06 جوان 1986).

رابعاً: الرسائل الجامعية:

- بن مرسلی احمد: مفهوم الاشتراكية في التجربة التنموية الجزائرية، دراسة تحليلية لخطب الرئيس بومدين 1965-1978، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر: جوان 1994.

خامساً: المعاجم:

- بوصفات عبد الكريم وآخرون : معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 1، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري قسنطينة : 2002 .
- بوصفات عبد الكريم وآخرون، معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة 2004.
- الكيالي عبد الوهاب : الموسوعة السياسية، ج 2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بلا تاريخ .
- نويهض عادل : معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحديث، ط 2، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت : 1980.

سادساً: الملتقيات:

- الإتحاد العام للعمال الجزائريين: هواري بومدين سنبقى ثوريين، النشرة الفدرالية: 1980.
- دراسات وبحوث الملتقى الأول الوطني حول تطور الدبلوماسية الجزائرية من 1830-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

ملاحقة البحث



نسخة من بطاقة التعريف العسكرية للراحل هواري بومدين



محمد بورخروبة طالب بالقاهرة

المُلْحَقُ رقم 03

نسخة من الرسالة التي وجهها محمد بوخروبة (هواري بومدين) إلى والده إبراهيم بوخروبة بتاريخ 24 مارس 1952.



² سعد بن البشير العمارة: المراجع السابق، ص ص 20-21.

جاء فيها "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ" والصلوة والسلام على سيد المرسلين.

يوم الاثنين 24 مارس 1952

حضره أبنتنا العزيز بخروبة إبراهيم، السلام عليك من ابنة بخروبة محمد سلاماً تاماً
ورحمة الله وبركاته أما بعد :

فيا أيها الأبا أخبرك عن أحوالى فاني أقول دائمًا بخير ولو في العذاب الأكبر لأن الشيء
الذى كنت أتمناه فقد بلغته وأخبرك على شأن الدرام فاني قد أتاني جواب من عند شيروف
الحسين يقول رانى بعثت لك عشرة آلاف فرنك لأنى كنت بعثت له الشهادة مع ابنه من قبل،
والسلام عليك وعلى أحوالك البهية وكثير السؤال على عمي الطيب وأخي عبد الله وأمي الحرة
الجليلة، والى أهلي كافة. واعظم الله أجركم فيما قضى الله وكذلك عمي محمد بن العربي
والسلام على الأحباب، والى الفاملية كافة والى كل من يسأل علينا والسلام عليك برد الجواب
عزمًا عجيلاً بغير تأخير وتقبل سلامي الى عمنا مسعود بن أحمد وكذلك علوى

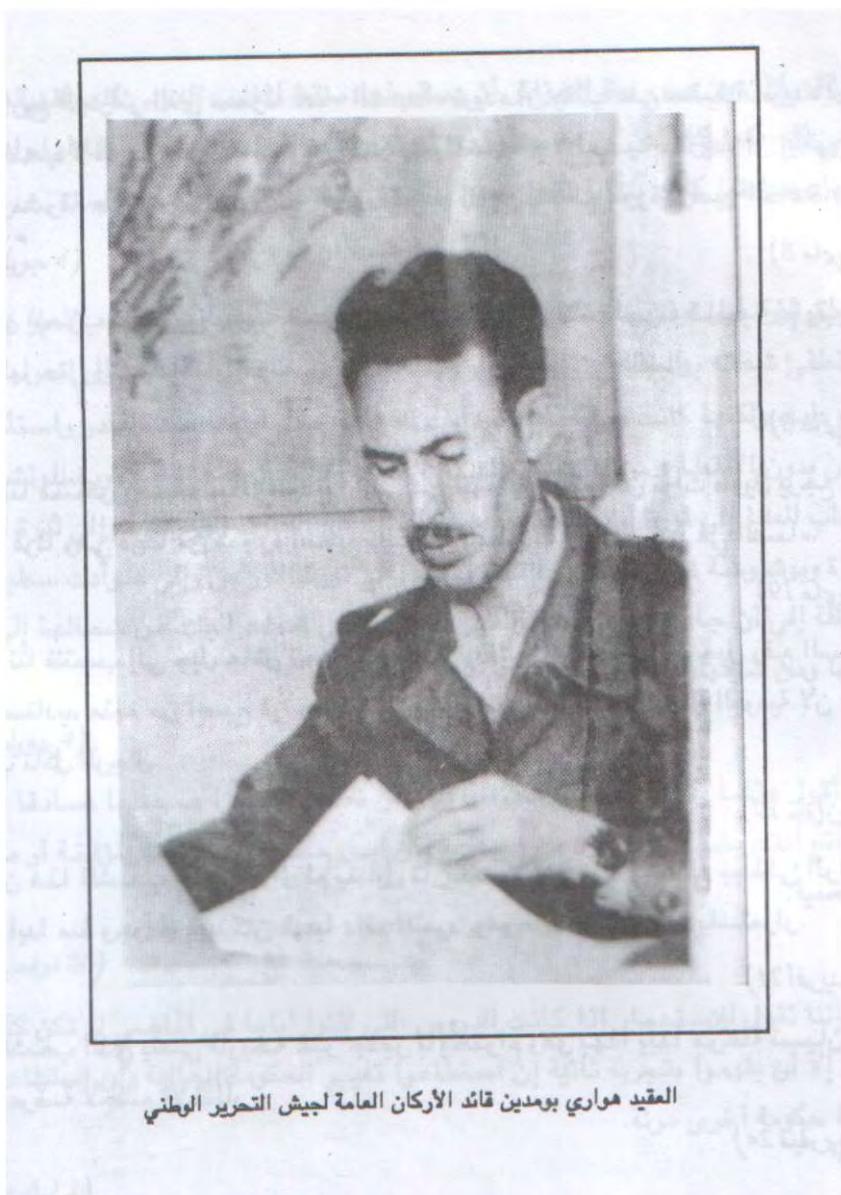
وفي رسالة أخرى الى والده يقول فيها (لن أعود الى الجزائر حتى اذا اقتضى الحال حمل
الجنسية المصرية. وتلك آخر رسالة كانت منه ولا تعلم العائلة أي شيء عنه الى غاية السنة
الأخيرة من الثورة، وزيارةه المباشرة لهم في هيليو بوليس مقر سكن أخيه عبد الله سنة 1964).

وتماشياً مع طلب السفارة الفرنسية قررت السلطات المصرية طرده وارجاعه الى الجزائر
و قبل أن تنفذ خطتها جاءت ثورة 23 يوليو 1952 واطاحت بحكم الملك فاروق وتغيرت الأحوال
السياسية بمصر في صالحه.

بقي يومين أربع سنوات كاملة في القاهرة عاشها في فقر مدقع رفقة خمسة من الطلبة،
نحيفاً متقد النظر ووجهه أشبه بوجه الزاهد، ولم تزد الصعوبات المادية التي لاقاها في القاهرة
سوى حدة في ملامع وجهه، وكانوا يسكنون في غرفة صغيرة تابعة لمكتب تحرير المغرب
العربي الذي يشرف عليه عبد الكريم الخطابي عندما كان محمد خضر وأيت أحمد وأحمد بن
بلة يمثلون حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بالخارج.



1962 مارس 8 يوم عيد الـ 10 لـ الثورة في سوريا



العقيد هواري يومدين قائد الأركان العامة لجيش التحرير الوطني

الملحق رقم 06



العربي بن مهيدى و هواري بومدية وأعضاء الولاية الخامسة

الملحق رقم 07



صورة رئيس مجلس الثورة 1965

بيان 19 جوان 1965

- أيها الاخوة المواطنين.

- أيها الشعب الابي.

عندما اندلعت الثورة التحريرية في بلادنا، استجاب لها الشعب بجميع فيناته، ولم يضع سلاحه الا بعد أن أطاح بالاستعمار، واستردت الجزائر حريتها وسيادتها، وانتزعت استقلالها بعد تضحيات جسمية بلغت مليونا ونصف من الشهداء، وهو أغلى ثمن في التاريخ دفعه شعب في سبيل كرامته وعزته.

ان الخامس من شهر جويلية 1962 كان اليوم الذي وضع فيه الشعب حدا لحقبة من التاريخ أهيمت فيها كرامته وديست مقدساته وكانت تمحي فيها معالم شخصيته وقوميته.

غير أن هذا اليوم كان أيضا بداية الأزمة السياسية نتجت عن تناقضات عديدة وحتمية تراكمت طيلة ثمان سنوات من الحرب التحريرية اشرفت فيها البلاد على حافة الهاوية ولم ينقذها من الحرب الأهلية سوى الوطنية النزيهة ووعي المجاهدين المخلصين من أبناء هذا الشعب الأمين، تحذوهم روح التضحية والنضال التي بدأوا بها ثورتهم في غرة نوفمبر 1954. وبالرغم من ذلك فإن المشاكل بقيت بل كانت تزداد ويتعدى يوما بعد يوم.

فبعد مرور ثلاث سنوات من استرداد السيادة الوطنية نشاهد بلادنا نهبا للمكائد والدطائس وطعمه للأنانية والاهواء الشخصية، واحتدام الصراع بين مختلف الاتجاهات والتكتلات التي تنشأ لا لخدمة غرض واحد، هو مبدأ فرق تسد.

ان الحسابات الدينية، والأثنائية السياسية وحب السلطة المتناهي قد بدت في أوضاع صورها وأجل مظاهرها في القضاء على اطارات البلاد وفي المحاولة الاجرامية للنيل من سمعة المجاهدين وكراهة المقاومين، دون اعارة أدنى اعتبار أو تقدير لكافاهم البطولي، ولناضلهم المجيد.

غير أن الجيش الوطني الشعبي، المحافظ الأمين لمجد جيش التحرير الوطني، لم ولن يتخل عن الشعب الذي يستمد منه قوته وجوده.

ان هذا الجيش لن يتخل عن الشعب مهماً كانت المناورات والأوضاع وتتنوع أساليب الدخاع.

ان المناظلين الذين قرروا اليوم أن يستجيبوا لندائك الصامت العميق وأن يلبوا دعوتك الملحة، أن هؤلاء المناضلين قد أخذوا على أنفسهم عهداً بأن يعيدوا اليك حريتك المفترضة وكرامتك المداسة، وما دفعهم الى ذلك الا ايمانهم واقتاعهم بأن الوقت قد حان لكف الشر ودفع الغدر، حيث أصبح من الضروري الحتمي أن نضع حداً لهذه المأساة المؤلمة.

ان أي مواطن جزائري مهما عظمت مكانته وعلت مسؤوليته لا يمكن أن يدعى بأنه وحده يمثل الجزائر، والثورة الاشتراكية في أن واحد.

ومهما بلغت السلطة من درجة في الفوضى فإنه لا يمكن بأية حال من الأحوال لأي كان أن يتصرف في مقدرات الشعب كما لو كانت ملكه الشخصي.

- أيها الشعب الجزائري الكريم.

ان قائمة الأخطاء طويلة، وإن مفرزاتها لعميق، فقد أقيم الحكم على تبذير التراث الوطني، والتلاعب بأموال البلاد، وبرجالها، وارتکز في ذلك على الفوضى والكذب والارتجال والديماغوجية.

كما أقيم على التهديد تارة والمساومة تارة أخرى، وحجز الحرريات الفردية، وانتهاك الحرريات العامة، وقد ابتنى الحكم من الالتجاء الى هذه الاساليب اخضاع فئة وارهاب أخرى، حتى يستكين اليه الجميع خشية بطشه.

وسرعان ما أصبح الحكم فردياً، ودفنت المؤسسات الوطنية والجهوية التابعة للحزب والدولة، بحيث أصبحت لعبة في يد شخص واحد يفعل بها ما يشاء ويمنع التنفيذ لمن يشاء، ويفرض اهواه على المنظمات والرجال حسب مزاج الساعة وشهوة النفس.

- أيها الشعب الجزائري الأبي.

لم يكن صمتكم خوفاً أو خضوعاً للاستبداد كما كان يظن الطاغية الذي عزل اليوم عن

الحكم، فقد اعتقد أنك لستسلم لنوم عميق.

ولكن الأحداث قد برهنت له عكس ذلك، وعلمه أن تأرك من الذين تحبهم لابد أن يكون في مستوى ثقتك بهم واحلاصك وتائيدك لهم قبل أن ينحرفوا عن الطريق السوي أو يخونوا الآمانة التي وضعتها بين أيديهم.

- أيها الشعب الكريم.

لقد تألف مجلس للثورة، وقد اتخذ هذا المجلس جميع التدابير والاحتياطات لضمان النظام وحماية الأمن والسهر على سير المؤسسات القائمة والمرافق العامة وسيعمل مجلس الثورة على تحقيق الشروط الالزامية لإقامة دولة ديمقراطية وجدية تسيرها قوانين تحترم الأخلاق والمثل العليا، وبمعنى آخر دولة لا تزول بنزال الحكومات والأفراد وستسير مؤسسات الدولة وانظمة الحزب في كتف الانسجام وفي حدود مسؤولياتها دون أن يقع أي مساس بشرعية الثورة، وسيعكف مجلس الثورة حالما تستتب الأمور وتعود الطمأنينة إلى النفوس، سيعكف على تنظيم اقتصاد البلاد، واخراجه من الفوضى التي كان يتخطى فيها.

وهذه الأهداف لا يمكن أن تتحقق الا بنبذ الخطب الجوفاء وارتجال الوسائل وباختيار السبل الواضحة والمفهومة من الجميع.

وفي هذا الميدان، أكثر من أي ميدان آخر ينبغي احلال النزاهة والإخلاص محل حبال الكسب والمثابرة محل الاندفاع المرتجل، ويتعบّر آخر ينبغي انتهاج الاشتراكية طبقاً لواقع وحقائق البلاد.

ونبذ الاشتراكية الدعائية الفوضوية، وأنه من الواضح أن اتجاهتنا الأساسية لا يمكن التراجع فيها، وأن مكاسب الثورة لا يمكن التخلّي عنها.

ومع ذلك يمكن للبلاد أن تخرج من أزمتها الاقتصادية الشاملة التي تجلت في انخفاض مستوى الانتاج، والكساد الواضح في استغلال الأموال واستثمارها، ولا يمكن الخروج من هذه الأزمة إلا باتخاذ اجراءات حازمة.

ان النهوض بمجتمعنا لا يمكن أن يتم الا يمسكتنا بمعتقداتنا واحترام تقاليد شعبنا الأصيلة وقيمة الخلقة. وفي هذه المرحلة الجديدة للثورة ينبغي للشعب بأجمعه أن يعمل في ثقة واطمئنان على اعادة الاعتبار الى مؤسساتنا وتدعم الاستقرار السياسي في ظل الآخوة

ولن تجعلنا اعتبارات السمعة الضخمة تنسى أعمالنا الأساسية، وهي تدعيم استقلالنا الوطني وتنمية اقتصادنا لصالح الطبقات المحرمة أولاً وقبل كل شيء، وطبقاً لاتجاهات جبهة التحرير الأساسية فإن سياستنا الخارجية التي نود أن نجعلها مجده وواقعية سنسنستوحى توجيهها باستمرار من المبادئ التي نص عليها برنامج طرابلس وأكدها ميثاق الجزائر.

- أيها الأخوة المواطنين.

أن عباءة التركية الثقيلة التي خلفها عهد الاستعمار الطويل والتي ضاعفتها ثمانية أعوام من الألام قد تفاقم بصفة خطيرة نتيجة سياسة الانحلال، وتفكك أجهزة الدولة والتفاول الساذج.

وبالرغم من أن الواقع لم تبلغ حدًا من التدهور الذي لا يقبل العلاج إلا أنها وصلت إلى حد يثير القلق، وينذر بالخطر ولا يمكن الانطلاق في طريق السلمة والوصول إلى مستقبل زاهر إلا بتعبئة كافة الطاقات الوطنية حول أهداف الثورة الأساسية.

ولن يتم أي نهوض أو تتحقق أية معجزة إلا بالعمل والجد والوحدة ووضوح الأهداف.

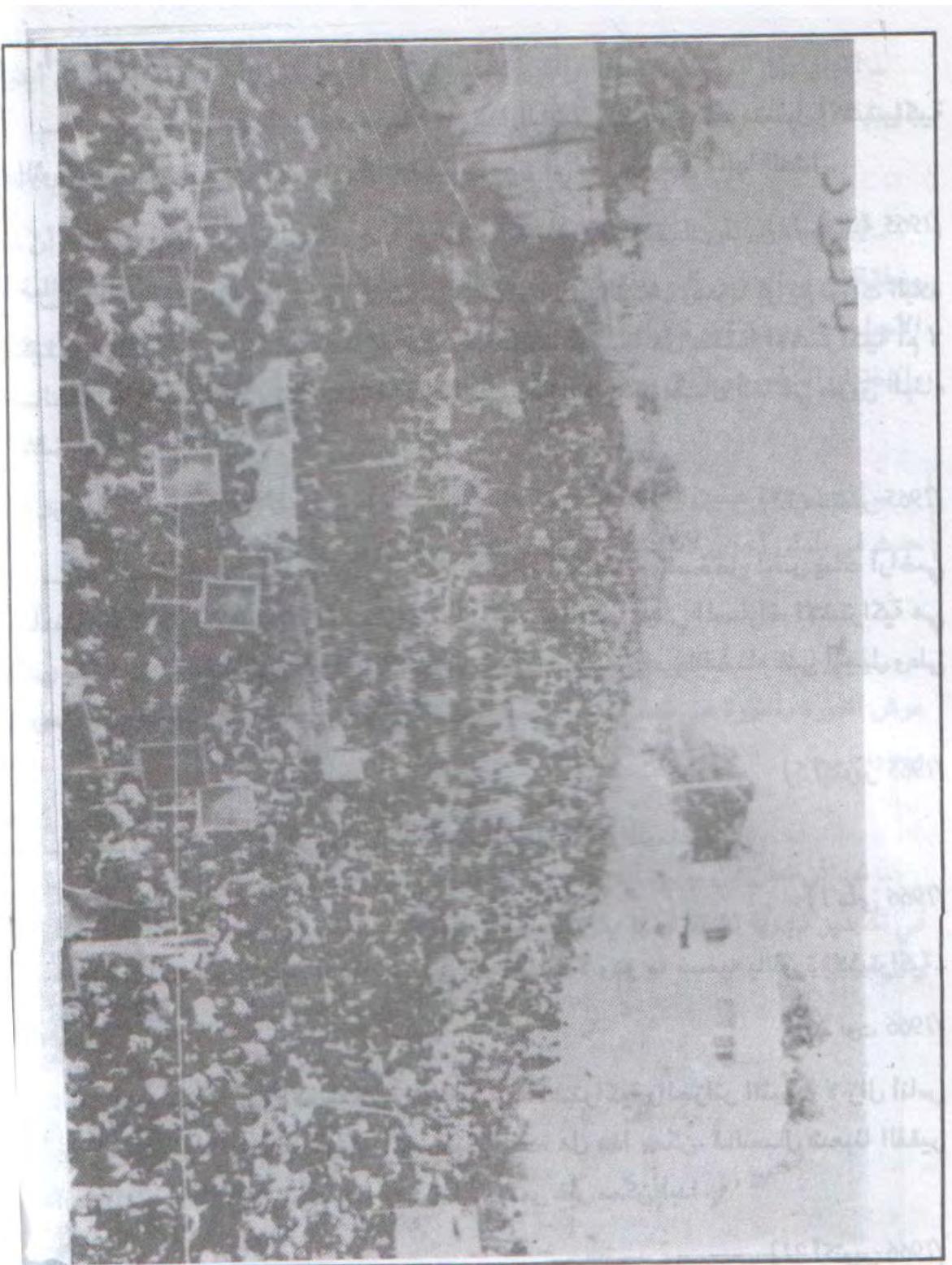
إن بلادنا التي عرفت كيف تجتاز المحن والصعوبات عدة مرات لتفرض علينا مرة أخرى أن نرتفع أفراداً وجماعات إلى مستوى مسؤولياتنا التاريخية ليكون النصر حليف الثورة إلى الأبد.

عن مجلس الثورة - هواري بومدين.



الرئيس هواري بومدين يدشن احد المشاريع الهامة ويظهر بجانبه العقيد الشاذلي بن جديد.

الملحق رقم 10



حملة الانتخابات الرئاسية يوم 14 نوفمبر 1976 بشارع الطالب العربي بمدينة الوادي
لانتخاب الاخ هواري بومدين رئيسا للجمهورية يوم 1976.12.10

بناء الأمة



الرئيس بومدين يؤدي اليمين الدستورية يوم
بعد الانتخابات الرئاسية التي جرت يوم 1976/12/10
1976/12/16

الملحق رقم 12



سالم

26 جوان 1977 : زيارة الرئيس هواري بومنديل لسلب الماتش لسكان القرية الاشتراكية الجديدة في بولندة منصورية، بولاية



صور تذكارية للرئيس بومدين مع بعض الشخصيات العربية



صور تمثل زيارات الرئيس التفقدية لبعض المدن ملقيا بعض الخطابات

الملحق رقم 15

كلمة تأبين الراحل هواري بومدين¹

كلمة التأبين:

من إلقاء الأخ عبد العزيز بوتفليقة عضو مجلس الثورة ووزير الشؤون الخارجية أثناء تشيع جثمان الرئيس الراحل هواري بومدين إلى مثواه الأخير بمقدمة العالية وذلك يوم الجمعة 29 ديسمبر 1978.

بسم الله والله أكبر، أيها القائد العملاق،

لقد توافع الإخوة والرفاق وتواضع الأصحاب والخلان وأثروني على أنفسهم لأقول كلمة الامتنان باسم الجميع، وباسم شعبك العظيم، فأين أجد الكلمات يا بومدين؟ ومع ذلك فإنني أقرأها في تماسك شعبنا ووحدته، وأقرأها في عيون الذين جعلت منهم عملاً منتجين، إنني أرها في عيون الفلاحين الذين أخرجتهم من الأكواخ وأسكنتهم ديار الكرامة، إنني أقرأها في طموح الشباب الذي فتحت له طريق الشموخ وطريق العزة، أرها في هيبة جيشنا الوطني الشعبي الذي حملته لواء جيش التحرير يا قائد جيش التحرير.

إنني أرها في شوارع مدننا المضطربة بمشاعر المحبة والعرفان إنني أرها يا بومدين في وجه الأشقاء والأصدقاء الذين جاؤوا من كل حدب وصوب وفزعوا من كل فج عميق، ليكونوا شهداء عليك، ولتكن شهيداً عليهم بقلوب يعصرها الألم وتتحقق بالوفاء، ويعز عليها فراق واحد من المجاهدين والشهداء، نقف أمامك أيها الرجل الذي قضى حياته بين ساحات الوغى مقاتلاً جحافل الشر والعدوان.

وقائد لكتائب النصر والإيمان، وبين ساحات البناء موطداً أركان الدولة وذائق عن حمى الأمة، وجماعاً للكلمة ومعيناً للطاقات ومتقانياً في تحقيق العدل والمساواة.

نقف أمامك في خشوع لا تحيط به الكلمات، نقف أمامك في إجلال لا تستوفيه العبارات، وكيف نستطيع أن ننبعاك وأنت دائمًا ودوماً حاضراً في القلوب وكيف يمكن تأبينك يا بومدين، واسمك أيها الرئيس الراحل برنامج عمل، ومخطط نهضة وأمل.

¹ سعد بن البشير العمارة : المرجع السابق، ص ص 211-215.

إنها مؤسسات وطيدة الأركان ثابتة البناء، إنه ميثاق أجمع عليه الشعب، يشير إلى الخطوات، يرشد إلى الأهداف والطموحات، إنها منجزات هي شواهد بارزة حية ومعالم مسيرة أمّة كريمة أبيّة.

لقد برزت من صفوّف هذا الشعب العظيم، من بين فلاحيه القراء الذين اعتصموا بالجبل، وقاوموا جحافل الطغاة عبر العصور، فكانوا قلعة المقاومة وحصن الشخصية الوطنية، وينبوع ثورة فاتح نوفمبر الخالدة، وهذا ما جعلك تأبى الضيّم وتعاطف مع المحرومين، وتؤاخى المكافحين أيّما كانوا، وتغار على مقومات حضارتنا العربية الإسلامية، ولا تخرّ جهاداً في الدفاع عن السيادة الوطنية للأمة.

أيها الأخ الرئيس أيّها الشقيق يا ابن الشعب المفدى بأرواحنا نديك لو كان يقبل منا الداء، والتضحية الكبرى في سبيلك وبدنا، لو أننا نستطيع إنقاذك، ولكنه قضاء الله المحتوم، ولا مرد لقضاء الله.

(إِذَا جَاءَ أَجْلَهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ) فلا حول ولا قوّةٌ إِلَّا بِاللهِ، إِنَّا لِقَضَاءِ اللهِ لَوَاضُونَ.

لقد كنت يا يومين مدعم وحدتنا في كل الظروف، لقد كنت يا يومين قائد نضالنا، ونضالاتنا التي أوّهبت الأعداء وسرت الأصدقاء.

لقد كنت الشعار الذي يلخص بأوضح العبارات تطلعنا العميق نحو المستقبل، الذي أفنيت عمرك في رسم صورته الزاهية، وها أنت تفارقنا على عجل يا يومين، ونحن مازلنا في أشد الحاجة إليك وشعبنا مازال في أشد الحاجة إليك، إلى روحك المتوجبة بعزّم الشباب، وحكمة المحنكين إلى قلبك الكبير، إلى قلبك السموح، إلى رأيك السديد، إلى بصرك المديد، إلى موقفك الرشيد.

أن هذه الجماهير التي أقبلت من كل حدب وصوب لتحسر على فرافق وتحترق لوعة على ارتحالك، وغنمّا تبكي فيك إصرارك على المبادئ ووفائك للمثل التي سطرها شهادونا الأبرار بدمائهم الزكية وضحي في سبيلها شعبنا بالصفوة من أبنائه وتكبر فيك تقانيك إلى آخر رقم لبعث دولة قوية لا تزول بزوال الرجال، دولة تنتهج طريق الاشتراكية وتقوم على المؤسسات الشعبية، وإن هذه الجماهير لتكبر فيك جهادك الدعوب للإعلاّء من شأن الجزائر في المحافل الدولية، حتى أصبحت بلادنا كعبة الثوار، وملجاً للأحرار، وقدوة في المواقف المبدئية ونموذجًا يحتذى في حشد الإمكانيات الذاتية لتحقيق النقدم والتنمية.

إن شعبنا أنجبك يا يومين لفخور بك وانت بين ظهارنيه تسهر على الأمانة، وهو أيضاً حافظ لذكراك مواصيل نهجك، وأنت أيّها القائد في دار البقاء بعد أن نهضت مع رفاقك بالرسالة، وما أتقلّ حملها وقدت المسيرة أشواطاً بعيدة، وعبدت شطراً كبيراً من الطريق، وقلبك مفعّم بالإيمان بأصلّة

شعبك وتطلعه إلى الإنعتاق، فكنت وجيلاك على موعد مع القدر، فاللتقت حولك سواعد الفلاحين، وتكلفت صوف العمال والكافحين ورفع الشباب لواء الخدمة الوطنية، وانتشرت في ربوع الريف قرى الثورة الزراعية، وارتقت في سماء المدن منارات الصناعة، ولاحت في البلاد بوادر ثورة ثقافية.

فلم يبقى هناك مجال لضعف النفوس من المتربصين يا بومدين

لقد بقي في كل قلب منك ومضة، لقد بقي منك في كل فكر عبرة، لقد بقي منك في كل جزائري عضة، سيرة مثل التضحية والثبات والتقدسي في الواجب ونكران الذات والقوة في الحق ورباطة الجأش عند الاختيار والابتلاء وأمام المحنـة والامتحان، والحكمة عندما يختار الآخرون ويترقبون شيئاً وأهواه.

فها هي جموع الشعب يا بومدين تمتزج في ملامحها الآلام وترى أن تقول قوله الوفاء، وترفع أصواتها بالتكبير والدعاء، جاءت لا لتوديعك، ولكن لتعاهدك يا بومدين على الفداء، والاستمرار في النضال والبناء، وحماية الثورة الاشتراكية، ومكاسبها المادية والمعنوية، في هذا الموكب الرهيب رفاق لك في السلاح وإخوة خضت معهم ميادين القتال والنضال حتى تطهرت أرضنا الغالية من الظلم والاستغلال، وخفقت راية الحرية مخضبة بدماء الشهداء، أنهم على العهد لباقيون يا بومدين، وعلى اختيارات الثورة ثابتون، ولن يزيدهم هذا المصاب الجلل سوى الإصرار على تحقيق الأهداف المرسومة وحماية مكاسب الثورة.

أيها الراحل العظيم، إذا كان شعبنا قد رزئَ فيك بما لا يمكن أن يعبر عنه لسان، فإن الأمة العربية لباكية ومتقحة عليك، وقد فقدت فيك إينها البار، وقائد من قادتها المخلصين، وصوتاً مدوياً في المحافل كلها بمبادئها الراسخة وكرامتها الشامخة، حقوقها الثابتة، إنها لن تبكى بالآيات والحسرات يا زعيم صمودها وتصاديها، لقد كنت صدى الأوراس في حيفا والجليل وكنت غضبة جرجرة في سيناء والجولان.

وأمال المحيط والخليج في توثبة اليوم الأغر لدى اعتاب المسجد الأقصى وساحات دير ياسين، وبيكيك الأحرار هنا في القارة السمراء، وفي الصحراء الغربية وهناك في كل الأرجاء حيث يكتب المناضلون بدمائهم الزكية صفحة أخرى من أمجاد الدفاع عن الكرامة والوقوف في وجه القهر والطغيان.

إن أصوات الباكيين عليك يا ملاك المضطهدين لترتفع اليوم في أقصى المشارق والمغارب، إن ملائين المعذبين من بني الإنسانية قد فقدت بفقدك المحامي الصلب عن قضيابها، والمناضل الشهم عن مطالبتها، وإن هموم بلادك ومقتضيات تشديها لم تصرفك عن الكفاح المستميت من أجل أقامة العدالة في هذا العالم، بين شماله الغني العراق في الترف والغرق غي التبذير، وجنوبه الواقع بين مخالب الفاقة، والجماعة والحرمان لأجل ذلك يا بومدين، وكل مالك من مآثر خالدة ستبقى في ضمائرك حيا على الدوام، وستسكن فيه ذكراك الطيبة إلى الأبد.

كيف تغيب عن الأذهان لحظة واحدة، وكل ما في البلاد ينطق باسمك يا بومدين، كيف تغيب عن الأذهان لحظة واحدة، وكل ما في البلاد يرمز إليك، كيف تغيب عن الذهان لحظة واحدة وكل ما في البلاد من أقصاها إلى أقصاها ثمرة يانعة مما غرسته يداك.

أيها الراحل العزيز، لا نريد اليوم أن نرثيك لأن الرثاء للأموات ن وأنت مازلت بيننا وستبقى بذكرك وأثارك وما تركت إلى الأبد على قيد الحياة، وأنت حي في قلوب الجماهير، وأنت باق في نقوس الملائين، زنت خالد في فصول تاريخنا المجيد، وإننا لنعاهدك عهد الرفقاء الأوفياء، ونعدك وعد الأخوة الأصفياء، عهد الذين ألو على البقاء بجانبك في السراء والضراء.

إننا لنعاهدك على أننا سنظل على نهجك سائرون، ولخطاك متبعين، وعلى الأمانة ساهرين، ويا أيتها الجماهير الباكية بدموع الرحمة والوفاء تعزي عن الفقيد الغلي والراحل العظيم الذي لبى نداء ربه، تعزي بالصبر الجميل تعزي بالتمسك بالأيمان الذي أنقذك عند كل امتحان، وخلد ذكرى قائد الفذ بالترجم على روحه الطاهرة والتضرع إلى الله العلي القدير لتعظيم أجره، وأسكنه فسيح جنانه، صحبة الأخيار الطاهرين، جزاء ما قدمه للعروبة والإسلام من خدمات وما بذله من التضحيات في ميادين الحرية أينما ذكر إسمها في العالم كله.

ودعا يا من علمتنا كيف يموت الإنسان العظيم في صمت ووقار، وكيف يحترق إلى النهاية ليجدد الظلم، وداعا أيها الإنسان الذي سقط شهيد الواجب ومات من العباء والإرهاق، حين ظن على نفسه طوال ربع قرن من الزمان بلحظات سيرة يفرغ فيها من العباء، ويستريح من العناء.

في أيها الرئيس، لقد اقتحمت بأفعالك قلعة الخلود ودخلت المجد من بابه العريض، نم الآن
مستريحا فالجماهير بعدك مجنة والجماهير بعدك معباء بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني لمواصلة
الطريق.

ويا أيها المجاهد الذي قضى عمره في النهوض بجلاء المهمات نم قرین العين، فإن مسيرة
الثورة ستواصل وستواصل زحفها تحت راية جبهة التحرير الوطني.

لتحقيق ما كنت تصرير إليه (ويا أيتها النفس المطمئنة أرجعي إلى ربك راضية مرضية،
فأدخلي في عبادي وأدخلي جنتي).

فاللوداع، الوداع أيها الرجل الذي كان من أولئك الرجال الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه،
فمنهم من قضى نحبه، ومنهم من ينتظر وما بدلوا بذلك تبديلا.

الوداع، الوداع، أيها الأخ، أيها الرفيق، أيها الحبيب، أيها الصديق.

ولا حول ولا قوة إلا بالله

الوداع يا بومدين